

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور الضبط الاجتماعي في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في
الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم

مي عدنان سليمان الوحش

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1446هـ/2025م

دور الضبط الاجتماعي في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في
الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم

إعداد:

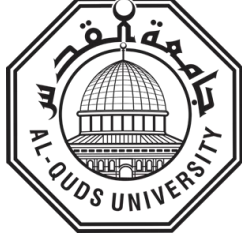
مي عدنان سليمان الوحش

بكالوريوس علم اجتماع فرع الخدمة الاجتماعية من جامعة القدس/فلسطين

المشرف: د. محمد عكة

قدّمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
تخصص علم الجريمة، كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1446 هـ / 2025 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج علم الجريمة

إجازة الرسالة

دور الضبط الاجتماعي في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري
ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم

إسم الطالب: مي عدنان سليمان الوحش

الرقم الجامعي: 22012182

المشرف: د. محمد عكة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 5 / 1 / 2025 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. محمد عكة

التوقيع:

2. ممتحن داخلي: د. فادي ربايعة

التوقيع:

3. ممتحن خارجي: د. عصام الأطرش

القدس - فلسطين

1446هـ / 2025م

الإهداء :

الْحَمْدُ لِلَّهِ حُبًّا وَشُكْرًا وَامْتِنَانًا عَلَى الْبَدءِ وَالْخِتَامِ. أَهْدِي هَذَا النَّجَاحَ لِنَفْسِي الطَّمُوحَةِ الْمُثَابِرَةِ. إِلَى نُورِ عَيْنِي وَصَدِيقِ أَيَّامِي وَمَصْدَرِ النُّورِ وَالْأَمَانِ لِحَيَاتِي، إِلَى مَنْ بَدَلَ جُهْدَ السِّنِينَ مِنْ أَجْلِ أَنْ أَعْتَلِي سُلَالِمَ النَّجَاحِ، إِلَى مَنْ أَحْمَلُ اسْمَهُ بِكُلِّ فَخْرٍ، إِلَى مَنْ عَلَّمَنِي كَيْفَ أُمِيكَ الْقَلَمَ وَأَخْطُ كَلِمَاتِ بِلَا نَدَمٍ، دَاعِمِي الْأَوَّلِ وَقُوتِي مِنْ بَعْدِ اللَّهِ. لَطَالَمَا عَاهَدْتُهُ بِالنَّجَاحِ الدَّائِمِ وَهَأُنَا أَتَمُّ وَعَدِي وَأَهْدِيهِ إِلَيْكَ "أَبِي الْغَالِي حَفِظَهُ اللَّهُ".

إِلَى جَنَّتِي فِي الْأَرْضِ وَنُورِ عَيْنِي، إِلَى صَدِيقَتِي وَمُعَلِّمَتِي الْأُولَى، إِلَى مَنْ رَعَانِي قَلْبُهَا قَبْلَ عَيْنَيْهَا وَحَصَّنْتَنِي بَيْنَ أَحْشَائِهَا، إِلَى مَنْ تَحَمَّلَتْ كُلَّ مَعَانِي الْقُوَّةِ وَالصَّبْرِ وَالْعَطَاءِ، إِلَى مَنْ عَلَّمَتَنِي الْأَخْلَاقَ وَالْقِيمَ وَسَانَدْتَنِي فِي كُلِّ الْمَحَنِ، وَحَصَدَتِ الْأَشْوَاكَ عَنْ دَرْبِي لِتَمَهِّدَ لِي الطَّرِيقَ "أُمِّي الْحُنُونَةُ حَفِظَهَا اللَّهُ".

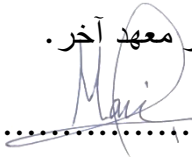
إِلَى مَنْ شَدَّ بِهِمُ الْمَوْلَى عَضْدِي فَكَانُوا خَيْرَ مَعِينٍ، وَكَانُوا نُجُومًا تُضِيءُ طَرِيقِي دَوْمًا، إِلَى رُقُوعِ الدَّرْبِ أَشَقَاءِ الرُّوحِ، كَتَفِي الثَّابِتِ وَسَنْدِي الَّذِي لَا يَلِينُ أَبَدًا، "أَخُوتِي مَجْدٌ وَمُعْتَزٌّ وَمُحَمَّدٌ، وَأُخْتِي مِنْةٌ". وَأَخِيرًا، مَنْ قَالَ أَنَا لَهَا.. نَالَهَا، وَأَنَا لَهَا إِنْ أَبَتْ رَغْمًا عَنْهَا أَتَيْتُ بِهَا. فَلَمْ تَكُنِ الرِّحْلَةَ قَصِيرَةً وَلَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَكُونَ، وَلَمْ يَكُنِ الْحُلْمُ قَرِيبًا وَلَا الطَّرِيقُ مَخْفُوفًا بِالسَّهَيْلَاتِ. لَكِنِّي فَعَلْتُهَا وَنَلْتُهَا، وَمَا كُنْتُ لِأَفْعَلُ لَوْلَا التَّوْفِيقُ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ يَسْعَى يُوَاجِهُ التَّحَدِّيَّاتِ، وَمَنْ لَا يُحَاوِلُ لَا يَعْرِفُ الصُّعُوبَاتِ.

الباحثة

مي الوحش

إقرار

أقر أنا مُعدة الرسالة بأنها قُدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأنّ هذه الدراسة، أو أيّ جزء منها، لم يُقدم لنيل درجة عليا لأيّ جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:


الاسم: مي عدنان سليمان الوحش

التاريخ: 2024 / 1/ 5

الشكر والتقدير

قال تعالى في كتابه العزيز: "وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" (سورة النمل، 19)، أبدأ بحمد الله العليّ القدير وشكره على جزيل نعمه الذي علمني ما لم أكن أعلم وأولاني الصبر والمقدرة على إتمام هذه الرسالة، وقال رسول الله ﷺ: (التحدثُ بنعمة الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله).

يُسْرُنِي أَنْ أَتَقَدَّمَ بِجَزِيلِ الشُّكْرِ وَالْامْتِنَانِ وَالْعِزْفَانِ إِلَى الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ إِبرَاهِيمِ عَكَّة؛ لِإِشْرَافِهِ عَلَى الرِّسَالَةِ وَلِجُهُودِهِ الطَّيِّبَةِ وَالْكَبِيرَةِ الْمُتَمَثِّلَةِ فِي إِبْدَاءِ مَلاحِظَاتِهِ وَتَوْجِيهَاتِهِ، الَّتِي لَمْ يُبْخَلْ بِوَقْتِهِ الثَّمِينِ، وَعِلْمِهِ القَوِيمِ الَّتِي كَانَ لَهُ الأَثَرُ فِي إِظْهَارِ هَذَا الإِنْجَازِ بِصُورَتِهِ الحَالِيَةِ الَّتِي أَفْتَحَرُ وَأَعْتَزُّ بِهَا، أَدَامَكَ اللهُ دُخْرًا لِطَلَبَةِ العِلْمِ.

كَمَا أَتَوَجَّهُ بِالشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ إِلَى رَئِيسَةِ قِسمِ عِلْمِ الجَرِيمَةِ وَالْعَدَالَةِ الجِنَائِيَّةِ فِي جَامِعَةِ القُدْسِ_أَبُودَيْسِ الدُّكْتُورَةِ وَفَاءِ الخَطِيبِ عَلَى جُهْدِهَا الثَّمِينِ وَتَوْجِيهَاتِهَا السَّدِيدَةِ وَمُسَاعَدَتِهَا الدَّائِمَةِ لِي وَلِبَاقِي الطُّلَابِ. كَمَا أَتَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ إِلَى جَمِيعِ أَسَاتِدَتِي الَّتِي كَانَ لَهُمْ دَوْرٌ كَبِيرٌ لِمَا وَصَلْتُ إِلَيْهِ.

وَالشُّكْرُ مَوْضُوعٌ لِكُلِّ مَنْ سَاهَمَ فِي تَقْدِيمِ المُسَاعَدَةِ وَالْعَوْنِ وَالتَّسْهِيلَاتِ لِإِخْرَاجِ هَذَا الإِنْجَازِ البَشَرِيِّ إِلَى النُّورِ.

الباحثة

مي الوحش

الملخص

هَدَفَتِ الدِّرَاسَةُ التَّعْرُفَ عَلَى دَوْرِ الضَّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ فِي تَعْزِيزِ السَّلْمِ الْأَهْلِيِّ، وَالتَّعْرُفَ عَلَى الْفُرُوقِ فِي مُسْتَوَى الضَّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ وَالسَّلْمِ الْأَهْلِيِّ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ الْعَامِلِينَ فِي الْأَمْنِ وَالْإِصْلَاحِ الْعَشَائِرِيِّ فِي مُحَافِظَةِ بَيْتِ لَحْمٍ بِاخْتِلَافِ الْمُتَغَيَّرَاتِ الْآتِيَةِ: (الْجِنْسُ، الْمُؤَهَّلُ الْعِلْمِيُّ، مَكَانُ السَّكَنِ، الْعُمُرُ، سَنَوَاتُ الْخُبْرَةِ الْعَمَلِيَّةِ، طَبِيعَةُ الْعَمَلِ، قِطَاعُ الْعَمَلِ لِلْأَجْهَرَةِ الْأُمْنِيَّةِ).

وَتَطَرَّقَتِ الدِّرَاسَةُ إِلَى وَاقِعِ الضَّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ وَالسَّلْمِ الْأَهْلِيِّ بِالْإِضَافَةِ إِلَى تَحْلِيلِ دَوْرِ الضَّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ فِي تَعْزِيزِ السَّلْمِ الْأَهْلِيِّ مِنْ خِلَالِ النَّظَرِ فِي دَوْرِ كُلِّ مِنْ الضَّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ الرَّسْمِيِّ وَغَيْرِ الرَّسْمِيِّ. وَتَمَّ التَّنَطُّرُ إِلَى وَاقِعِ الضَّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ فِي مُجْتَمَعِ الدِّرَاسَةِ وَأَنْوَاعِ وَأَسَالِيبِ الضَّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ وَمَدَى انْتِشَارِ تَطْبِيقَاتِهِ، وَدِرَاسَةِ وَاقِعِ السَّلْمِ الْأَهْلِيِّ مِنْ خِلَالِ فَحْصِ مُسْتَوَى تَحْقِيقِهِ، وَتَحْدِيدِ الْعَوَامِلِ الْمُؤَثِّرَةِ فِيهِ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى التَّحْدِيَّاتِ الَّتِي تُوَجِّهُ الْأَفْرَادَ فِي مُجْتَمَعِ الدِّرَاسَةِ، وَدَوْرِ الضَّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ فِي تَحْقِيقِ السَّلْمِ الْأَهْلِيِّ.

فَقَدْ تَمَّ التَّرْكِيزُ عَلَى دَوْرِ كُلِّ مِنْ الضَّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ الرَّسْمِيِّ (مِنْ خِلَالِ الْأَجْهَرَةِ الْأُمْنِيَّةِ وَالْهَيْئَاتِ الرَّسْمِيَّةِ) وَغَيْرِ الرَّسْمِيِّ (مِنْ خِلَالِ الْمَجَالِسِ الْعَشَائِرِيَّةِ وَوَسَائِلِ التَّأْتِيرِ الْمُجْتَمَعِيِّ) فِي تَعْزِيزِ السَّلْمِ الْأَهْلِيِّ. وَاسْتَعَانَتِ الدِّرَاسَةُ بِالْمَنْهَجِ الْوُضْفِيِّ لِتَحْلِيلِ الضَّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ وَتَفْسِيرِ دَوْرِهِ فِي السَّلْمِ الْأَهْلِيِّ فِي مُحَافِظَةِ بَيْتِ لَحْمٍ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ الْأَهَالِيِّ. وَاسْتُخْدِمَتْ أَدَاةُ الْاسْتَبَاطَةِ لِجَمْعِ الْبَيِّنَاتِ مِنَ الْمِيْدَانِ وَطَبِّقَتْ عَلَى الْعَامِلِينَ فِي الْإِصْلَاحِ الْعَشَائِرِيِّ وَمَرَاكِزِ الْأَمْنِ، وَتَمَّ اخْتِيَارُ عَيِّنَةٍ طَبَقِيَّةٍ عَشَائِرِيَّةٍ مِنْ مُجْتَمَعِ الدِّرَاسَةِ بَلَعَتْ (198).

وَخَلَصَتِ الدِّرَاسَةُ إِلَى أَهَمِّ النَّتَائِجِ الْآتِيَةِ: أَنَّ مُتَوَسِّطَ الدَّرَجَةِ الْكُلِّيَّةِ لِوَاقِعِ الضَّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ الْعَامِلِينَ فِي الْأَمْنِ وَالْإِصْلَاحِ الْعَشَائِرِيِّ فِي مُحَافِظَةِ بَيْتِ لَحْمٍ مِنْ وَجْهَةِ الْعَيِّنَةِ، جَاءَتْ بِمُسْتَوَى مُرْتَبِعٍ وَنِسْبَةٍ مِئَوِيَّةٍ (72%)، أَنَّ مُتَوَسِّطَ الدَّرَجَةِ الْكُلِّيَّةِ لِوَاقِعِ السَّلْمِ الْأَهْلِيِّ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ الْعَامِلِينَ فِي الْأَمْنِ وَالْإِصْلَاحِ الْعَشَائِرِيِّ فِي مُحَافِظَةِ بَيْتِ لَحْمٍ مِنْ وَجْهَةِ الْعَيِّنَةِ جَاءَ بِدَرَجَةٍ عَالِيَةٍ وَنِسْبَةٍ مِئَوِيَّةٍ (74%)، وَجُودُ فُرُوقٍ ذَاتِ دَلَالَةٍ إِحْصَائِيَّةٍ عِنْدَ مُسْتَوَى الدَّلَالَةِ ($\alpha \leq 0.05$) بَيْنَ مُتَوَسِّطَاتِ مُسْتَوَى الضَّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ وَالسَّلْمِ الْأَهْلِيِّ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ الْعَامِلِينَ فِي الْأَمْنِ وَالْإِصْلَاحِ الْعَشَائِرِيِّ فِي مُحَافِظَةِ بَيْتِ لَحْمٍ وَفَاقًا لِمُتَغَيَّرِ قِطَاعِ الْعَمَلِ لِلْأَجْهَرَةِ الْأُمْنِيَّةِ لِصَالِحِ جِهَازِ الشَّرْطَةِ.

أوصت الباحثة في ضوء نتائج الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها:

تعزيز برامج التدريب المستمر للعاملين في الأجهزة الأمنية والإصلاح العشائري، وتخفيف التعاون بين الخبرات المختلفة وتوسيع التدريب على القيادة والتفاعل المجتمعي، تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والإصلاح العشائري من خلال برامج تدريبية موحدة وآليات تعاون مشتركة، تعزيز دور جهاز الشرطة في تحقيق السلم الأهلي، وتحسين التنسيق بين جميع الأجهزة الأمنية.

الكلمات المفتاحية: الضبط الاجتماعي، السلم الأهلي، الأجهزة الأمنية، الإصلاح العشائري..

The role of social control in enhancing civil peace

Prepared by: Mai Adnan Soluman Al-Wahsh

Supervisor: Dr. Mohammad Okka

ABSTRACT

The study aimed to identify the role of social control in enhancing civil peace, and to examine the differences in the level of social control and civil peace from the perspective of security and tribal reconciliation workers in Bethlehem Governorate due to gender, educational qualification, place of residence, age, years of professional experience, nature of work, work sector for security forces. The study also addressed the reality of social control and civil peace, in addition to analyzing the role of social control in enhancing civil peace by examining the role of both official and unofficial social control. Additionally, the study examined the reality of social control in the study population, types and procedures of social control, and the extent of its application, as well as the reality of civil peace by assessing its level of achievement and identifying the factors influencing it, in addition to the challenges faced by individuals in the study population. The role of social control in achieving civil peace was also examined, with a focus on the role of both official social control (through security forces and official institutions) and unofficial social control (via tribal councils and societal influence mechanisms) in enhancing civil peace. To achieve the purposes of the study, the descriptive approach was employed. Data was collected through a questionnaire distributed to workers in tribal reconciliation and security centers. A stratified random sample of 198 participants was chosen from the study population to ensure representative findings. The results of the study revealed that:

The average total score for the reality of social control from the perspective of security and tribal reconciliation workers in Bethlehem Governorate, according to the sample, was at a high level with a percentage of (72%), The average total score for the reality of civil peace from the perspective of security and tribal reconciliation workers in Bethlehem Governorate, according to the sample, was at a high level with a percentage of (74%), There were statistically significant differences at the significance level ($\alpha \leq .05$) between the averages of social control and civil peace from the perspective of security and tribal reconciliation workers in Bethlehem Governorate, based on the variable of work sector for security forces, in favor of the police force.

In the light of the results of the present study, the researcher would recommend the following:

Strengthening continuous training programs for security and tribal reform personnel, encouraging collaboration between different experiences, and expanding leadership and community interaction training, Enhancing cooperation and coordination between security agencies and tribal reform through unified training programs and shared cooperation mechanisms, Reinforcing the role of the police in achieving public peace, and improving coordination among all security agencies.

Keywords: social control, civil peace, security forces, tribal reconciliation.

الفصل الاول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أهمية الدراسة

1.3.1 الأهمية النظرية للدراسة

2.3.1 الأهمية التطبيقية للدراسة

4.1 أهداف الدراسة

5.1 أسئلة الدراسة

6.1 فرضيات الدراسة

7.1 حدود الدراسة

1.7.1 حدود الدراسة الجغرافية

2.7.1 حدود الدراسة الزمانية

3.7.1 حدود الدراسة البشرية

8.1 متغيرات الدراسة

1.8.1 المتغير المستقل

2.8.1 المتغير التابع

9.1 مفاهيم ومصطلحات الدراسة

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

على الرغم من نشوء الدولة كشكلٍ حَصَارِيٍّ لِتَنْظِيمِ الْعَلَاقَاتِ تَحْدِيدًا فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ، إِلَّا أَنَّ النِّظَامَ الْقَبِيلِيَّ لَمْ يَفْقِدْ إِرَادَتَهُ الْاجْتِمَاعِيَّةَ وَحَافِظَ عَلَى مَوْرُوثِهِ الْاجْتِمَاعِيِّ التَّقَايِي الَّذِي يُشَكِّلُ الشَّرِيعَةَ الْقَبِيلِيَّةَ وَقَوَانِينَهَا الْخَاصَّةَ الَّتِي تُنظِّمُ الْعَلَاقَاتِ بَيْنَ أَفْرَادِهَا (هَادِي، 1977). فَقَدْ تَشَكَّلَتِ الْمُجْتَمَعَاتُ فِي بَدَايَتِهَا مِنْ أَسْرٍ، وَكَانَتِ الْقَبِيلَةُ هِيَ الْوَحْدَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةَ الْأَكْبَرُ فِي الْمُجْتَمَعَاتِ لِنُشُوءِ الدَّوْلَةِ بِالْمَفْهُومِ الْحَدِيثِ، وَأَصْبَحَتْ صَاحِبَةَ السُّلْطَةِ وَالْمَسْئُولِيَّةِ فِي الْحِفَاظِ عَلَى أَمْنِ وَسَلَامَةِ الْأَفْرَادِ، مِمَّا شَكَّلَ ضَمَانًا لِاسْتِقْرَارِ الْمُجْتَمَعَاتِ. حَيْثُ كَانَتِ التَّقَالِيدُ وَالْأَعْرَافُ تُشَكِّلُ الصَّابِطَ الْأَسَاسِيَّ فِي تَنْظِيمِ عِلَاقَةِ الْأَفْرَادِ بَيْنَهُمْ وَعِلَاقَتِهِمْ بِالْقَبِيلَةِ وَعِلَاقَتِهَا بِغَيْرِهَا مِنَ الْقَبَائِلِ، وَاسْتَمَدَّتْ هَذِهِ الْقَوَاعِدُ قُوَّتَهَا وَمَدَى الْإِرَادَةِ مِنْ إِرَادَةِ سُيُوحِ الْقَبِيلَةِ.

تَطَرَّقَتْ أَبُو النَّادِي (2021) لِمَا عَرَضَهُ ابْنُ خَلْدُونَ فِي مُقَدِّمَتِهِ "أَنَّ الْإِنْسَانَ اجْتِمَاعِيٌّ بِطَبْعِهِ"، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْإِنْسَانَ فُطِرَ عَلَى الْعَيْشِ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَالتَّعَامُلِ مَعَ الْآخَرِينَ، فَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ الْعَيْشَ وَجِدًا بِمَعْرَلٍ عَنِ الْآخَرِينَ مَهْمَا تَوَفَّرَتْ لَهُ سُبُلُ الرَّاحَةِ وَالرَّفَاهِيَّةِ. وَحَتَّى كَلِمَةُ "إِنْسَانٍ" جَاءَتْ مِنَ الْأَنْسِ، فَهُوَ يَسْتَأْنِسُ بِمَنْ حَوْلَهُ، يَعِيشُ وَيَتَعَايَشُ مَعَهُمْ.

وَلَكِي يَعْيشَ الْإِنْسَانُ فِي مُجْتَمَعٍ تَتَحَقَّقُ فِيهِ التَّنْمِيَةُ وَالْإزْدِهَارُ، لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ اسْتِقْرَارٌ سِيَاسِيٌّ وَأَمْنِيٌّ، وَلَا يَتَحَقَّقُ هَذَا الْاسْتِقْرَارُ دُونَ أَنْ تَتَرَسَّخَ ثَقَافَةُ الْحَوَارِ وَرُوحُ التَّسَامُحِ وَالتَّنَوُّعِ الْفِكْرِيِّ فِي نَفُوسِ أَفْرَادِ هَذَا الْمَجْتَمَعِ. لِذَلِكَ، مِنَ الضَّرُورِيِّ أَنْ نَبْدَأَ فَوْرًا فِي إِرسَاءِ قَوَاعِدِ أَخْلَاقِيَّةٍ جَدِيدَةٍ فِي الْمَجْتَمَعِ نَقُومَ عَلَى الْاحْتِرَامِ الْمُتَبَادَلِ وَحَلِّ الْخِلَافَاتِ وَالتَّرَاعَاتِ عَبْرَ الْيَاتِ الْحَوَارِ وَالتَّقَاهُمِ.

تَمَتِّكُ الْأَدْيَانُ قُوَّةً كَافِيَةً مُؤَيَّرَةً بِالْأَفْرَادِ عَلَى أَسَاسِ التَّأَثُّرِ الرُّوحَانِيِّ وَالْأَخْلَاقِيِّ. وَتُوكِّدُ الْأَدْيَانُ التَّوْحِيدِيَّةُ الثَّلَاثُ، وَالْإِسْلَامُ تَحْدِيدًا، عَلَى الدَّعْوَةِ إِلَى نَبْذِ الْعُنْفِ مِنْ خِلَالِ التَّقَاهُمِ وَالتَّعَاوُنِ. فِي هَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ "مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا" صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ (سُورَةُ الْمَائِدَةِ، آيَةٌ 32). وَحَارَبَ الْإِسْلَامُ مُخْتَلَفَ أَوْجِهَةِ الْعُنْفِ وَوَضَعَ حُدُودًا خَاصَّةً مِنَ الْعُقُوبَةِ لِلْحَيْلُولَةِ دُونَ وَقُوعِ السُّلُوكِيَّاتِ الْعُنْفِيَّةِ، وَوَفَّرَ قَوَاعِدَ عَدِيدَةً وَوَاضِحَةً لِمُقَاوَمَتِهَا. حَفِظَ الْإِسْلَامُ حُقُوقَ الْأَفْرَادِ وَوَضَّحَ وَاجِبَاتِهِمُ وَالتَّرَامَاتِهِمُ، وَأَعْلَنَ عَن حُقُوقِ جَمِيعِ فَنَاتِ الْمَجْتَمَعِ مِنَ الْأَطْفَالِ وَالنِّسَاءِ وَكِبَارِ السِّنِّ دُونَ أَيِّ انْتِقَاصٍ. إِذَا طُبِقَتْ هَذِهِ الْحُقُوقُ وَأُخِذَتْ مَا تَسْتَحِقُّهُ مِنْ عِنَايَةٍ وَاهْتِمَامٍ، فَسَوْفَ تَضْمَنُ مُجْتَمَعًا سَلِيمًا يَخْلُو مِنَ التَّنَازُعِ وَالْعُنْفِ وَالفَسَادِ.

عَانَتِ الْمَجْتَمَعَاتُ الْبَشَرِيَّةُ عُمُومًا وَالْمَجْتَمَعُ الْفِلَسْطِينِيُّ خَاصَّةً مِنْ ظَاهِرَةِ الْعُنْفِ، حَيْثُ نَعُدُّ ظَاهِرَةَ الْعُنْفِ ظَاهِرَةً مُعَقَّدَةً وَقَدِيمَةً اِزْتَبَطَ وَجُودُهَا بِوُجُودِ الْإِنْسَانِ فِي كَافَةِ مَرَاكِلِهِ وَأَطْوَارِهِ. فَهِيَ لَا تَتَحَدَّدُ بِزَمَنِ أَوْ مُجْتَمَعٍ مُعَيَّنٍ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ خَطِيرَةٌ تَتَنَاقَى مَعَ الْفِطْرَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ السَّلِيمَةِ وَمَعَ كَافَةِ الشَّرَائِعِ وَمَوَاقِفِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ وَالْأَدْيَانِ السَّمَاوِيَّةِ. إِنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَتَعَاشَرَ الْإِنْسَانُ مَعَ الْآخَرِ بِمَبْدَأِ السَّلْمِ وَالتَّسَامُحِ وَنَبْذِ سُلُوكِيَّاتِ الْقَسْوَةِ وَالْعُنْفِ الَّتِي لَا يَلْجَأُ لَهَا إِلَّا الْأَشْخَاصُ الْمَتَجَرِّدُونَ مِنَ الْأَخْلَاقِ وَالْإِنْسَانِيَّةِ وَالْعَاجِزُونَ عَن اسْتِخْدَامِ الطَّرِيقِ السَّلِيمَةِ فِي التَّعْبِيرِ وَالتَّوَاصُلِ.

وَبِالنَّظَرِ إِلَى الْوَاقِعِ الْفِلَسْطِينِيِّ، نَحْدُهُ وَاقِعًا يُخْلَقُ وَيُنْتِجُ الْعُنْفَ تَلْقَائِيًّا بِسَبَبِ الْجَوْرِ الْاسْتِيطَانِيِّ الَّذِي فَرَضَهُ الْاِحْتِلَالُ الْإِسْرَائِيلِيُّ عَلَى أبنَاءِ الشَّعْبِ الْفِلَسْطِينِيِّ مِنْ فَضْلِ الضَّغْفَةِ الْغَرْبِيَّةِ عَن الْقُدْسِ وَفَضْلِ كِلَاهُمَا عَن قِطَاعِ غَزَّةَ، مِنْ جَانِبٍ، وَمُمَارَسَاتِ الْهَدْمِ وَالْإِعْدَامِ وَالتَّهْجِيرِ وَالسَّيْطَرَةِ عَلَى الْمَوَارِدِ، مِنْ جَانِبٍ آخَرَ. نَاهِيكَ عَن الضُّغُوطَاتِ وَالْأَزْمَاتِ الدَّاخِلِيَّةِ الَّتِي تَعِيشُهَا أبنَاءُ الْمَجْتَمَعِ مِنَ الْاِنْقِسَامِ وَالْفَقْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَتَرَكَمَتْ جَمِيعُهَا لِثِقَلِ كَاهِلِهِمْ، فَيَلْجَأُونَ إِلَى الْعُنْفِ وَيُوجِّهُونَ حِرَابَهُمْ ضِدَّ بَعْضِهِمُ الْبَعْضِ.

يَتَّصَمَنُ الضَّبْطُ الاجْتِمَاعِيَّ كَافَّةَ الْوَسَائِلِ وَالْعَمَلِيَّاتِ الْمُحَطَّطَةِ أَوْ الْغَيْرِ مُحَطَّطَةِ الَّتِي تُنظَّمُ سُلُوكَ الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَةِ، وَتُوضَّحُ طُرُقَ التَّعَامُلِ الْإِنْسَانِيَّ الْمَبْنِيَّ عَلَى تَبَادُلِ الْأَحْتِرَامِ وَالْإِطْمِئْنَانِ وَالتَّقْفِيرِ بَيْنَهُمْ. فَالْإِنْسَانُ بِطَبِيعَتِهِ اجْتِمَاعِيٌّ يَحْتَاجُ أَنْ يَنْتَمِيَ لِلْجَمَاعَةِ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعِيشَ بِمَفْرَدِهِ. وَتَتَقَاعَلُ آيَّاتٌ وَوَسَائِلُ الضَّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ الْمَتَمَثِّلَةُ بِالْأَعْرَافِ وَالتَّنَشِئَةِ الْأُسْرِيَّةِ وَالدِّينِ وَالْعَادَاتِ وَالتَّقَالِيدِ وَالْقَانُونِ مَعَ بَعْضِهَا الْبَعْضَ لِكَيْ يَبْنَى الْمُجْتَمَعُ قَائِمًا فِي حَالَةٍ مِنَ السَّلَامِ وَالطَّمَأْنِينَةِ.

تُعَزِّرُ الْبُنْيَةُ الْمُجْتَمَعِيَّةُ الْفِلَسْطِينِيَّةُ عَنْ قِيمِ الْأَحْتِرَامِ وَالتَّضَامُنِ وَالتَّعَاوُنِ بَيْنَ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ، حَيْثُ يَسْعَى الْفِلَسْطِينِيُّونَ لِتَحْقِيقِ مُجْتَمَعٍ مُتَمَاسِكٍ وَمُنْسَجِمٍ يَتَّجَاوَزُ الْحُدُودَ التَّقْلِيدِيَّةَ لِلتَّقْسِيمَاتِ الْعَشَائِرِيَّةِ وَالتَّطَائِفِيَّةِ وَالدِّينِيَّةِ. وَمَعَ ذَلِكَ، تَبْقَى الْعَائِلَةُ وَالْعَشِيرَةُ مَرْجِعِيَّةً أَسَاسِيَّةً لِمُعْظَمِ الْأَفْرَادِ عِنْدَ حَلِّ الْخِلَافَاتِ، نَظَرًا لِمَا تُوفِّرُهُ مِنْ أَمَانٍ وَقُوَّةٍ فِي وَجْهِ التَّقْلِبَاتِ الْأَمْنِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ. يُعَكِّسُ هَذَا الْإِتِّجَاهُ ضَعْفَ الثِّقَةِ فِي الْمَوْسَسَاتِ الرَّسْمِيَّةِ مِثْلَ الشَّرْطَةِ وَالتَّيَابَةِ وَالْمَحَاكِمِ، الَّتِي غَالِبًا مَا يُنظَرُ إِلَيْهَا عَلَى أَنَّهَا بَطِيئَةٌ أَوْ مُتَأَخِّرَةٌ فِي تَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ وَحَلِّ النِّزَاعَاتِ. إِنَّ غِيَابَ الثِّقَةِ فِي النِّظَامِ الْقَضَائِيِّ يُسَهِّمُ فِي تَعْزِيزِ الدَّوْرِ الَّذِي تَلْعَبُهُ السُّلْطَةُ الْعَشَائِرِيَّةُ عَلَى حِسَابِ السُّلْطَةِ النَّظَامِيَّةِ، مِمَّا قَدْ يَنْعَكِسُ سَلْبًا عَلَى الْأَمْنِ وَالِاسْتِقْرَارِ فِي الْمُجْتَمَعِ. إِذْ يَجِدُ الْأَفْرَادُ فِي اللُّجُوءِ إِلَى الْعَشَائِرِ بَدِيلًا عَنِ الْمَوْسَسَاتِ الْقَانُونِيَّةِ. مِنْ هُنَا، يُمَثِّلُ السُّنْمُ الْأَهْلِيُّ رَفْضًا كَامِلًا لِكُلِّ أَشْكَالِ الْاِقْتِتَالِ وَالْعُنْفِ، وَأَحَدَ الْأَهْدَافِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي يَسْعَى إِلَيْهَا الْفِلَسْطِينِيُّونَ، مِنْ خِلَالِ التَّأَكِيدِ عَلَى ضَرُورَةِ الْعَيْشِ بِسَلَامٍ وَأَمَانٍ بَعِيدًا عَنِ الْخَوْفِ وَالتَّهْدِيدَاتِ، مَعَ الْإِتِّزَامِ بِالْمَسَاوَاةِ فِي تَطْبِيقِ الْقَانُونِ وَالْعُقُوبَاتِ.

2.1 مشكلة الدراسة

يَعِيشُ أَفْرَادُ الْمُجْتَمَعَاتِ وَهُمْ بِحَاجَةٍ إِلَى وُجُودِ ضَوَابِطٍ تُنظِّمُ حَيَاتَهُمْ وَعَلَاقَاتِهِمْ سِوَاءَ عُرْفِيَّةٍ أَوْ رَسْمِيَّةٍ يَتَّفَقُونَ عَلَيْهَا فِي مَا بَيْنَهُمْ وَذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ تَمَاتُلِهِمْ وَإِنْصِيَاعِهِمْ لَهَا، بِالرَّغْمِ مِنْ وُجُودِ رَغْبَةٍ فِي ذَاتِ الْفَرْدِ لِتَحْقِيقِ حَاجَاتِهِ وَحَيَاتِهِ الشَّخْصِيَّةِ بِصُورَةٍ مُسْتَقَلَّةٍ، إِلَّا أَنَّهُ بِالْوَقْتِ ذَاتِهِ لَدَيْهِ حَاجَةٌ اجْتِمَاعِيَّةٌ تَدْفَعُهُ لِلِانْضِمَامِ وَمِنْ أَجْلِ إِشْبَاعِ هَذِهِ الْحَاجَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ عَلَيْهِ أَنْ يَتَنَازَلَ عَنْ بَعْضِ حَاجَاتِهِ الدَّائِيَّةِ لِصَالِحِ الْجَمَاعَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، فَالضُّوَابِطُ لَيْسَتْ وَلِيْدَةُ السَّاعَةِ بَلْ قِسْمٌ كَبِيرٌ مِنْهَا يَكُونُ مُتَوَارِثًا مِنْ أَجْيَالٍ سَابِقَةٍ وَالبَعْضُ الْآخَرَ تُفْرَضُهُ مُتَطَلِّبَاتُ الْحَيَاةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الْمُتَجَدِّدَةِ (عامر، 2010).

يُعَانِي الْمُجْتَمَعُ الْفِلَسْطِينِيُّ مِنْ تَحَدِّيَاتٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ وَسِيَّاسِيَّةٍ وَاِقْتِصَادِيَّةٍ أَثَّرَتْ فِي كَافَّةِ مَجَالَاتِ الْحَيَاةِ وَمَعَ تَرَاوَعِ الْإِنْضِبَاطِ وَالْقِيمِ وَالِانْتِفَاحِ كَحَقِّ فِي حُرِّيَّةِ الرَّأْيِ وَالتَّعْبِيرِ وَغِيَابِ سُلْطَةِ الدَّوْلَةِ لِحِسَابِ

سُلْطَةُ الْعَشَائِرِ أَصْبَحَ الْمَوَاطِنُ الْفِلَسْطِينِيَّيْ يَشْعُرُ بِعَدَمِ الْأَمْنِ وَالْأَمَانِ فِي ظِلِّ تَزَعُّعِ السَّلْمِ الْأَهْلِيِّ الْفِلَسْطِينِيِّ.

وَفِي الْأَوْنَةِ الْأَخِيرَةِ انْتَشَرَتِ الْجَرَائِمُ فِي الْمَجْتَمَعِ الْفِلَسْطِينِيِّ بِشَكْلِ كَبِيرٍ سَوَاءً تَلَكِ الْجَرَائِمُ الْوَاقِعَةُ عَلَى الْأَفْرَادِ كَالطَّعْنِ وَالْقَتْلِ أَوْ الْوَاقِعَةُ عَلَى الْمُمْتَلَكَاتِ كَالسَّرِقَةِ وَالْحَرْقِ وَالتَّدْمِيرِ، فَبَعْضُ الْأَشْخَاصِ يَلْجَأُونَ لِلْعُنْفِ كَوَسِيلَةٍ فِي اسْتِرْدَادِ حُقُوقِهِمْ لِعَدَمِ ثِقَتِهِمْ بِالْقَانُونِ أَوْ لِقَنَاعَاتٍ خَاصَّةٍ لَدَيْهِمْ مُرْتَبِطَةً بِالشَّجَاعَةِ وَالْقُوَّةِ فَيُطَبِّقُونَ قَانُونَ الْعَابِ بِأَنْ يَأْخُذَ كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ بِيَدِهِ، كَمَا أَنَّنا نَجِدُ تَغْيِيرًا كَبِيرًا فِي أَنْمَاطِ الْجَرَائِمِ الْمُرْتَكَبَةِ حَدِيثًا كَذَلِكَ الْوَسَائِلِ وَالْأَسْلِحَةِ الْمُسْتَحْدَمَةِ فِيهَا، وَكَمَا أَوْضَحَ (دِرْعَاوِي، 2018) فِي دِرَاسَتِهِ الَّتِي أَجْرَاهَا حَوْلَ دَوْرِ الْعُرْفِ الْعَشَائِرِيِّ فِي الْحَدِّ مِنْ جَرِيمَةِ الْقَتْلِ فِي جَنُوبِ الصِّفَّةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ النِّظَامَ الْعَشَائِرِيَّ مُتَأَصِّلٌ فِي الْمَجْتَمَعِ الْفِلَسْطِينِيِّ مِنْذُ الْقَدَمِ وَلَا يَزَالُ فَاعِلًا إِلَى هَذِهِ اللَّحْظَةِ حَيْثُ يَتَدَخَّلُ فِي مُعْظَمِ الْمَشَاكِلِ الَّتِي تَحْدُثُ بِأَشْكَالِهَا الْمُخْتَلِفَةِ، فَلَا يُمَكِّنُ الْإِسْنِعْنَاءَ عَنْهُ لِأَصَالَتِهِ وَارْتِبَاتِهِ بِعَادَاتِ وَقِيمِ الْمَجْتَمَعِ الْفِلَسْطِينِيِّ وَالْحَدِّ مِنْ وَقُوعِ الْجَرَائِمِ وَتَقْلِيلِ الْأَثَارِ الْمُنْرَبِّيَّةِ عَلَيْهَا مِنْ حَرْقِ لِمَنَازِلِ وَهَذَا دَمِ الْجَنَاةِ وَإِجْلَاءِ الْعَدِيدِ مِنْ عَائِلَاتِ ذَوِي الْجَنَاةِ.

كَمَا يُعَانِي أُنْبَاءَ الشَّعْبِ الْفِلَسْطِينِيِّ بِشَكْلِ عَامٍ وَأُنْبَاءَ مُحَافِظَةِ بَيْتِ لَحَمٍ بِشَكْلِ خَاصٍّ مِنْ مَخَاطِرِ عَدِيدَةٍ تُهَدِّدُ السَّلْمَ الْأَهْلِيَّ وَالْبِنَاءَ الْمَجْتَمَعِيَّ وَمُؤَخَّرًا أَصْبَحَتْ أَعْمَالُ الْعُنْفِ وَالْإِشْتِيَاكَاتِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى الْقَتْلِ أَوْ الْإِصَابَةِ مُنْتَشِرَةً بِكَثْرَةٍ وَمَعَ تَنَوُّعِ تِلْكَ الْمَخَاطِرِ بَيْنَ مَخَاطِرِ مَوْضُوعِيَّةٍ مُتَمَثِّلَةٍ فِي مُمَارَسَاتِ الْأَخْتِلَالِ الْإِسْرَائِيلِيِّ وَأُخْرَى دَانِيَّةٍ تَتَمَثَّلُ بِتَكَاسُلِ السُّلْطَاتِ التَّنْفِيذِيَّةِ فِي الْحُكُومَةِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ فِي مُوَاجَهَةِ ظَاهِرَةِ انْتِشَارِ قَوْضَى السَّلَاحِ وَغِيَابِ الْمَجْلِسِ النُّشْرِيَّةِ وَتَقْشِي الْفَسَادِ وَالْوَضْعِ الْأَقْتِصَادِيِّ السَّيِّئِ نَاهِيكَ عَنِ التَّسَاهُلِ فِي مُعَاقَبَةِ الْمُجْرِمِينَ وَمُقْتَعَلِي الْعُنْفِ فِي الْمَجْتَمَعِ وَغَيْرِهَا الْكَثِيرِ مِنَ الْمَخَاطِرِ وَالْمُهْدَدَاتِ الَّتِي تُوَاجِهُ طُمَأْنِينَةَ وَأَمَانَ الْأَفْرَادِ وَالَّتِي سَيَتِمُّ التَّنَطُّقُ لَهَا بِالتَّفْصِيلِ وَالشَّرْحِ فِي الدِّرَاسَةِ.

من هنا برزت إشكالية الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: ما دور الضبط الاجتماعي في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم؟ ويتفرع منه عدة تساؤلات فرعية.

3.1 أهمية الدراسة

1.3.1 الأهمية النظرية

- تُعدُّ هذه الدراسة من أهمِّ الدِّراساتِ الَّتِي سَتُلْقِي الصُّوَّةَ عَلَى دَوْرِ الضُّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ فِي تَعْرِيزِ السَّلْمِ الْأَهْلِيِّ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ الْعَامِلِينَ فِي الإِصْلَاحِ العُشَائِرِيِّ وَمَرَاكِزِ الأَمْنِ فِي مُحَافَظَةِ بَيْتِ لَحْمٍ، وَسَتَكُونُ الدِّراسَةُ مُهِمَّةً لَدَى العَدِيدِ مِنَ المُحَصِّصِينَ فِي مَجَالِ القَانُونِ وَعِلْمِ الجَرِيمَةِ حَيْثُ أَنَّهَا سَتَتَنَاوَلُ بِالشَّرْحِ وَالتَّحْلِيلِ لِلْمُصْطَلَحَاتِ المُبْهَمَةِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِمَوْضُوعِ الدِّراسَةِ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ طَرَجِهَا فِي الإِطَارِ النَّظَرِيِّ.
- وَسَتُقَدِّمُ مَجْمُوعَةً مِنَ النَّظَرِيَّاتِ الَّتِي اِهْتَمَّتْ بِمَوْضُوعِ الضُّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ وَتَأثيرِهِ فِي تَحْقِيقِ السَّلْمِ الْأَهْلِيِّ، الَّذِي بَدَوْرِهِ يُؤدِّي إِلَى الحَدِّ مِنْ وُقُوعِ الجَرَائِمِ فِي المُحَافَظَةِ، وَذَلِكَ لِمَا لَهَذَا المَوْضُوعِ مِنْ أهِمِّيَّةٍ فِي كَيْفِيَّةِ تَفْسِيرِ دَوْرِ مُؤَسَّساتِ الضُّبْطِ المُجْتَمَعِيِّ فِي الحَدِّ مِنَ الجَرَائِمِ الوَاقِعَةِ عَلَى الأَفْرَادِ وَالْحِفَاطِ عَلَى الأَمْنِ وَالأَمَانِ وَالسَّلْمِ الْأَهْلِيِّ.
- وَبِالإِضَافَةِ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الدِّراسَةَ سَتَكُونُ مَرْجِعًا مُهِمًّا وَدِرَاسَةً سَابِقَةً تُوضَعُ فِي المَكْتَبَاتِ الجامِعِيَّةِ، يُرْجَعُ إِلَيْهَا البَاحِثُونَ وَالْمُهْتَمُونَ بِدِرَاسَةِ القُضَايَا المُتَعَلِّقَةِ بِالضُّبْطِ الاجْتِمَاعِيِّ وَالجَرَائِمِ الوَاقِعَةِ عَلَى الأَشْخَاصِ مِنْ مَنظُورِ السَّلْمِ الْأَهْلِيِّ.

2.3.1 الأهمية التطبيقية

- سَيَتِمُ الإِسْتِفَادَةُ مِنْ نَتَائِجِ الدِّرَاسَةِ مِنْ قَبْلِ المَتَخَصِّصِينَ فِي الصِّلِحِ العُشَائِرِيِّ وَرِجَالِ الشَّرْطَةِ وَالنِّيَابَةِ وَالْعَامِلِينَ فِي التَّوْجِيهِ السِّيَاسِيِّ وَالوَطَنِيِّ، وَسَتَقْدَمُ نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ بَعْضَ المِيكَانِيْزِمَاتِ وَالوَسَائِلِ لِصانِعِي القَرَارِ حَوْلَ آليَاتِ الحِفَاطِ عَلَى السَّلْمِ الْأَهْلِيِّ وَتَقْوِيَةِ فاعليَّةِ دَوْرِ مُؤَسَّساتِ الضُّبْطِ المُجْتَمَعِيِّ فِي الحَدِّ مِنَ الجَرِيمَةِ وَالعَنْفِ الَّذِي يُلْحِقُ الضَّرَرَ بِالأَنْفُسِ وَالأَمْوَالِ وَالمَمْتَلِكاتِ وَيُفْسِدُ أَمَانَ وَطَمَأنِينَةَ المُجْتَمَعِ.

4.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على دور الضبط الاجتماعي في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم، ويتفرع منه الأهداف الآتية:

- التعرف على واقع الضبط الاجتماعي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم. ويتفرع منه الأهداف الآتية:
 - التعرف على أنواع الضبط الاجتماعي ومدى سيادته في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم.
 - التعرف على أهم وسائل الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم.
 - التعرف على تطبيقات الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم.
- التعرف على واقع السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم. ويتفرع منه الأهداف الآتية:
 - التعرف على مستوى تحقق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم (بحسب مؤشر فلسطين للسلم الأهلي) من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم.
 - التعرف على العوامل المؤثرة في السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم.
 - التعرف على أهم تحديات تواجه تحقيق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم.
- التعرف على دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟ ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:
 - التعرف على دور الضبط الاجتماعي الرسمي في تحقيق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم.

○ التعرف على دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم.

● التعرف على الفروق الاحصائية في متوسط اجابات المبحوثين في مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي يعزى للمتغيرات الآتية: (الجنس، المؤهل العلمي، قطاع العمل، مكان السكن، العمر، سنوات الخبرة العملية، طبيعة العمل).

5.1 أسئلة الدراسة

يتمثل السؤال الرئيسي للدراسة: ما دور الضبط الاجتماعي في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم؟، ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

● ما واقع الضبط الاجتماعي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟ ويتفرع منه الاسئلة الآتية:

○ ما أنواع الضبط الاجتماعي ومدى سيادته في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟

○ ما أهم وسائل الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟

○ ما تطبيقات الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟

● ما واقع السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟ ويتفرع منه الاسئلة الآتية:

○ ما مستوى تحقق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم (بحسب مؤشر فلسطين للسلم الأهلي) من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟

○ ما العوامل المؤثرة في السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟

- ما أهم تحديات تواجه تحقيق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟
- ما دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟ ويتفرع منه الأسئلة الآتية:
 - ما دور الضبط الاجتماعي الرسمي في تحقيق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟
 - ما دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في تحقيق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟
 - ما الفروق في مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم باختلاف المتغيرات الآتية: (الجنس، المؤهل العلمي، مكان السكن، العمر، سنوات الخبرة العملية، طبيعة العمل، قطاع العمل للأجهزة الامنية)؟

6.1 فرضيات الدراسة

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ألفا أقل أو تساوي 5% بين إجابات المبحوثين في دور الضبط الاجتماعي في الحد من النزاعات الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم يعزى لمتغير الجنس.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ألفا أقل أو تساوي 5% بين إجابات المبحوثين في دور الضبط الاجتماعي في الحد من النزاعات الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم يعزى للمؤهل العلمي.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ألفا أقل أو تساوي 5% بين إجابات المبحوثين في دور الضبط الاجتماعي في الحد من النزاعات الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم يعزى لمكان السكن.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ألفا أقل أو تساوي 5% بين إجابات المبحوثين في دور الضبط الاجتماعي في الحد من النزاعات الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم يعزى لمتغير العمر.

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ألفا أقل أو تساوي 5% بين اجابات المبحوثين في دور الضبط الاجتماعي في الحد من النزاعات الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم يعزى لمتغير سنوات الخبرة العملية.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ألفا أقل أو تساوي 5% بين اجابات المبحوثين في دور الضبط الاجتماعي في الحد من النزاعات الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم يعزى لمتغير طبيعة العمل.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ألفا أقل أو تساوي 5% بين اجابات المبحوثين في دور الضبط الاجتماعي في الحد من النزاعات الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم يعزى لمتغير قطاع العمل للاجهزة الامنية.

7.1 حدود الدراسة

1.7.1 الحدود الجغرافية: محافظة بيت لحم متمثلة بمدينة (بيت لحم، بيت ساحور، بيت جالا، الدوحة) من الضفة الغربية في المجتمع الفلسطيني.

2.7.1 الحدود الزمانية: بدأت الباحثة بتجميع الإطار النظري في شهر كانون الثاني من العام 2022، وتم تجميع أدوات الدراسة في شهر نيسان من العام 2023 وتم تحكيم أدوات الدراسة في شهر آب من العام 2023 وتم تطبيق أداة الدراسة على المبحوثين وجمع البيانات من الميدان في سبتمبر من العام 2023 وتم تحليل وتفسير النتائج في تشرين الثاني من نفس العام.

3.7.1 الحدود البشرية: العاملين في مراكز الأمن متمثلة بـ(جهاز الشرطة، والأمن الوطني والمخابرات العامة، والأمن الوقائي، والاستخبارات، والتوجيه السياسي) ورجال الاصلاح العشائري في محافظة بيت لحم.

8.1 متغيرات الدراسة

1.8.1 المتغير المستقل: الضبط الاجتماعي.

2.8.1 المتغير التابع: السلم الأهلي.

9.1 مفاهيم ومصطلحات الدراسة

الدور: (لغةً) (Role): بمعنى لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء، فيقال: ضبط الشيء يضبطه من باب ضرب؛ أي: لزمه لزوماً شديداً، لذا يقال: هو أضبط من الأعمى، وأضبط من نملة (ابن منظور، 1290هـ).

الدور: (اصطلاحاً): السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الديناميكي لمركز الفرد، بينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في جماعات، فأن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز ويتخذ سلوك الفرد في ضوء توقعات الآخرين منه، وهذه التوقعات تتأثر بمفهوم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي، وحدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة (صباح، 2019:11).

الدور: (إجرائياً): يتمثل مفهوم الدور بمجموعة السلوكيات التي يقوم بها الفرد في بيئة معينة بناءً على مجموعة توقعات من الآخرين وتوقعات من الفرد نفسه.

الضبط (لغةً) (settings) انضبط ينضبط انضباطاً فهو منضبط، انضبط العمل: مطاوع ضبط: أحكم وأتقن انضبطت الحسابات، انضبطت الساعة: انتظمت حركتها، تم إصلاح ما بها من خلل، انضبط الطلاب: خضعوا للنظام (عمر، 2008).

الضبط: (اصطلاحاً): لفظاً عام يشير إلى تلك العمليات التي يتم بمقتضاه تعليم الأفراد قيماً وأساليب معينة واستمالتهم لها أو لإكراههم على الإنصياع لها سواء كانت هذه العمليات تتم وفق حالة مرسومة وواعية أو تتم بشكل تلقائي (نصيرة وصفية، 2017: 8).

الضبط: (إجرائياً): يمكن التعبير عن مفهوم الضبط بأنه الطرق والأساليب المبذولة في سبيل الحفاظ والسيطرة على الشيء، وتيسير السلوكيات للوصول إلى الإلتزام والإتباع العام للقواعد سواء الحاكمة للمجتمع أو الجماعة.

الضبط الاجتماعي: (لغةً): (Social Control) مجموعة من الممارسات إبتدعتها الجماعات الاجتماعية عبر التاريخ تجبر أو تشجع أفراد الجماعة الواحدة على التوفيق والتماثل والإنسجام، وتعني أيضاً السيطرة الاجتماعية والالتزام المقصود والهادف لأفراد المجتمع (اشتية والكفارنة، 2023).

الضبط الاجتماعي: (اصطلاحاً): تكمن صعوبة تحديد مضمون ومعنى الضبط الاجتماعي في لغة المجتمع ومرحلته التطورية. لأن ما يتم قصده في اللغة الإنجليزية غير ما يعنى في اللغات الأوروبية الأخرى (الفرنسية، الألمانية والروسية) ففي اللغة الإنجليزية تعني النفوذ أو القوة أو التسلط أو السلطة أو المقدرة الفذة، على نقيض معناها في اللغات الأوروبية التي تشير إلى الإشراف والمراقبة والتقصي والمتابعة، ففي بعض المجتمعات المتخلفة يكون فيها القيم والتقاليد والفلكلور والمعمرين ورجال الدين والمحافظين ممثلين للضبط الاجتماعي أكثر من القانون ورجال الشرطة والحكام والقضاة (العمر، 2006: 28).

الضبط الاجتماعي: (إجرائياً): مجموع القوى التي يفرضها المجتمع على أفرادها وتشمل الطرق والضوابط والوسائل التي يمارسها لدفع أفرادها للإمتثال لمعايير المجتمع، ويشمل أيضاً المراقبة والإشراف على سلوكياتهم لضمان سلامة البناء الاجتماعي ومحاربة مظاهر الإنحراف التي تهدد الصالح العام.

تعزير: (لغةً): (Reinforcement) عزَّر يعزِّر، تعزيراً، فهو مُعزِّر، والمفعول مُعزَّر، عزَّر فلاناً أو غيره: قواه، دَعَّمه، شَدَّده، جعله عزيزاً، أمدَّه، أيَّده، عزز القوات العسكريَّة: زاد عددها وعُدَّتْها، عزز سلوكَ طفله بالمكافأة: "علوم النفس" دَعَّمه، أرضى دوافعه أو رغباته (عمر، 2008).

تعزير: (اصطلاحاً): هو عملية أو سلسلة من العمليات تعمل على إثارة السلوك الموجه نحو هدف وصيانته والمحافظة عليه، وإيقافه في نهاية المطاف. (حسن وشاكر، 2015: 45)

تعزير: (إجرائياً): عبارة عن تحفيز وتقوية الأسباب التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة معينة للحصول على أفضل النتائج، والمقصود بها هنا هو الحفاظ على السلم الأهلي من خلال دراسة بعض المتغيرات التي تؤثر فيه كالضبط الاجتماعي مثلاً.

السلم: (لغةً): (Ladder): سلم (مفرد) سلام، أمان، وصلاح، خلاف الحرب يُدرك السلم بالحرب - إذا أردت السلم فتأهب للحرب - {انْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً} - {وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا}.

ثورة سلمية: ثورة تحقق أغراضها دون سلاح، أو إراقة دماء (عمر، 2008).

السلم: (اصطلاحاً): تلك الحالة الطبيعية التي تشكل الإنسجام والتآلف بين الناس، لتقضي إلى الهدوء والتفاهم المشترك ذلك أن طبيعة النفس البشرية تميل إلى نبذ الكراهية والحقد كونها معاكسة للفطرة، دون أن يتم فرض الآراء بالقسر أو الإكراه الطبيعية في غرائز البشر، وإن كانت بعض التحليلات الحديثة تتجه الى آراء تدفع إلى تبرير القوة في حالات إستثنائية أيضاً كحالة الدفاع عن الذات، وبالمعنى الأعم عن الأوطان (البرغوثي، 2019: 34).

السلم: (إجرائياً): هو حالة الإطمئنان والراحة التي يمكن أن يعيشها الفرد في أسرته ومجتمعه دون خوف على نفسه أو ماله أو رزقه فهو عكس حالة الحرب.

الأهلي: (لغةً): (Civil) : الأهلي وتعني المنسوب الى الأهل، كأن نقول أهل الرجل عشيرته وذوو قُرباه، وأهلٌ للنبي صلى الله عليه وسلم: أزواجه وبناته وصهره. (آبادي، 2005).

الأهلي: (إجرائياً): يتمثل مفهوم الأهلي بالإنتماء والانتساب إلى الأهل سواء العائلة أو الجماعة والتعايش المشترك للفرد في مجتمعه دون صراع أو تقاتل حتى في حالات الإختلاف والتباين مع الآخرين.

السلم الاهلي: (اصطلاحاً): (Peace Community) يشير مفهوم السلم الاهلي الى رفض أشكال العنف والإقتتال، أو مجرد الدعوة إليه أو التحريض عليه، أو تبريره ومنع نشر ثقافة التباين والإختلاف العرقي أو الديني أو الإيدلوجي، ويعني السلم الأهلي الدائم العمل على منع الحرب الأهلية في المجتمع (مرشود، 2014: 31).

السلم الأهلي: (إجرائياً): ترى الباحثة أن مفهوم السلم الأهلي يشير إلى وجود حالة من الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتوفر الظروف الإنسانية والديمقراطية للفرد ليعيش بإطمئنان وحرية دون قلق أو خوف على حقوقه أو رزقه ضمن ضوابط وقيم وأعراف تمتثل للتفاهم والحوار في حل النزاعات، كما تشير الباحثة أن السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني يعتمد بصورة أساسية على التعاون بين مختلف مكونات المجتمع بما في ذلك الأجهزة الأمنية والعشائر والهيئات المدنية.

العاملين: (لغةً): (Staff) العامل من يعمل في مهنة أو صناعة وهو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله (مصطفى والزيات وعبد القادر والنجار، 1998).

العاملين: (اصطلاحاً): يتمثل مفهوم العاملين بمجموعة الأشخاص الذين يعينون في منصب شاغل لدى المؤسسات أو الإدارات العمومية، ويعرف العامل أيضاً بأنه شخص مطالب بأداء واجبات محددة، وبطرق معينة، ويخضع في ذلك لرقابة وإشراف المستويات الإدارية العليا (صباح، 2019: 10).

العاملين: (إجرائياً): الأفراد الذين يقومون بالمهام والمسؤوليات على اختلاف أنواعها بصورة تظهر أفضل النتائج بقدر إمكانياتهم والظروف المتاحة لهم.

الإصلاح العشائري: (اصطلاحاً): (Tribal reform) : عقد تتقابل فيه الإلتزامات، يعقد بإرادة الطرفين ويسفر عن النزول عن العقوبة، كلها أو بعضها، مقابل التزمات معينة يجب على المسؤول أداءها، وهو إجراء من شأنه أن ينهي الخصومة والعداوة في النفوس المتنازعة (البرغوثي، 2019).

الإصلاح العشائري (إجرائياً): أسلوب وطريقة يتم اللجوء إليها لحل النزاعات والمشاكل التي تقع بين الناس بالإعتماد على مجموعة من الأسس المنطق عليها، ويتم الإعتراف بها وتعتبر ملزمة.

مراكز الأمن: (لغةً) (Security centers): مركز أسم والجمع مراكز، أسم مكان من ركز ويعني المقر الثابت الذي تتفرع منه فروع، ركز يركز، مَرَكَزَةٌ، فهو مُمَرِّكٌ، والمفعول مُمَرِّكٌ. ومركز قوَّاته في المنطقة جعلها تستقرّ فيها. وجاء مفهوم أمن: (اسم) مصدر أَمِنَ، أَمَنَ، يَعِيشُ في أَمْنٍ: في طُمَأْنِينَةٍ وَيُسْرٍ أمان، اطمئنان من بعد خوف. وجاء مفهوم رجال الأمن: الشرطة، البوليس (عمر، 2008).

مراكز الأمن: (اصطلاحاً): هي قوة عسكرية نظامية تمارس نشاطات مختلفة من حفظ أمن فلسطين وحفظ النظام وصد أي عدوان على فلسطين والشعب الفلسطيني وهو تابع لمنظمة التحرير الفلسطيني (نجار، 2012).

مركز الأمن: (إجرائياً): هي مراكز ومقرات تابعة لأمن السلطة الوطنية الفلسطينية موزعة في محافظاتها تقوم بدورها في الحفاظ على الأمن والإستقرار وتطبيق القانون ومتابعة الخارجين عنه.

محافظة بيت لحم: (اصطلاحاً): (Bethlehem Governorate): إحدى محافظات دولة فلسطين وتقع بين محافظتي الخليل والقدس، وتمتد على هضبة ارتفاعها (750م) فوق مستوى سطح البحر، فهي جزء من سلسلة جبال فلسطين الوسطى، الممتدة من غور الأردن حتى البحر الميت (أبو سعدى، 2022).

محافظة بيت لحم: (إجرائياً): إحدى المحافظات الفلسطينية ومركزها مدينة بيت لحم، وتمتاز بالتنوع الديني والثقافي وتحتوي العديد من الأماكن التاريخية والدينية.

الفصل الثاني: (الإطار النظري الدراسات السابقة)

1.2 مقدمة

2.2 الضبط الاجتماعي

1.2.2 مفهوم الضبط الاجتماعي

2.2.2 الحاجة المجتمعية للضبط الاجتماعي

3.2.2 مجالات الضبط الاجتماعي

4.2.2 أهمية الضبط الاجتماعي

5.2.2 أنواع الضوابط الاجتماعية

6.2.2 وسائل الضبط الاجتماعي

7.2.2 دور الأسرة في الضبط الاجتماعي

3.2 مفهوم السلم الأهلي

1.3.2 أركان السلم الأهلي

2.3.2 خصائص السلم الأهلي

3.3.2 مقومات السلم الأهلي

4.3.2 معيقات السلم الأهلي في فلسطين

5.3.2 اتجاهات الحاجة إلى السلم الأهلي

4.2 مفهوم الإصلاح العشائري

1.4.2 مفاهيم مرتبطة بالإصلاح العشائري

2.4.2 الإصلاح العشائري قبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية

3.4.2 الإصلاح العشائري بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية

4.4.2 شروط عقد الصلح العشائري

5.4.2 دور الإصلاح العشائري في تحقيق السلم الأهلي

6.4.2 ميزات الإصلاح العشائري

7.4.2 أسباب اللجوء إلى الإصلاح العشائري

5.2 الأجهزة الأمنية

1.5.2 تعريف الأجهزة الأمنية

2.5.2 الترتيبات الأمنية الفلسطينية وما ترتب عليها

3.5.2 تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية

4.5.2 مهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية

5.5.2 التحديات (المعيقات) التي تواجه الأجهزة الأمنية الفلسطينية

6.2 النظريات التي فسرت (الضبط الاجتماعي والسلم الأهلي)

7.2 الدراسات السابقة

1.7.2 الدراسات الأجنبية

2.7.2 الدراسات العربية

3.7.2 التعقيب على الدراسات السابقة

4.7.2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة وذات الصلة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة:

لعل أكثر ما يؤثر في سلوك الفرد هو القيم والعادات التي نشأ وترعرع عليها، حيث تبدأ عملية تعلمه لأنماط ثقافية منذ مراحل عمره الأولى من خلال التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها وتستمر طيلة فترة حياته، ومن ثم تتداخل العادات والتقاليد والأعراف والعوامل الاجتماعية الأخرى والقوانين في توجيه سلوكه نحو المقبول اجتماعياً.

الضبط الاجتماعي مصطلح يستخدم على نطاق واسع في علم الاجتماع ليشير إلى العمليات الاجتماعية التي ينتظم بها سلوك الأفراد أو الجماعات، حيث أن جميع المجتمعات لديها معايير وقواعد لضبط السلوك (ولا يمكن تصور وجود مجتمع دون وجود نوع من أنواع الضوابط) فإن كل مجتمع تكون لديه آليات لتأكيد الامتثال لهذه المعايير والتعامل مع الخروج عليها أو الانحراف عنها (مارشال، 2000).

2.2 الضبط الاجتماعي

يعتبر وجود الضبط الاجتماعي ضرورة إنسانية لازمة لضبط سلوكيات وتصرفات أفراد، فهو من أهم الطرق التي تجعلهم يمثلون للعادات والتقاليد الحسنة ويتعدون عن السلوك المنحرف ويتبعون السلوك السوي المقبول تبعاً لاختلاف المجتمع فكل مجتمع نظمه وقوانينه وتقاليده المكتوبة وغير المكتوبة بما ينسجم مع البيئة الطبيعية والاجتماعية وتطوير المجتمع بالصورة التي تلبي حاجات أبنائه لكي يضمن لهم العيش بسلام وأمان، لكن في بعض الأحيان السعي نحو تحقيق هذه الأهداف هي التي تصنع

المشكلات الاجتماعية فتعكس على المجتمع بتفكك وقلق اجتماعي وعدم استقرار لذلك تسعى إدارات المجتمعات دائماً للمحافظة على توازنها وبقائها من خلال الضوابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية والتعاون المستمر بين مكوناتها. (مقس، 2020)

1.2.2 مفهوم الضبط الاجتماعي

يشير مفهوم الضبط الاجتماعي إلى كل أنماط القسر والقيود التي تفرض الإمتثال للمعايير والعادات في المجتمعات البشرية ويعتبر آلية لضبط إنحراف الأفراد وضمان إمتثالهم من حيث تأثيره القهري والرادع الذي يمارسه على أفراد الجماعة (سميث، 1998).

ويعرف الضبط الاجتماعي بأنه القوة التي يمارسها المجتمع على أفراد والطريق الذي يسلكه للهيمنة والإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل وذلك لضمان سلامة البناء الاجتماعي والحرص على أوضاعه ونظمه والبعد عن عوامل الإنحراف (الخشاب، 1964).

كما عرّف التميمي (2019) الضبط الاجتماعي بأنه انسجام السلوك الجمعي للمجتمع عامةً الناتج عن جميع العمليات الاجتماعية، التي تعمل على إمتثال الأفراد أو إخضاعهم، وتنظيم سلوكهم بما يتفق وقيم المجتمع وأعرافه وموروثاته، وهو يعدّ من المصطلحات التي أولتها الدراسات الاجتماعية والتربوية الحديثة اهتماماً بالغاً؛ لما لهذه المنظومة من أثر كبير في رقي المجتمعات وتقدمها وتحقيق مقصد الشرع المتمثل بحفظ نظام الأمة والحفاظ على القيم.

على الرغم من تعدد تعاريف الضبط الاجتماعي، إلا أن مجملها تشير إلى أنه السلوك الذي يقود الأفراد إلى الإمتثال للمعايير والقيم المرغوبة في المجتمع، ويمكن القول بأنه مجموعة القواعد والمعايير الرسمية وغير الرسمية التي تنشأ في البيئة الاجتماعية نتيجة لعدد من العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنظم التعامل بين الأفراد وتحدد نوع السلوك المرغوب لتحقيق تماسك البناء الاجتماعي ويتحكم في ذلك ضوابط الدين والتنشئة الاجتماعية والتماسك الأسري والعادات والأعراف وأساليب الحوار والنقاش والعقاب (السفياني، 2020).

وبالنظر إلى التعاريف السابقة للضبط الاجتماعي يتضح أن مفهوم شامل يشير إلى الآليات والوسائل الرسمية وغير الرسمية، المخططة وغير المخططة التي تقوم بدورها في تعليم الفرد السلوكيات

الصحيحة والقيم المقبولة اجتماعياً، كما يقع عليه دور الوقاية من الوقوع في الانحراف، وهذا المعنى المقصود في هذه الدراسة.

2.2.2 الحاجة المجتمعية للضبط الاجتماعي

لا يتم وضع ضوابط اجتماعية (عرفية أو رسمية) دون وجود حاجة اجتماعية يفنقر إليها أفراد المجتمع ويحتاجونها في تنظيم حياتهم اليومية وعلاقاتهم الاجتماعية وحقوقهم الثقافية والتزاماتهم الدورية (الدور الاجتماعي لكل مكانة بحسب الموقع) وطموحاتهم الشخصية وتعابيرهم السلوكية، فقد عرفت المجتمعات الإنسانية الأولى الضبط وعاشته بصورة تلقائية ثم عرفت المجتمعات الإنسانية بعد ذلك مرحلة الضبط المقصود وأدركت ضرورة وجود نوع معين من التنظيم لسلوك الأفراد، فبدون الضوابط تصبح حياتهم فوضوية وعشوائية فيمسي فيها القوي يقهر ويلتهم حقوق الضعيف ويطمس طموحاته، فوجود الضوابط احتياجاً تنظيمياً، وليس احتياجاً كمالياً تعكس اعتماد الأفراد بعضهم على بعض الذي منه وخلاله يستطيعون أن يشبعوا حاجاتهم ورغباتهم ويحرروا توتراتهم وقلقهم الذاتي ضمن حدود المقبول اجتماعياً ويكسبون تعاون الآخرين بالوقت ذاته (العمر، 2006: 37-38).

أن المجتمع لا يكون صالحاً إلا إذا كان هناك وازع أي ضبط اجتماعي يحافظ على كيانه، ويلجأ إليه إذا ما حدث أي اضطراب يهدد سلامة المجتمع، وأهمية الضبط الاجتماعي لا تقف فقط عند مستوى المجتمع بل تشمل الفرد أيضاً كونه يكتسب قيمه ومعاييره وأنماط سلوكه من خلال وجوده في محيط اجتماعي منظم نسبياً يُشعره بالأمن كلما توافق مع معايير وقيم جماعته التي يعيش فيها (السفياني، 2020).

بناءً على ما سبق فإن الضبط الاجتماعي ضروري لحياة اجتماعية منظمة، فالمجتمع يقوم بتنظيم وضبط سلوكيات أفرادها للحفاظ على نظام اجتماعي سليم يخلو من الانحرافات والجرائم، فإذا تنشئ الفرد بطريقة فعالة اجتماعياً فإنه سيتوافق مع الطرق المقبولة والموافق عليها في مجتمعه.

3.2.2 مجالات الضبط الاجتماعي:

كما يراها مسعود (2022)

- 1- إعادة تأسيس النظام الاجتماعي القديم: ويعني ذلك رغبة المجتمع في جعل أفراده يعيشون بنفس الطريقة التي عاشها أجدادهم بالرغم من أن الإجبار على تطبيق النظام القديم في مجتمع متغير يمكن أن يعرقل التقدم الاجتماعي، لكنه ضروري للحفاظ على استمرارية وانتظام المجتمع.
 - 2- تنظيم السلوك الاجتماعي الفردي: يعد الضبط الاجتماعي ضروري بهدف تنظيم سلوك الفرد ليتوافق مع أهداف المجتمع وقيمه، ولجعل مصالح الأفراد الذاتية خاضعة للمصالح العام مما يساعد في الحفاظ على النظام الاجتماعي.
 - 3- الانصياع وطاعة قرارات المجتمع: يضع المجتمع قرارات معينة ليحافظ على قيمه وتأييده، فينصاع الفرد ويطيع تلك القرارات الاجتماعية فيتحقق بذلك الضبط الاجتماعي.
 - 4- تأسيس الوحدة الاجتماعية: ينظم الضبط الاجتماعي سلوك الأفراد بالتوافق مع المعايير الموضوعية والتي تحقق انتظام واتساق السلوك والوحدة بين الأفراد.
 - 5- تحقيق التكافل الاجتماعي: حالات التنافس والصراع بين الجماعات في المجتمع والتي يمكن أن تتطور إلى مواقف معادية تشكل خطراً على المجتمع وتؤثر على التوافق والانسجام والنظام في المجتمع لذلك يعد الضبط الاجتماعي ضرورياً لمصالح المجموعات والكيانات المختلفة.
 - 6- تطبيق الجزاء الاجتماعي: يعتبر أي انحراف أو خرق ملحوظ للمعايير المتفق عليها تهديداً للمصالح العام للمجموعة ككل، لذلك فإن الجزاء والعقوبة يُستخدمان من قبل المجموعة للسيطرة على سلوك الأفراد.
 - 7- ضبط سوء التكيف الثقافي: الضبط الاجتماعي ضروري لمنع المجتمع من التفكك، لكيلا يصبح خرق القوانين والأعراف الاجتماعية عادة عند الأفراد، وإذا لم تقم إدارات الضبط الاجتماعي باتخاذ إجراءات فعّالة، فإنه سيعاني المجتمع من الفوضى والتفكك.
- يقوم الضبط الاجتماعي بدور مهم وأساسي في جوانب ومجالات المجتمع المختلفة، فهو يعمل على تنظيم السلوك والمصالح الفردية بما يتوافق مع المعايير والمصالح العامة للمجتمع، ويحقق حالة من الانسجام والتوافق بين مجموعات وكيانات المجتمع على اختلاف خلفياتها السياسية والدينية، لذلك يقع على إدارات الضبط الاجتماعي متابعة اندماج الأفراد داخل مجتمعاتهم ومواجهة الانحراف والتفكك.

4.2.2 أهمية الضبط الاجتماعي

الضوابط الاجتماعية ضرورية لتنظيم معاملات وعلاقات الأفراد بعضهم ببعض، فهي وسيلة لدعم النظام والقضاء على الفوضى والجنوح في الجماعة، ويعتبر الضبط الاجتماعي وسيلة المجتمع وطريقه للعمل على تكيف سلوك وتصرفات الأفراد والجماعات وأنه وسيلة هامة تعمل على الاستقرار والتماسك الاجتماعي، ويمكن التحكم عن طريق الضبط الاجتماعي في نوازع الصراع والظلم بين فئات المجتمع، كما يمكن علاج الانحرافات الاجتماعية وإعادة الاستقرار والتوازن إلى مكونات البناء الاجتماعي، ويؤدي الدين وظيفة اجتماعية مهمة، فالدين يقوي الروابط الاجتماعية ويشعر المجتمع بوحدته الخاصة من خلال اتحاد العقيدة والامتثال للأوامر والضوابط والنواهي الإلهية، ويحافظ على النظام والانسجام الاجتماعي، فتصبح الضوابط الدينية لها قوة إلزامية، وعلى صعيد التربية فإنها تقوم بوظيفة التواصل والنقل الفكري للمعارف الأساسية والإسهام في التشكل الاجتماعي للأفراد وضبط سلوكهم وتوجيههم الوجهة التي يريضيها المجتمع (الطالبي، 2021).

تقوم الضوابط الاجتماعية بتعزيز التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع وتمارس دور الرقابة والسيطرة على سلوكهم عن طريق التنشئة الاجتماعية وتربية الأطفال على تقبل ما تفرضه إدارات الضبط الاجتماعي من قيم وضوابط ومعايير، بالتالي يقلل من الجنوح والانحراف ويزيد من التوازن والتماسك الاجتماعي.

5.2.2 أنواع الضوابط الاجتماعية:

كما تطرقت لها بوطاوي (2016):

1. **الضبط الاجتماعي الرسمي:** نجده في نظم المجتمع المختلفة كالنظام التربوي والنظام القانوني والنظام الاقتصادي، وهو الذي يضعه المجتمع لفرض السيطرة الهادفة على أفراد، عن طريق القواعد المقننة والتشريعات الملزمة، ويتم بطريقة مقصودة (كالشرطة، المحاكم الشرعية، السجون).
2. **الضبط الاجتماعي غير الرسمي:** يظهر في المجتمعات بصورة تلقائية مثل نقل الأخبار، إطلاق الشائعات، الإستتار، يتحقق عن طريق مجموعة من الضوابط المتعارف عليها في كل مجتمع كالعقائد الدينية، العادات والتقاليد، العرف، الرأي العام، وسائل الإعلام.

3. **الضبط الاجتماعي الإيجابي:** يتمثل في مجموعة الطرق والأساليب الإيجابية كالمدح والثناء والرضا الجمعي والتقدير المادي، والتي تدفع الأفراد وتشجعهم على الالتزام والتمسك بالقيم والمعايير والأنماط السلوكية المقبولة اجتماعياً.

4. **الضبط الاجتماعي السلبي:** يتمثل فيما تتخذه الجماعة من وسائل وأساليب سلبية كالإلزام والنواهي والتهديدات والعقوبات الجزائية، والتي تجعل الفرد حريصاً على عدم مخالفة قيم ونظم المجتمع.

5. **الضبط الشعوري:** وهي عملية توافق واعية مرنة من ذات مدركة واعية، حيث ينضبط الفرد إرضاءً للمجتمع ورغبة في الحصول على الثناء والتقدير والمدح، وخوفاً من العقاب واحتراماً للعادات والتقاليد والأعراف والقوانين، وهذا النوع من الضبط يحتاج إلى مؤسسات رسمية تشرف على تطبيقه كالأُسرة، المدرسة، جماعة الرفاق.

6. **الضبط اللاشعوري:** وسمي بالضبط الداخلي وهو تلقائي نما تدريجياً من خلال بعض التفاعلات الاجتماعية التي تبلورت ثم ترسخت تدريجياً في النفس البشرية، فأصبحت قواعد ثابتة وجزءاً لا يتجزأ من شخصية الفرد، وهو أفضل أنواع الضبط بسبب الطاعة الصادرة عن رغبة مما يسهل تطبيقه، بل يصدر من داخل الفرد ورغبته وليس خوفاً من سلطة أو قانون، ومثل هذا النوع من الضبط تحكمه عوامل مختلفة كالدين والعادات والتقاليد والأعراف والقيم.

وفقاً لما سبق فإننا نجد أن هناك أنواعاً عديدة للضبط الاجتماعي لكلٍ منها وسائل وخطوات مختلفة، إلا أن جميعها تشترك في الهدف والمهمة في تنظيم وضبط سلوك الأفراد بما يتناسب مع عادات وتقاليد وقيم مجتمعهم حفاظاً عليهم من التفتك والانحراف.

6.2.2 وسائل الضبط الاجتماعي

1- **القانون:** هو مجموعة من القواعد الإلزامية التي تحدد سلوك الأفراد وعلاقاتهم ومعاملاتهم مع بعضهم البعض، وتوضح سلوك كل فرد داخل الجماعة وتجعله منسجماً فيها، وهذه القواعد تجعل سلوك الفرد متوافقاً ومتناسكاً مع أفراد جماعته، ولا يكون فيها اختلال وانحراف وذلك عن طريق بيان الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأفراد ومدى التزامهم بها، وكما سبق الذكر بأن القانون مجموعة من القواعد فإن لهذه القواعد مصادر متعددة وهي العرف، والتشريع، والدين، والفقه، والقضاء، كما تقوم القواعد القانونية بتنظيم وتقييد سلوك الأفراد في المجتمع وجعلها متوافقة مع سلوك الجماعة وفي حال خروج الفرد على هذه القواعد فإنه يجب توجيه عقوبة له، فالعقوبة

تتناسب مع حجم الخطيئة والانحراف الذي يرتكبه الفرد كالسجن أو الإعدام أو الغرامات المالية، وهذه العقوبات تعد بمثابة آليات ووسائل يستخدمها القانون لإلزام الأفراد وضبطهم، فبهذا يكون القانون من أقوى وسائل الضبط الاجتماعي وخصوصاً في المجتمعات المعاصرة. (كريم والزغبيني، 2018).

2- الرأي العام: يقوم الرأي العام بدور هام وجوهري في الرقابة المستمرة الدائمة على سلوك الأفراد وتصرفاتهم، فسلوكيات الأفراد وتصرفاتهم المختلفة تكون طوال الوقت عرضة للتدخل والانتقاد من الرأي العام، ويكون ذلك جلياً أكثر في مجتمعات العالم الثالث، أي في المجتمعات التي تكون فيها روابط قوية بين الأفراد في تجمعاتهم السكنية المختلفة، ولا بد من حكم للرأي العام على كل تصرف أو سلوك ظاهر يقوم به الفرد: فإما يقابل بالموافقة وإما بالرفض ويكون الرفض والموافقة من قبل أفراد المجتمع مبنياً على محددات واضحة المعالم نابعة من مجموعة من العادات والتقاليد والأعراف والمبادئ العامة المتوارثة عبر الأجيال، كما يقوم الرأي العام بهذه الوظيفة الجوهرية في ضبط سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم، لتكون منسجمة مع ما تعارف المجتمع على صحته وصوابه، وتتصف هذه العادات والتقاليد والأعراف بالثبات والاستقرار على المدى الزمني القصير والمتوسط، مع أنها تكون في عملية حراك وتغير مستمرين على المدى الطويل، فهي تتغير وتتبدل ولكن ببطء، وذلك لكون تغييرها يرتبط بتغير أمر ليس من السهل التأثير به وتغييره وهو سلوك الفرد وتوجهاته الخاصة والعامة. (صليح، 2009).

3- التنشئة الاجتماعية: تعد التنشئة الاجتماعية عملية نقل الخبرات والمهارات من جيل لآخر بواسطة مجموعة من المؤسسات (الأسرية والدينية والاقتصادية والثقافية والتربوية والسياسية)، وبهذه المؤسسات يمكن للفرد أن يتحول من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي عن طريقها يتمكن الفرد من العيش مع الجماعة التي ينتمي إليها ويكون عنصراً فعالاً فيها، وتُعرف التنشئة الاجتماعية: بأنها تفاعل اجتماعي على شكل قواعد للتربية والتعليم يحصل عليها الفرد في مراحل عمره (منذ الطفولة إلى الشيخوخة) عن طريق العلاقة التي تربطه بالجماعات الأولية (الأسرة، المدرسة، الجيران، الأصدقاء) وتتظافر جهود هذه الجماعات في تحقيق التوافق الاجتماعي و اكتساب المعايير والقيم السائدة حوله، وتشكل التنشئة الاجتماعية سلوك الأفراد فهي العملية التي يتم من خلالها إدخال ثقافة المجتمع في شخصية الفرد وتطبعه بالأنماط الثقافية والاجتماعية المرغوبة، كما أن التنشئة الاجتماعية تساعد في تكامل شخصية الفرد فلا يشعر بقسر آليات

الضبط الاجتماعي كون هذه الآليات تصبح جزءاً من البيئة الداخلية لشخصيته فيصبح الإمتثال الاجتماعي داخلياً وليس خارجياً أي أن الفرد لا يشعر بضغط سلطة خارجية تلاحقه في كل سلوك يقوم به، كما تخلق التنشئة التواصل والانضباط في العلاقة بين الفرد والمجتمع عن طريق غرسها معتقدات وقيم المجتمع في نفوس الأفراد. (كريم والزغيبي، 2018).

4- الدين: تعتبر الأديان السماوية ذات أثر كبير في تنظيم سلوك أفراد المجتمعات من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية... إلخ وتعمل على تحسين سلوك الأفراد والجماعات على حد سواء فقد نجحت الأديان في رسم العلاقة بين الفرد كإنسان ينتمي إلى المجتمع الأكبر، وإلى الآخرين الذين يشكلون بمجموعهم المجتمع الكلي، واستطاع أن يقلص النزعات بين الفرد نفسه وبين الفرد والآخرين من خلال استخدام الوسائل التي يمارسها الدين في الإرتقاء بسلوك الفرد وتنظيم تكوينه النفسي الداخلي الذي يؤدي به حتماً إلى الراحة النفسية الخالية من اضطرابات العصر وكثرة مثيراته وتعدد مصادره الخارجية منها والداخلية التي تنشأ من الوسوسة ثم الصراع الذي يؤدي إلى فقدان الاتزان الانفعالي، فالأديان السماوية سواء الديانة اليهودية أو المسيحية أو الإسلامية جميعها دعت إلى إحلال السلم الأهلي والمصالحة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، فالتعاليم الدينية بشكل عام عبارة عن مجموعة من الأوامر والنواهي التي تهدف إلى الإبقاء على المجتمع والمحافظة عليه، كضرورة اجتماعية لوقاية المجتمع من الانحراف وإيجاد التماسك الاجتماعي والمحافظة عليه لهذا أدى الدين ولا يزال يؤدي دوراً هاماً مفيداً في تاريخ البشر، وأنه باقٍ ما بقي التماسك الاجتماعي، وقد يتغير الشكل المادي للدين ولكن روحه أبدية لا تتغير أو تزول. (الإمارة، 2000).

الضبط الاجتماعي بكافة وسائله قادر على صقل وتنظيم العلاقة بين الفرد والآخرين الذين يعيشون معه في نفس المجتمع، كذلك يساعد على تقليص حدة النزاعات بين الأفراد من خلال الوسائل العديدة التي يمارسها فكل وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي تقوم بدور وتغطية جانب من جوانب تنظيم الفرد والمجتمع، فمثلاً الدين يساعد في تهذيب سلوك الفرد وتكوينه النفسي الداخلي الذي يؤدي به إلى الراحة والسلام النفسي الخالي من الاضطرابات والصراعات التي قد تؤدي بالفرد إلى فقدان الإلتزان الإنفعالي وبالتالي الإنحراف.

7.2.2 دور الأسرة في الضبط الاجتماعي

تعتبر الأسرة كأحد مؤسسات الضبط الاجتماعي المصدر الأساسي للتنشئة الاجتماعية كونها أول جماعة اجتماعية تقوم بتنشئة الفرد، وهي المجال الأساسي والمؤثر في حياته، وهي التي ترتبط بتطبيق قواعد التنشئة الاجتماعية السليمة التي تستطيع من خلالها أن تكسب أفرادها الصفات الاجتماعية الايجابية مثل الأمانة والإخلاص والإيثار وتعلمهم تجنب الأخلاق غير الحميدة التي لا يرغب بها المجتمع لتحفظهم من الوقوع في الانحراف والمشاكل الاجتماعية، وتساهم الأسرة في تحقيق الأهداف التنظيمية للمجتمع من خلال قيامها بتبصير أفرادها بحقوقهم وواجباتهم في المجتمع فيتحقق الانضباط الفردي الذي يؤدي إلى الانضباط الجماعي، كما تمارس الأسرة دوراً هاماً في إشاعة جو من الأمن والأمان في كافة أنحاء المجتمع ولا يتحقق ذلك إلا بالتوصل إلى السيطرة الاجتماعية، لذلك فالضبط الاجتماعي يحفظ الأسرة من التصدع ويوجد علاقة طيبة بين أفرادها ويشيع جواً من الحب والالتزام بينهم، وبذلك تتحقق في الأسرة علاقات طيبة تحفظ كيانها وضوابطها الأمنية. (المحجان، 2022).

في حال حدوث ضعف في النظام التربوي للأسرة فإنه يضعف أثرها في عملية الضبط الاجتماعي وفي كثير من الأحيان يؤدي تفكك الأسرة إلى ألوان من الصعاب والانحراف، بل الذهان أيضاً في بعض الأحيان، وفي حال تفككت أواصر الأسرة ولم يستطع أفرادها حل مشاكلهم فيما بينهم بالوَد والتراضي والحسنى وحسب ما يقضي به العرف وتؤيده التقاليد الموروثة ففي هذه الحالة يكون اللجوء إلى المحاكم أمراً لا مناص منه، فيكون حكم القانون حاسماً يخضع الجميع لقضائه دون مناقشة. (منصور، 1987).

الأسرة هي الحاضنة الأولى لتعزيز القيم الأخلاقية وأهم مؤسسة تربوية تقع عليها دوراً كبيراً في تعزيز القيم والمبادئ الاجتماعية في نفوس أفرادها لتحكم حياته وتوجه سلوكياته بما يتوافق مع بيئته الاجتماعية، بالإضافة إلى أنها تلقن الطفل مبادئ الدين ونبذ السلوكيات الخاطئة، وتشكل أيضاً الرادع الأول للفرد عند قيامه بأي سلوكيات منحرفة.

3.2 مفهوم السلم الأهلي

يأتي مفهوم السلم الأهلي في اللغة بمعنى الصلح والأمان والمسالمة (الجوهري، 1987). وهو نقيض الحرب، والسلام السلامة ومنه تسمى الجنة دار السلام، لأنها دار السلامة من الآفات أما في الدنيا فالسلام هو أمان الله عزوجل في الأرض والسلامة والنجاة من الفتن (الزبيدي، 1944). ويعني السلم

الأهلي اصطلاحاً أن يسلم ويأمن كل فرد في المجتمع من أن يناله ألم من الآخر فهو عبارة عن حالة من الوفاق والتفاهم والانسجام داخل المجتمع نفسه، حيث إن سلامة العلاقات الداخلية بين أبناء المجتمع علامة على استقراره وإمكانية نهوضه وبالطبع يتحقق هذا السلام عند وجود المظاهر الإيجابية في المجتمع وغياب المظاهر السلبية. (عساف، 2021).

أما عن السلم المجتمعي (peace Community)، فثمة تعريفات عامة حاولت جاهدة ملامسة واقع ومعطى هذا المصطلح إلا أن مضمونها جميعاً لا يكاد يخرج عن حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وقواه، فهو تلك النتيجة التي أفضت إليها الممارسات الديمقراطية وحرية التعبير ما بين شرائح المجتمع عامة ضمن الدولة، وهي نتيجة منطقية يستند عليها قوة البلد الداخلية من نواحي عديدة اقتصادية وتنموية. (القيسي، 2017).

يعتبر السلم الأهلي من أهم القضايا المجتمعية الأساسية لبناء المجتمع والمحافظة على استقراره وحقوق أفرادها، ويمكن التعبير عن السلم الأهلي بأنه حالة من الاستقرار والأمن والتسامح في المجتمع وتراجع نسبة العنف والجريمة، حيث يعمل وجود السلم الأهلي على حماية المجتمع من كل أشكال التفكك والتصدع في بنيته ونسيجه ويزيد من قوة وقدرة المجتمع على الازدهار والتطور.

1.3.2 أركان السلم الأهلي

لا يستقيم السلم الأهلي إلا بمجموعة أركان رئيسية، تدعم بمجملها ترابط المجتمع واندماجه، فضلاً عن التأثير في سلوكياته وبالتحديد في العلاقة بين أجزائه، وهي كالاتي:

(1) **النظام التعليمي:** يعد العلم أحد أهم مؤشرات التقدم والارتقاء للشعوب ومن ثم الدول في العالم المعاصر، وأحد أهم قواعد البناء باتجاه المستقبل، إذ يعتبر التعليم ومدى نوعيته أحد المؤشرات الأساسية التي تقاس عليها مستويات التنمية المتحققة لدى الدول، كما يمثل التعليم قاعدة الانطلاق الحقيقية للتنمية بمفهومها الشامل، وذلك بالنظر إلى دوره في تحقيق التنمية البشرية والارتقاء بقدرات ومعارف ومهارات الأفراد الذين هم سواعد العملية التنموية وتشكيل اتجاهاتهم وقيمتهم. (البرغوثي، 2019).

(2) **الثقافة السياسية السائدة:** تعد الثقافة السياسية جزء لا يتجزأ من الثقافة العامة للدولة، وتشير إلى منظومة القيم والمعتقدات السائدة لدى أفراد مجتمع معين، والتي تُحدد اتجاهاتهم نحو السلطة السياسية وتتشكل الثقافة السياسية كانعكاس للوجود الاجتماعي للأفراد، كما تعكس خصائص

البنية الاقتصادية-الاجتماعية السائدة في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة، وتسهم قيم الثقافة السياسية بهذا المعنى، ووفقاً لطبيعة اتجاهات الأفراد نحو السلطة في تشكيل اتجاه الرأي العام نحو الظواهر المختلفة، لاسيما تلك المتعلقة بالسلطة.(القيسي، 2017).

(3) **الانتماء:** يُراد بالانتماء لغةً الانتساب إلى الشيء والتعلق به، والاتصال المباشر مع أمر معين يعد جزءاً أساسياً من البيئة المحيطة بالفرد، ليجسد ارتباطاً وجدانياً، فكرياً، معنوياً، وواقعياً ليعكس صلة قوية من الترابط بين الفرد والشيء المنتمي له، سواء أكان وطناً أم عائلة، وأن للانتماء أنواعاً مختلفة، فمنها الديني، الفكري، الوطني، والأهم في سياق الدراسة، وهو ما يرتبط مباشرةً بتحقيق مفهوم المواطنة الذي يشير إلى كافة المبادئ والحقوق والواجبات التي يتميز بها المواطن داخل الدولة التي يعيش فيها، ويعتبر جزءاً من أجزاء المجتمع البشري فيها، فيكون تعزيز الانتماء الوطني من خلال المحافظة على الوطن والسعي إلى النهوض بكافة قطاعات العمل فيه من أجل نموه وتطوره (البرغوثي، 2019).

(4) **رسوخ مبدأ المواطنة:** يُقصد بالمواطنة تلك المكانة التي يكتسبها الفرد بمجرد نشوء الدولة، وقد ارتبط مفهوم المواطنة (Citizenship) حديثاً بظهور الدول القومية في أوروبا، فالمواطنة بمفهومها القانوني تعني تلك الرابطة القانونية السياسية التي تربط فرداً ما بدولة، والتي يتأسس بموجبها مفهوم الهوية الوطنية للفرد والذي يميزه عن سواه من مواطني الدول الأخرى، واتساقاً لذلك تعد المواطنة رابطة قانونية لأنها ترتب حقوق و واجبات للمواطن تجاه دولته كما أنها رابطة سياسية لأنها تمنحه حق المشاركة السياسية في الدولة من قبيل ممارسة حق الترشح (Candidature) في الانتخابات بموجب الشروط القانونية المتفق عليها طبقاً لقانون الانتخاب المعتمد في الدولة، فضلاً عن ممارسة حقه السياسي الاخر وهو الانتخاب (Election)، وفقاً لشروطه أيضاً، كذلك يرتبط مفهوم المواطنة ومدى الشعور بها من عدمه بمفهوم الأمن القومي للدولة ولو بجزء منه، ذلك أن تعزيز انتماء المواطن بدولته من خلال تمتعه بكامل حقوقه المقررة في دستور الدولة، طبقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتأديته بالمقابل للواجبات المكلف بها، سيفضي إلى تعزيز الهوية الوطنية لديه ومن ثم رابطة الانتماء للدولة والوطن، والعكس صحيح. (الصفار، 2002).

يرتكز السلم الأهلي في المجتمع على أركان رئيسية، تقوم بدورها في دعم ترابط واندماج أفراد المجتمع، والتأثير في سلوكياتهم وترابطهم وعلاقتهم ببعضهم البعض فيساعد في تحقيق العدل

والمساواة بينهم وتطوير وتنمية المجتمع، وهنا أيضاً يظهر دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في تقوية وتفعيل لجوء المجتمع إلى تلك الأركان كجهات رسمية مسؤولة وموثوقة.

2.3.2 خصائص السلم الأهلي:

كما يرى القيسي (2017)

(1) تشكل المجتمعات المركبة، التي تتوزع فيها شرائح المجتمع الى فئات متنوعة قومياً وأثنيياً دينياً، وحدة قياس لتقييم وتشخيص حالة العلاقات الداخلة للمجتمع ذاته.

(2) تلعب الثقافة السائدة في المجتمعات دوراً بارزاً في الدفع باتجاه الاندماج القومي من عدمه، لذلك أن المفاهيم الأساسية من قبيل الانتماء والمواطنة تعد حجر الزاوية ضمن أساس البنيان المُبتغى للمجتمعات المتماسكة.

(3) يعد التعليم ومخرجاته من الوعي الإدراكي، أحد أهم الأدلة التي تقضي مخرجاتها إلى تدعيم المجتمعات، وتشكيل بُنى هيكلية تحتية يصعب انهيارها بتأثيرات مضادة.

(4) يعد الاستقرار السياسي والاقتصادي السائد في الدولة، ركناً مهماً من أركان وخصائص المجتمعات الهادئة التي يتكرس فيها حالة السلم المجتمعي، إضافة إلى ارتكازها إلى قوة القانون، والنظام، والضبط العام.

(5) تلعب التركيبة الأساسية للمجتمع، ونوعية التراتبية السائدة فيه أفقياً، ودوراً بارزاً في تحديد أبعاد الدور الناتج عنه، ونطاق الأفعال في تقرير مدى تدعيم ظاهرة السلم المجتمعي فيه من عدمها.

(6) تعد التنشئة الاجتماعية للفرد ضمن البيئة الاجتماعية المصغرة (الأسرة)، الحلقة الأولى للدفع بالبنيان المجتمعي نحو الاتجاه المحبذ في الإيجابيات المتعلقة بها، والعكس صحيح.

إن وجود هذه الخصائص ضرورياً لكي ينعم المجتمع بحالة من الأمن والسلم الأهلي، وأنه بفقدان أحدها يصبح تصدعاً في البنيان الاجتماعي للمجتمع، وبمقارنة الخصائص العامة للسلم الأهلي في المجتمعات بشكل عام بالمجتمع الفلسطيني ومحافظة بيت لحم بشكل خاص، نرى أن خصائص السلم الأهلي عديدة انعدام الاستقرار السياسي.

3.3.2 مقومات السلم الأهلي

للسلم الأهلي مقومات متعددة قام بتحديدّها البرغوثي (2019) جاءت كما يلي:

- 1- **تعزيز الإدارة التعددية السلمية:** لا يوجد مجتمع في العالم نقاءً صافياً في التعددية الاجتماعية، فالتعددية ظاهرة اجتماعية طبيعية مألوفة، يتم التعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل واحترام الخصوصية، وبالعكس فإن الإدارة السلبية للتنوع تقوم على تضيق المساحات في التعبير عن خصوصية الآخر المتميز في التعبير عن هويته الدينية، أو الطائفية، أو الحزبية، أو المناطقية، بما يكفله الدستور والقوانين الناظمة، وبما يكفل حق التعبير والمواطنة.
- 2- **الاحتكام إلى القانون:** يعتبر أحد أهم مؤشرات استقرار السلم الأهلي التفاعلي، **وتتحدد سيادة القانون بعدة نقاط كما يلي:**

- أ- الأفراد متساوون أمام القانون بغض النظر عن اختلاف العرق والدين والجنس...
- ب- مؤسسات العدالة (المحاكم والشرطة والأمن) تطبق القانون على الأفراد بحيادية
- ت- يكون اللجوء إلى مؤسسات العدالة ميسوراً ومكفولاً للجميع، ولا يتحمل فيه الشخص أعباء مالية تفوق قدرته.
- ث- يحاكم الشخص أمام القضاء العادل، ولا يعامل معاملة استثنائية بسبب انتمائه أو موقعه أو نفوذه... إلخ.
- ج- تطبق مؤسسات العدالة القانون في إطار زمني معقول، يسمح لها بتداول الأمر بجدية ومسؤولية.
- ح- تنفّذ الأحكام الصادرة عن مؤسسات العدالة بحزم دون تسويق أو تأخير.

3- **الحكم الرشيد:** الحفاظ على السلم الأهلي في أي مجتمع يحتاج إلى حكم رشيد في إدارة الدولة والمجتمع؛ فكثير من الإضرابات والثورات تحدث من جراء الاعتداء على المال العام، كغياب المشاركة السياسية، وضعف الممارسة السياسية الرشيدة.

4- **حرية التعبير:** تعدّ حرية التعبير من مستلزمات عملية بناء السلم الأهلي في أي مجتمع، فمن الثابت أن المجتمعات تقوم على التعددية الثقافية والدينية والقومية والسياسية، ولكل طرف لديه ما يشغله وما يود تحقيقه، فالقاسم المشترك بين الجماعات المختلفة هو أساس بناء المجتمعات، ولا يتحقق السلم الأهلي دون أن تتمتع كل تلوينه مجتمعية بمساحات متساوية في التعبير عن آرائها وطموحاتها وهمومها.

5- العدالة الاجتماعية: تشكل العدالة الاجتماعية ركناً أساسياً من أركان السلم الأهلي، فلا يمكن أن يتحقق السلم الأهلي في مجتمع ما إذا كانت أقليته السياسية أو الدينية أو الطائفية أو المتنفذة في السياسة والاقتصاد والمجتمع المحلي تحتكر كل شيء.

6- وجود إعلام حر ومتوازن: يحتاج المجتمع إلى أعلام تعددي يساعده على ممارسة التعددية من ناحية ويكشف الأمراض الاجتماعية والسياسية بهدف معالجتها والنهوض بالمجتمع.

7- تجريم التفاضل العصبوي التقليدي: يقود إلى الجرائم بحق الإنسانية على أسس طائفية أو قومية أو مناطقية...ألخ.

8- العدالة الانتقالية: من أبرز مهام السلطة السياسية المنقذة للحكم أو الثورات التي عرفت البشرية تحقيق العدالة الانتقالية التي تشكل أحد صمامات الأمان لعودة السلم الأهلي في المجتمع والدولة الني شهدت ثورة أو حراك أو انتقال في السلطة السياسية.

السلم الأهلي ضرورة أساسية لبقاء المجتمع في حالة من التماسك والقوة وحمايته من التفكك والعنف، ولا يتحقق السلم الأهلي إلا إذا توفرت في المجتمع مقومات وشروط معينة مثل احترام التعددية والقانون وحرية التعبير وتوفر العدالة الاجتماعية ووجود مساحة إعلامية حرة متوازنة... وغيرها.

4.3.2 معيقات السلم الأهلي في فلسطين:

كما يرى حمدان (2023)

1- الاحتلال الإسرائيلي: تعمل الشرطة الفلسطينية في بيئة جغرافية وسياسية واجتماعية معقدة نسبياً وذلك بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على أجهزة الأمن الفلسطينية، حيث التركيبة الحزبية والفصائلية في ظل مجتمع تحكمه العشيرة في كثير من الأحيان ولا سيما في المحافظات الجنوبية من الضفة الغربية وذلك عبر منظومة مجتمعية شكلت تحدياً كبيراً أمام عمل الشرطة في هذه المناطق، وبحسب اتفاقية أوسلو الموقعة سنة 1994م فقد تشكل مناطق (ج) أكبر أجزاء الضفة الغربية وهي تحيط بالمنطقتين (أ) و (ب) وتفصل بين أجزائها وبالتالي فإن سياسات الحكومة الإسرائيلية في مناطق (ج) تُخضع تنقل الفلسطينيين لمجموعة من الوسائل والأساليب الإدارية المقيدة التي تشمل جدار الفصل والحواجز والمتاريس ونظام التصاريح حيث تستثنى اتفاقية أوسلو سكان القدس وهم حملة الهوية الزرقاء من التبعية للسلطة الفلسطينية والمسؤولية أمامها ونصت على أنه لا يوجد للسلطة ولاية على الإسرائيليين حتى وإن كانوا في منطقة (أ)

ولإسرائيل الولاية وحدها عليهم ويحق لها اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لضمان سلامتهم وأمنهم في كافة مناطق الضفة الغربية وهنا فقد احتفظت إسرائيل بالاختصاص الجنائي بشكل حصري وكامل للجرائم والتي يرتكبها الإسرائيليون وبذات الوقت فإن السلطة الفلسطينية تملك الاختصاص الجنائي أيضاً على الفلسطينيين في مناطق (ج) داخل الضفة الغربية وكذلك غير الإسرائيليين المتهمين بارتكاب جرائم ضد الفلسطينيين بشرط عدم مسّ هذه الجرائم بصالح الأمن لإسرائيل، وبسبب هذه القيود فقد ساهمت في عدم قدرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية والتي تعتبر من أهم الوسائل والتي تمكن الجهاز القضائي من فرض سيطرته على الأرض من ممارسة مهامها بشكل رسمي وفعال، مما أدى إلى ازدياد الجرائم بسبب عدم قدرة أجهزة الأمن من الوصول إلى بعض المناطق بسبب القيود المذكورة سابقاً، ولا يستطيعون الوصول إليها إلا بعد التنسيق مع الجانب الإسرائيلي وفقاً لاتفاقية أوسلو، وبذلك تصبح هذه المناطق ملاذ أمن للمجرمين والخارجين عن القانون يحتمون بها وبذلك يتزعرع السلم الأهلي في تلك المناطق.

2- الانقسام السياسي الفلسطيني: ارهقت حالة الانقسام المجتمع الفلسطيني وأصبح الشارع منقسماً نتيجة اختلاف الرؤيا وعدم احترام الرأي الآخر الأمر الذي أضر بحالة التوافق بين الأطراف، فالانقسام سبب رئيسي للنزاعات الفكرية والحزبية وعدم إرساء الاستقرار الوطني ضمن برنامج متفق عليه وطنياً ونضالياً والأمر الذي نحن بحاجة إليه لإنهاء الانقسام لحدوث استقرار في النظام السياسي الفلسطيني والذي ينعكس بشكل مباشر على النظام الاجتماعي والأهلي.

3- الإعلام الاجتماعي والخطاب الديني المتطرف: هي قيام أي مواطن بالكتابة أو النشر أو التعليق دون التمييز بين حرية الرأي والتعبير أو القدح أو الذم أو الإهانة حتى وسائل التواصل الاجتماعي لها من الأهمية والنصيب الأسد فيما يخص تأثيرها على السلم الأهلي بفلسطين سواء بالإيجاب أو السلب، أما الخطاب الديني المتطرف فيقصد به البعد عن التعاليم الدينية الحنيفة والذي تطلقه المؤسسات الدينية عبر برامجها وقنواتها.

4- الوضع الاقتصادي: يتفق الكثير من الباحثون بالعلاقة النسبية بين تردي الوضع الاقتصادي ونسبة المشاكل أو النزاعات والعنف بشكل عام التي تحدث في أي مجتمع من المجتمعات، كما يلاحظ أنه في بعض الأوقات التي لا يسود فيها القانون يحدث تراجع اقتصادي وبالتالي يشكل ذلك بيئة مناسبة لظهور بعض الأنماط النفسية الاجتماعية السيئة التي قد تهدد سلام وأمان المجتمع والأخرين، كحالات السرقة والتهرب الضريبي وغيرها.

5- **القوانين والتشريعات الفلسطينية:** إن بعض القوانين والتشريعات الفلسطينية بحاجة ماسة للتعديل لتلائم مع التغييرات الحاصلة في الواقع الفلسطيني من أجل تحقيق السلم الأهلي حيث أن المنظومة القانونية هي مقدره المؤسسات القانونية على تطبيق مفردات القانون داخل أروقة السلطة جميعها مدعمة بمفاهيم العدالة وحقوق الإنسان والنزاهة، ولا بد من تطبيق الرقابة القانونية على جميع الأفراد دون تمييز.

6- **انتشار السلاح:** لقد انتشر السلاح بكثافة داخل المجتمع الفلسطيني في مدن الضفة الغربية وبالتالي عدم تمكن أجهزة الأمن الفلسطينية من الوصول إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة وما نتج على ذلك من هروب المتهمين إلى تلك المناطق أو من لجوئهم إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى إعاقة قدرة الأمن الفلسطيني على ضبط هذه الظاهرة بشكل كبير، وبالتالي أدى إلى إضعاف أجهزة الأمن وانعكاس ذلك بشكل سلبي في تحقيق السلم الإيجابي الأهلي داخل النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

تختلف حالة السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني عن باقي المجتمعات بسبب خصوصية المناطق التي تسيطر عليها أجهزة الامن الفلسطينية، فهناك تحديات عدة قد تزرع حالة السلم الأهلي فيها كانتشار السلاح غير القانوني وارتفاع نسبة الجرائم والتحديات الاقتصادية والسياسية... الخ

5.3.2 اتجاهات الحاجة إلى السلم الأهلي

تظهر الحاجة إلى السلم الأهلي باتجاهين: الأول من أجل الدعوة والعمل لتصريف النزاعات بين الانقسامات بشكل سلمي من جهة، وهنا يأتي إصدار وتعميم وثائق مثل موثيق الشرف، والعهود بعدم الاقتتال والاحتكام للعنف في حل المنازعات، أما الاتجاه الثاني فيسعى لأن يكون تكريس السلم الأهلي مدخلاً للانتقال من مجتمع الانقسامات ما قبل المواطنة إلى مجتمع المواطنة. الاتجاه الأول يعني بالمفهوم الضيق للسلم الأهلي والذي يعبأ بالسعي لوقف الاقتتال وإدارة النزاعات وإطفاء وتسوية ما ينشأ من نزاعات ولكنه لا يهتم بتغيير واقع الانقسامات الإرثية وما بعد الإرثية القائمة والانتقال إلى مجتمع المواطنة، أما الاتجاه الثاني فيسعى إلى طرح موضوع السلم الأهلي بمفهومه الواسع الذي لا يكتفي بالسعي لوقف الاقتتال وإدارة النزاعات، بل يتجاوز ذلك بالدعوة لتعزيز التسامح والتنوع والمشاركة والقيم المدنية المرتبطة بها، أي بمعنى آخر يسعى هذا الاتجاه لجعل طرح السلم الأهلي، وممارسته رافعة للانتقال إلى مجتمع المواطنة، كما يرى هذا الاتجاه أن

تحقيق سلم أهلي مستدام يتطلب بناء مجتمع ديمقراطي ليبرالي، يبني المواطنة ويتبنى كافة مواثيق حقوق الإنسان كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكافة وثائق الشريعة الدولية لحقوق الإنسان. (سالم، 2018).

تتمثل الحاجة الأساسية من وجود السلم الأهلي المجتمعي في تحقيق السلام والأمان وعدم الإحتكام للعنف ووقف أي نوع من الصراعات والظواهر السلبية على اختلاف أسبابها، حيث أن وجود السلم الأهلي يعني تعزيز ثقافة التسامح والديمقراطية وزرع القيم في نفوس الأفراد وتقبل التعددية، كما هو الحال في المجتمع الفلسطيني بشكل عام ومحافظة بيت لحم بشكل خاص، حيث ينتشر فيها التسامح والتآخي رغم التعددية الثقافية والدينية واختلاف الإنتماءات السياسية لدى أفرادها.

6.3.2 سيادة القانون والسلم الأهلي:

سبق وأن ذكرنا أن سيادة القانون تعد أحد مقومات السلم الأهلي، فالقانون يشكل الإطار الذي يحدد حقوق الأفراد وواجباتهم ويوفر آليات عادلة للفصل بين النزاعات وحلها، حينما يسود القانون لا يُسمح لأي فرد بتجاوز حدوده أو انتهاك حقوق الآخرين ومن خلال تطبيق القانون بشكل عادل وشفاف يتم تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي تقل فرص نشوء التوترات والصراعات وبالتالي نستنتج أن سيادة القانون تساهم بشكل مباشر في استقرار المجتمع وضمان التعايش والسلم الأهلي بين الأفراد.

ونظراً لأهمية سيادة القانون في استقرار المجتمعات، وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تعزيز سيادة القانون يشكل إحدى أهداف التنمية المستدامة وهو: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع للعدالة وبناء مؤسسات فعالة، وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع في كافة المستويات، وبناءً على ما سبق فإن الإحتكام إلى سيادة القانون نسبي وضئيل في المجتمع الفلسطيني، لأسباب ترجع إلى مرتكزات سيادة القانون من جهة، ومن جهة أخرى لأسباب تتعلق بثقافة وعادات وتقاليد المجتمع التي تحول في بعض الأوقات دون اللجوء إلى سيادة القانون. (شتيه، 2022).

4.2 مفهوم الإصلاح العشائري

يرجع نظام الإصلاح العشائري إلى زمن بعيد وذلك لإيجاد روابط وضوابط تحكم السلوك الإنساني فمنذ أن وجد الإنسان على وجه الأرض حصلت خلافات تطلبت وجود ضوابط وأحكام لتسيير حياة البشرية نحو الأفضل. (جرادات، 2000).

يعتبر الصلح العشائري منهج أو أسلوب يستخدم لفض النزاعات بين الناس، حيث يقوم على الإصلاح وتصفية الخلافات وتلطيف الأجواء بين المتخاصمين، وما يميزه عن القضاء العرفي العشائري، انه يتم بدون تكليف من قبل أحد أو كلا المتخاصمين، خصوصاً في القضايا الجنائية كمبادرات بدوافع الواجب الوطني والديني والإنساني، والتي قد تتطور في حال عدم تدخل لجان الإصلاح لفض الخلاف، ففي حال حدوث مشكلة تزهق فيها أرواح سواء أكانت متعمدة أو غير مقصودة تسارع لجان الإصلاح إلى اتخاذ التدابير العشائرية اللازمة لتهدئة نفوس ذوي المجني عليه، خوفاً من ردود فعل فورة الدم التي قد ينجم عنها ارتكاب جريمة أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يعقد المشهد ويُغرق العائلات في حالة اقتتال دائم تهدد السلم الأهلي (درعاوي، 2018).

إذاً هو منهج معتمد بين العشائر يرتكز على أسس وجسور مبنية ونظم وقواعد متوارثة جيلاً بعد جيل لفض المنازعات وحل الخلافات وما يرتبط به من عادات وتقاليد وأعراف ويمتاز بالسرعة في البت في النزاعات والوساطة والإصلاح وشفاء القلوب ويغلب عليه الطابع الجنائي وله قوة إلزامية، كما أنه عقد ملزم بين الطرفين لا يجوز الرجوع عنه وتسقط به دعوى المدعي.

إن الصلح العشائري نظام معتمد في المجتمعات العربية عاماً والمجتمع الفلسطيني خاصاً، يعتمد في أحكامه على الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد فيساعد كل ذي حق على أخذ حقه بأقل الأضرار وبأسرع وقتٍ ممكن ليمنع تفاقم الخصومات والعداوات وما يترتب عليها من العنف والضعينة، فيحافظ على توازن البنية الاجتماعية وكأنها دعوة صريحة لتكريس السلم الأهلي الاجتماعي.

1.4.2 مفاهيم مرتبطة بالإصلاح العشائري

عند الحديث عن الإصلاح العشائري نرى أنه واسع ومليء بالإجراءات والمصطلحات ولا بد من التطرق لبعض المصطلحات الهامة المرتبطة بالإصلاح العشائري وتوضيح المقصود بها:

- 1- **المُصلح العشائري**: من يبادر بما لديه من تقدير واحترام لدى الأطراف المتنازعة إلى إصلاح ذات البين بتقريب وجهات النظر والحض على الصفح والعفو والتسامح (جرادات، 2000).
- 2- **العرف العشائري**: مجموع العادات والتقاليد والأعراف وآليات العمل بها التي تمارسها العشائر في إصلاح ذات البين، حيث تشكل قانوناً عرفياً غير مسنون وغير مكتوب اكتسب مع مرور الزمن إلزامية التنفيذ الأخلاقي من قبل أفراد المجتمع ذي الصبغة العشائرية، وذلك استناداً إلى التزامهم الأدبي والأخلاقي. (الزير، 2022).
- 3- **العطوة**: هي الفترة الزمنية التي يمنحها أهل المجني عليه للجاني وأهله أو لأهله فقط وذلك بعد وقوع الجناية مباشرة، فيتوسطها أهل الخير (الجاهة)، وسميت بذلك نسبة إلى العطاء وكونها تمنح صاحب الحق الاطمئنان بأن حقه سيصله باحترام كذلك توفر الأمن والأمان للخصم لحين إعطاء الحق والطبقة، ويعتمد عليها المصلحون كأول خطوة في حل مشكلات الناس منذ وقوع الجناية نظراً لتوتر النفوس وتحركها نحو الشر وتأهب الطرفين للعنف والرد والضرب (جرادات، 2000).
- 4- **القضاء العشائري**: هو وسيلة غير رسمية لحل النزاعات، يقوم على مجموعة من القواعد والأسس والمبادئ التي تهدف إلى إصدار قرار نهائي فاصل في النزاع القائم والمعروض على القاضي العشائري بالاستناد إلى الأعراف والتقاليد العشائرية السائدة في منطقة عشائرية معينة من إقليم الدولة، ويختلف مفهوم القضاء العشائري عن الإصلاح العشائري لكنهما يجتمعان تحت مظلة العرف العشائري (الزير، 2022).

2.4.2 الإصلاح العشائري قبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية:

تجلى الصلح العشائري في حياة القبائل العربية وذلك لحاجتها لحل المشكلات، وفض الخصومات التي تعترضها وفق أسس ومبادئ تتناسب مع عاداتها وتقاليدها وأعرافها السائدة في ذلك الوقت، فكان الصلح العشائري بمثابة القانون الذي يحكم تلك القبائل، فهو مبني على قواعد قوية ونظم متينة ناتجة عن تجارب ناجحة، وخبرات طويلة في حل الخلافات توارثتها القبائل جيلاً بعد جيل، وعلى الرغم من أن القواعد والأنظمة في تلك الفترة لم تكن مكتوبة أو مدونة، إلا أنها كانت تمثل قوانين صارمة وشديدة تلتزم معظم القبائل بتنفيذها وتطبيقها في جميع المشكلات التي تواجهها، كما ويعتبر القضاء العشائري أول قانون خضع له العرب. (البرغوثي، 2019).

ألغى الإسلام كافة الأعراف القبلية والوضعية وأخضع أتباعه من العرب وغيرهم إلى التشريعات الربانية كما أنه أبقى العادات والأعراف الحسنة وحافظ وأثنى على من اتصف بها كالأمانة

والشجاعة وإكرام الضيف وعون المحتاج، فكان الرسول (صلى الله عليه وسلم) والصحابية والتابعون يحكمون بكتاب الله وسنة نبيه الكريم، كما أمره الله تعالى بأن يحكم بين الناس بالعدل لقوله تعالى في سورة النساء، (الآية 105): " إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً "، كما أن كلمة (الإصلاح) وردت 180 مرة في القرآن الكريم، هذا ما يدل على أهمية الصلح بين الناس واهتمام الدين الإسلامي بالحث والدعوة إلى الصلح لما يترتب عليها من آثار إيجابية في المحافظة على استقرار المجتمع وأمنه، كما أن للصلح والإصلاح في القرآن الكريم مستويات عدة تبدأ بإصلاح النفس، والعمل، والعائلة، وذات البين، والمجتمع والبشرية جمعاء. كذلك للصلح أولوية في التدخل لحل النزاعات كما أكد سيدنا عمر بن الخطاب حيث قال: "أحيلوا الخصوم إلى الإصلاح، فإن القضاء يولد البغضاء". (السواحة، 2008).

اعتمدت الحكومة العثمانية في أواخر سلطتها نظام اللامركزية على بعض العائلات والعشائر القوية من حيث العدد والثروة ممن أسهم في إحياء البنية العشرية في البلاد العربية، وقد نلاحظ سعي الناس إلى التجمع والانطواء تحت مظلة عشيرة أو تجمع عائلي بلا رابطة دم حقيقية، وذلك للظهور بمظهر القوة وتعزيز الأمن الذاتي، فمن لا عزوة له يبدو مستباحاً مهضوم الحقوق. وفي غياب السلطة الرسمية تشيع لاعتداءات وهضم الحقوق. وقد اتخذت العادات والأعراف والتقاليد قاعدة لإصدار الأحكام وضمان سرعة التنفيذ، وفي غياب السلطة الرسمية تحققت سيطرة كاسحة للقضاء العشائري في تسوية ما ينشأ بين الناس من نزاعات، أي أن علاقة الحكومات التركية والعربية وروابطها مع عشائر البادية (البدو) تركت لهم أحكامهم وقضاتهم ولم تعارضهم إلا فيما يختص بالخراج والضرائب، إذ ألزمهم بأن يدفعوا لها ما ينتج من أغنامهم وأراضيهم مقابل حمايتهم بجنودها. (جرادات، 2000).

عملت بريطانيا على تشكيل مجلس الديموم في سنة 1919-1920م في بئر السبع، لحل القضايا المستعصية وكانت الجلسات تعقد برئاسة حاكم القضاء وتخصص مبلغاً مقطوعاً يُقدَّر بثلاثة جنيهاً عن كل قضية. وبقي العمل بهذا النظام مستمراً لغاية عام 1922م (جرادات، 2000).

بعد انتهاء الانتداب البريطاني، وتشكيل الوحدة بين الضفتين، أبقىت الحكومة الأردنية على اللجنة القائمة منذ زمن الانتداب، بل وعملت على توسيعها، وعملت على تعيين قضاة في مختلف التجمعات السكانية، وخولتهم للبت في كافة القضايا بدءاً من الجرح وانتهاءً بالجرائم (درعاوي، 2018).

في منتصف العام 1967 خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي، شهد القضاء غير النظامي خلال هذه الفترة نمواً وانتشاراً ملحوظين، وذلك بسبب عزوف الناس عن اللجوء للمحاكم النظامية الخاضعة لسلطة الاحتلال. واعتبر عمل القضاء غير النظامي بديلاً وطنياً عن المحاكم النظامية الخاضعة لتنظيم سلطة الاحتلال، كما لم يكن هناك أي نوع من العلاقة أو التنسيق بينهم وبين سلطة الاحتلال، ما أدى إلى تعرض ممثلي القضاء غير النظامي لمضايقات من قبل سلطات الاحتلال (وراسنة، 2019).

3.4.2 الإصلاح العشائري بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية:

مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وتحديداً بتاريخ 14\9\1994، أعيد تشكيل "إدارة شؤون العشائر" بمرسوم رئاسي (4557)، ونشر في مجلة الوقائع الفلسطينية الرسمية حيث صدر بتاريخ 19\11\1994 قراراً من الرئيس الراحل ياسر عرفات يقضي بإنشاء إدارة شؤون العشائر، وفي تاريخ 16\2\1997 تم تعيين الحاج محمد فهد الأعرج من السواحة مستشاراً لشؤون العشائر تحت اسم الإدارة العامة لشؤون العشائر والإصلاح بحيث تكون تابعة لمكتب الرئيس، ومن ثم ألحقت دائرة العشائر برئاسة الوزراء وفي سنة 2005 تم إلحاقها (دائرة شؤون العشائر والإصلاح) بوزارة الداخلية. وبالطبع يضاف إلى ذلك وجود دائرة السلم الأهلي في مختلف المحافظات (رحال، 2019).

يعود وجود النظام العشائري إلى العصور القديمة فقد كان في بدايته تلقائياً ثم بدأ يتطور ويتشكل بصورة منظمة أكثر مع مرور الزمن، حيث يقوم بمتابعة القضايا المجتمعية والبت في المنازعات وحل الخلافات في المجتمع دون إحداث أي تعارض مع القانون وسيادته محاولاً التخفيف من حالات الفلتان الأمني وانتشار العنف والفساد في المجتمع الفلسطيني.

4.4.2 شروط عقد الصلح العشائري

يهدف الإصلاح العشائري بشكل مبدئي إلى الوصول إلى حل توافقي بين الأطراف عن طريق توفيق وجهات النظر مستنديين في ذلك إلى مصادر عدة منها العرف والعادات والتقاليد والدين والقانون، ويشترط في عقد الصلح كما يرى الزير (2022: 91-92)

أ. عقد الصلح عقد مرضاة.

ب. يكون كل طرف على بينة مما سوف يتنازل عنه.

ج. ينفذ إرادة المتعاقدين بحيث لا تخالف الشرع، فمثلاً لو اتفقا على أكثر من الدية أو أقل منها يجوز.

د. يجوز الصلح في كل ما يجوز أخذ العوض عنه.

هـ. العقد يصبح لازماً بعد انعقاد الصلح.

5.4.2 دور الإصلاح العشائري في تحقيق السلم الأهلي

السلم يعني الصلح، لذلك يعتبر السلم الأهلي المحرّض والدافع لنهضة وتطور المجتمع، فهو الركن الأساسي الذي تقوم عليه العلاقات بين الأفراد في مجتمعهم، يقول الله تعالى: " والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم". (سورة يونس: الآية 25)، فالسلم رغبة فطرية في نفس كل إنسان سليم وهو هدف تسعى لتحقيقه الأمم والشعوب التي تطمح دائماً إلى الاستقرار والعيش بأمان، وبالنظر إلى حالة المجتمع الفلسطيني فإننا نجد الحكومة الفلسطينية غير قادرة بمفردها على حل جميع المشاكل التي تحول دون تحقيق نهضتها الحقيقية وازدهارها الشامل فلا بد من مساعدة فعاليات المجتمع الأخرى بجميع منظماتها ومؤسساتها ومن أهمها العشيرة التي تعد في عصرنا الحالي من أهم الركائز الرئيسية التي تسيطر على المشهد الاجتماعي السياسي وقد انعكس دورها هذا بشكل واضح على طبيعة العلاقات الاجتماعية وما تتميز به من تعاون وتحقيق السلم الاجتماعي (البرغوثي، 2019).

يعتبر الصلح في النظام العشائري خطوة لإنهاء الخصومة والعداء من نفوس الأطراف المتنازعة، لما يتضمنه من إعادة الحق لأصحابه أو من العفو والسماح وتطهير النفوس من الحقد والبغضاء وإسدال الستار على مسرح الجريمة وما يترتب عليها، وإحلال المحبة والتآخي بدل التناحر والتباغض، ويكون الصلح عادةً بمفاوضات ووساطات من قبل أهل الخير بين أطراف الخصومة، وربما يرى البعض أن للتدخل والإصلاح العشائري تأثيراً إيجابياً في بعض الأحيان وسلبياً في أحيان أخرى، لكن ما يمكن أن يجزم به هو أن للصلح العشائري دوراً كبيراً في إحقاق السلم الأهلي المجتمعي.

6.4.2 ميزات الإصلاح العشائري:

كما يراها الكيلاني وتفاحة (2012).

أولاً: الإسراع في إنهاء المشاكل والخصومات مهما كان نوعها.

ثانياً: الالتزام القبلي بالحرص على الحفاظ على سمعة كفلاء الوفا والدفا لما فطر عليه الناس لحب هذا العرف واحترامه.

ثالثاً: أنه صلح عام لا يترك أثراً لضغينة بين العائلات التي تخاصم بعض أفرادها، وبهذا يكون الصلح للعصبية في التكافل الاجتماعي، حتى لا يكون هناك عمليات انتقام على مستوى العائلة والعشيرة أي أن ما يحدث للفرد يحدث لعشيرته.

رابعاً: عادة لا يحكم في هذا الصلح بالتنفيذ البدني على الجاني، وذلك لأن هذا من شأن القانون.

خامساً: توزيع الغرم على العصبية كما الديّة، فيه عبرة للصغير قبل الكبير، ألا يقوم أحد على اقتراح الجرائم، وذلك لأن المعوزين الذين يفتقرون إلى هذا المال المدفوع هم أكثر ومن خلال الحيرة التي تواجههم في جمع هذا المبلغ المطلوب يشعر الكل بالمرارة، ومن تسول له نفسه بأن يقوم بأي عمل منكر كقتل أو زنا أو سرقة، لا بد له أن يتذكر كيف ذاق والده المرارة في سبيل دفع ما استحق عليه نتيجة فعلة فلان من أقاربه.

يتشابه الإصلاح (القضاء) العشائري الفلسطيني مع القضاء الرسمي الفلسطيني بأنهما يهدفان إلى حل النزاع بين الأطراف المتخاصمة، إلا أنهما يختلفان في العديد من الأمور فالصلح العشائري مثلاً يهتم بإزالة العداة والفجوة التي تحدث في نفوس المتخاصمين حتى بعد إصدار الحكم ليحافظ على بقاء التكافل الاجتماعي والعلاقات الطيبة في المجتمع.

7.4.2 أسباب اللجوء إلى الإصلاح العشائري

1- طبيعة المجتمع الفلسطيني: يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً يرفع من قيمة الأعراف والتقاليد ويجعلها ناظماً مهماً في الكثير من شؤون حياته، لا سيما في علاقاته الاجتماعية لذلك تعد طبيعة المجتمع الفلسطيني أحد أهم الأسباب التي أدت إلى نشأة الإصلاح العشائري واستمرار التمسك به، ويرجع جزءاً من ذلك إلى البعد الجغرافي والقومي للفلسطينيين باعتبارهم جزءاً من الشعب العربي أو كما يطلق عليها ب "المجتمعات الشرقية" المعروفة بإعلاء الأعراف والتقاليد وتقديرها في النظام الاجتماعي والقانوني.(منشورات المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، (2018).

طبيعة المجتمع الفلسطيني الاجتماعية والثقافية والجغرافية تلعب دوراً كبيراً في لجوء أفرادها إلى الإصلاح العشائري واستمرار العمل فيه، لكن في ذات الوقت لا يعني هذا بأن الإصلاح العشائري نظام عادل مئة بالمئة أو أن بعد قراراته لا تكون مرضية وقاسية في بعض الأحيان ومجحفة في حق البعض، لكن البعض يلجئون إليه نتيجة لتعرضهم لضغط من المجتمع.

2- حفظ السلم الأهلي: يلجئ الكثيرون إلى الإصلاح العشائري كمبرر ووسيلة لحفظ السلم الأهلي، لما لرجال الإصلاح من دورٍ مؤثر وفعال في حل النزاعات والسيطرة عليها في بدايتها وقبل تفاقمها خصوصاً في جرائم القتل والثأر بالاستعانة بنفوذهم وعلاقاتهم بالسلطات العامة وعلاقاتهم الاجتماعية للمحافظة على استقرار المجتمع في كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (حرب والعاروري ورحال، 2019).

3- ضعف السلطات العامة: وعدم قدرتها على ممارسة مظاهر السيادة على الإقليم الذي تحكمه، أحد الأسباب الرئيسية لتفضيل المواطنين الإصلاح العشائري لفرض نظام اجتماعي عام كبديل للسلطات الرسمية الغائبة، وبالتحديد هذا السبب يصلح غالباً لتفسير نشأة التنظيمات غير الرسمية ومنها الإصلاح العشائري واعتبارها بديلاً عن السلطات العامة، وبالنسبة للسلطة الفلسطينية فإن التقسيم السياسي والإداري للأراضي الفلسطينية الذي فُرض عليها أدى إلى عدم قدرتها على بسط سيطرتها على العديد من المناطق في القدس والضفة وقطاع غزة لذلك كان لا بد من اعتماد الفلسطينيين والسلطة نفسها على رجال الإصلاح العشائري في حل النزاعات وتهدئة الأوضاع. (منشورات المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، 2018).

4- الدافع الوطني: كان رفض الفلسطينيين اللجوء إلى محاكم الاحتلال في الانتفاضة الأولى (1987-1994)، أهم أسباب نشأة الصلح العشائري وفاعليته، وقد مثلت هذه الفترة أفضل الفترات في تاريخ الإصلاح العشائري، ومثلت بداية ظهور الشكل التنظيمي للإصلاح العشائري (أي وجود لجان إصلاح)، فقد اتسمت تلك الفترة بعزوف الفلسطينيين عن اللجوء إلى القضاء النظامي الذي كان خاضعاً للحاكم العسكري الإسرائيلي من خلال ضابط شؤون العدلية، ما دفع الفلسطينيين، بدافع وطني، إلى البحث عن بديل، هذا الأخير تمثل في رجال ولجان الإصلاح العشائري، وساهمت في هذا الوضع بشكل كبير دعوة القيادة الوحدة للانتفاضة التابعة لنظمة التحرير الفلسطينية، مقاطعة مؤسسات الاحتلال، بما فيها المحاكم، واعتبار اللجوء إليها خروجاً عن شرعية الانتفاضة. (جاموس، 2019).

5- **ضعف الثقة في نظام العدالة الرسمي:** لها دور كبير في دفع المواطنين الفلسطينيين إلى اللجوء إلى وسائل غير رسمية لحل نزاعاتهم، وفي مقدمتها الإصلاح العشائري ويعود ذلك إلى الصورة النمطية عن طول أمد التقاضي في المحاكم النظامية ومدى تمتع الجهاز القضائي بالاستقلالية وضعف الثقة في أجهزة إنفاذ القانون فضلاً عن التكلفة المادية المترتبة على اختيار القضاء الرسمي في تحصيل الحقوق، حيث يفضل الجمهور الفلسطيني سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة تدخل القضاء العشائري في حل النزاعات كجهة ثانية بعد المحاكم حيث يعتبرونه أسرع و أكثر عدلاً بنسبة (73%) في الضفة الغربية، و (88%) في قطاع غزة. (منشورات المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، (2018).

يلجئ أفراد المجتمع الفلسطيني إلى النظام العشائري بنسبة أكبر من لجوئهم إلى القانون الرسمي، ذلك أنهم ترعرعوا على الإلتزام بالأعراف والتقاليد وطاعة كبار العائلة مهما كانت قراراتهم وحلولهم قاسية أو غير مناسبة للمصالح الشخصية، كما أن للتقسيم السياسي والإداري المفروض على المجتمع الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي دوراً كبيراً في زيادة الاعتماد على الصلح العشائري في حل النزاعات وحماية أملاك وأرواح الأفراد من خلال التدخل السريع الذي يقوم به رجال الإصلاح العشائري وسيطرتهم على الموقف وردود أفعال الأفراد المندفعة والعنيفة.

5.2 الأجهزة الأمنية

يعتبر الأمان ضرورةً إنسانيةً أساسيةً ومؤشراً على الاستقرار والازدهار في المجتمع، فأمن المجتمع يعني سلامة الأفراد والجماعات من المخاطر والتهديدات الداخلية أو الخارجية، فتوفر الأمان ينعكس على سلوكيات وإنجازات هؤلاء الأفراد ويبعث الطمأنينة والسلام في نفوسهم فيجعلهم أكثر كفاءة وإبداع وسعي في الحفاظ على مجتمعهم من أي فساد يلوته (جقمان وأبو فاشية والشعبي وآخرون، 2013).

يعتبر الشعب الفلسطيني من أكثر الشعوب حاجةً للأمان ويأتي ذلك بسبب معاناته منذ عام 1917م بعد بدء المخططات لسلب وطنه، والتي نفذت عام 1948م، حيث إقامة دولة إسرائيل على أرضه وتهجير وتشتيته إلى مختلف بقاع العالم، وأكملت إسرائيل احتلالها لباقي الأراضي الفلسطينية عام 1967م وما زالت مستمرة في ممارسات القتل والهدم والاعتقال والتشريد ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات... إلخ إلى يومنا هذا (صالح، 2021).

1.5.2 تعريف الأجهزة الأمنية

بدأ مفهوم الأمن بالتوسع خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وانتقل من المفهوم التقليدي وهو قدرة الدولة على الدفاع عن مواطنيها وأراضيها ضد أي تهديد عسكري، للأمن بمفهوم حرية الدولة في تطوير وتنمية مستقبلها (عواد، 2015).

لم يعد المفهوم العام للأمن القومي يقتصر على حماية أراضي الدولة ومصالحها من اعتداءات خارجية وحسب بل هو توافر مجموعة من العوامل والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإيجاد متسع من الحريات والحقوق العامة وتوفير المناخ الملائم للعمل الجاد وانطلاقاً من دافع ذاتي لما فيه النفع العام وصالح المجتمع (العوري، 2011).

يجب التركيز عند توضيح مفهوم الأمن بأن لا يتضمن شعور الفرد بالاستقرار والطمأنينة فحسب إنما يجب أن يكون شاملاً لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي للدولة وتحقيق أهدافها وجعلها دائمة التطور والتقدم مع الحفاظ على حقوق وممتلكات مواطنيها وزائريها، أي أن الأمن شاملاً وليس عسكرياً فقط وله مقومات وأبعاد عديدة كالبعد السياسي والبعد الفكري والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي.

يعاني القطاع الأمني في فلسطين من التعقيد، بسبب تداخل عدة عوامل محلية وإقليمية ودولية، فهناك تحولات مختلفة يشهدها الصعيد الداخلي منذ قدوم منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية عام 1994م، بالإضافة إلى العديد من الصراعات كالصراع على السلطة بين فتح وحماس، وارتفاع مستوى العنف والإجرام، أما على المستوى الخارجي، فقد ساهمت مجموعة عديدة من العوامل في عرقلة عملية الإصلاح في القطاع الأمني، من بينها وجود الاحتلال الإسرائيلي وما يترتب عليه من معيقات التقدم والإصلاح فانتشار الجيش والمستوطنات وسيطرتهم على الحدود والمعابر الجوية والبرية والبحرية والسيطرة على تحركات المواطنين والسلطة داخل المناطق الفلسطينية مما يقيد من تواجد الأجهزة الأمنية بسهولة وسرعة عند الحاجة إليها في العديد من المناطق الفلسطينية التي تخضع لسلطتها.

2.5.2 الترتيبات الأمنية الفلسطينية وما ترتب عليها

مجموعة من الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والتي تناولت الجوانب الأمنية في العلاقة بين الطرفين أي أنها تفاهات تتضمن خطوات أمنية يقوم بها الطرفان على الأرض ليضمن كل طرف أمن الآخر من خلال مجموعة من الموضوعات مثل أماكن انتشار القوات وكيفية التعامل مع المواطنين من كلا الطرفين وآلية دخول أي طرف على مناطق الطرف الآخر أو المناطق التي

يكلف بحمايتها، وهناك العديد من الاتفاقيات حيث كل اتفاقية تتضمن مجموعة من النصوص المتعلقة بالجوانب الأمنية في العلاقة بين الطرفين (عواد، 2015).

3.5.2 تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية

تشكلت الشرطة الفلسطينية فترة الرئيس الراحل ياسر عرفات تماشياً مع ما تضمنه البند الثامن من اتفاقية أوسلو، حيث تقرر إقامة شرطة حُدَّت بثلاثة آلاف عنصر وزاد عددها إلى ثلاثين ألفاً حسب اتفاقية أوسلو الثانية، ليشكل أعلى نسبة شرطة في العالم مقارنة بعدد السكان، حيث تشكلت من الأجهزة الأمنية من: الأمن الوطني، الأمن الوقائي، المخابرات العامة، الاستخبارات العسكرية، الأمن الخاص، القوة 17، الدفاع المدني، الشرطة البحرية، الضابطة الجمركية، الارتباط العسكري بالإضافة إلى الشرطة المدنية. (سيدي، 2007).

4.5.2 مهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية

تختلف طبيعة مهام الأجهزة الأمنية حسب النظام السياسي السائد، وبشكل عام فإن مهامها تنقسم إلى شقين رئيسيين الأول وقائي والثاني علاجي للتصدي لأي عمل يُخل بأمن الدولة وبالإجراءات الدفاعية، من أهم مهام المؤسسة الأمنية حسب ما يرى الشروف (2010)

أ. مكافحة الجرائم المخلة بأمن الدولة.

ب. الحراسة الأمنية.

ج. المهام الطارئة كالتدخل في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية.

د. المهام الخدمانية.

هـ. الإشراف على تنظيم الانتخابات.

و. برامج التوعية.

ز. المهام الاجتماعية.

ح. المهام التخطيطية.

ط. المهام العلمية والفكرية.

5.5.2 التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية الفلسطينية

يواجه القطاع الأمني في فلسطين عراقيل وتحديات عديدة منها الداخلية وأخرى خارجية، وسنتطرق إلى البعض منها:

1- غياب إستراتيجية واضحة للعمل في المناطق خارج السيطرة الأمنية الفلسطينية التي تتأثر بها باقي المناطق وكثرة الاجتياحات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية، مما يعيق عمل الأجهزة الأمنية. (الهوري، 2016).

2- ضعف تأهيل الموارد البشرية: عانت الأجهزة الأمنية من أوجه عديدة ومركبة من ضعف موارده البشرية وبالذات في المراحل الأولى لإنشاء الأجهزة الأمنية، فمن جهة لعبت الطبيعة الفصائلية لقوات الأمن الفلسطيني دوراً كبيراً في إضعاف تلك الأجهزة، إذ لم تكن الكفاءة والقدرة على سلم معايير التوظيف إنما الثقة والولاء الشخصي فقط، فكان من الطبيعي أن تتشأ في هذه البيئة الوساطة والمحسوبية، ومن ناحية أخرى لم تتمكن الأجهزة الأمنية من تطوير آليات لفرض الانضباط بين عناصرها فكانت الممارسات الأمنية غير نظامية لكثير من عناصر تلك الأجهزة (التي مارسوها قبل تأسيس السلطة)، كما تسبب غياب آليات المسائلة والعقاب والازدواجية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية في ظل تواجد قوتين للأمن_ إحداهما تابعة للسلطة والأخرى تابعة للاحتلال الصهيوني_ أدى إلى عدم قدرة الأجهزة الأمنية على إخضاع العناصر المخالفين للعقاب على أفعالهم لأنهم كانوا في بعض الأحيان يلوذون بالفرار إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية(رجوب، 2020).

3- أهمية تطوير منهجية واضحة للتدريب في المؤسسة الأمنية والتركيز على مشاركة المتدربين في إعداد البرامج التدريبية، على أن تكون هذه البرامج تعبيراً عن احتياج تدريبي مرتبط بالسياسات والخطط الأمنية. (الهوري، 2016).

4- الفلتان الأمني: تنامت مشكلة الفلتان الأمني في فلسطين مع حالة الانقسام الفلسطيني، التي فتحت الباب على مصراعيه لأقطابه ومنفذييه، الذي راح ضحيته العديد من المواطنين جراء المواجهات المسلحة على خلفية سياسية حزبية، أو شجارات عائلية، أو ثأر أو سوء استخدام السلاح أو ظروف أخرى غامضة، ويعزى ذلك لعدة أسباب كما تطرق لها (مرشود، 2014)

أ- تنامي التعاطف الشعبي مع المقاومة أضعف التوجه الأمني لضبط الفلتان وحدّ من دور السلطة في معالجة ظواهر الخروج عن القانون والأعراف الاجتماعية.

ب- استغلال العديد من رموز الفوضى للمقاومة لتنفيذ أجنداتهم الخاصة.
ت- الأمن لا يمكن أن يتوفر إلا بدعم شعبي، وتنميته لا يمكن أن تتحقق في ظل انشغال كافة القوى بالأوضاع المتوترة على الساحة الفلسطينية.
5- ضعف الدعم الرسمي والدولي للمؤسسة الأمنية غير كاف قياساً بحجم الاحتياجات والتحديات الأمنية (الهوري، 2016).

تواجه الأجهزة الأمنية الفلسطينية العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعيق عليها أداء مهامها بشكل كامل وصحيح في الوقاية من التفكك ومواجهة العنف والانحراف المجتمعي، وتعتبر الممارسات الإسرائيلية من أهم هذه التحديات العديدة وتحديداً منع التواجد الدائم لقوى الأمن الفلسطيني في بعض المناطق الفلسطينية كمنطقة "ب وج" بشكل دائم وحاجتها لتنسيق وموافقة إسرائيلية مسبقة يقلل من قدرتها على فرض الأمن والنظام في تلك المناطق ويجعلها أرض خصبة يلجئ إليها الخارجين عن القانون.

6.2 النظريات التي فسرت (الضبط الاجتماعي والسلم الأهلي)

هناك عدة نظريات قامت بتفسير الضبط الاجتماعي والسلم الأهلي والتوازن والاستقرار في المجتمع ومن هذه النظريات ما يلي:

• نظرية الضبط الاجتماعي: (Control Theory)

تطرق درعاوي (2018)، إلى أن هيرشي الذي يعتبر رائد الضبط الاجتماعي، والذي قدم الإجابة حول لماذا نمتثل للقواعد والإجابة أننا نمتثل لأن الضوابط الاجتماعية تمنعنا من ارتكاب الجرائم فكلما خرقت هذه الضوابط أو ضعفت فالنتيجة هي الانحراف على الأرجح، وتحاول نظرية الضبط المجادلة بأن الضوابط الاجتماعية تدفع الناس إلى الامتثال، لكن دون الحاجة إلى أي دافع خاص لانتهاك القانون، وهذا أمر طبيعي في ظل غياب الضوابط، كما يرى أن الدافع نحو الجريمة موحد أو موزع بين أفراد المجتمع وبسبب هذه الدافعية الموحدة للجريمة فإننا سنندفع جميعاً ضد قواعد وضوابط المجتمع والنفاذ من خلالها، ما لم يتم ضبطنا، فهذا يؤكد منظرو الضبط أن الهدف ليس تفسير الجريمة نفسها إنما يفترضون أن باستطاعة كل شخص أن ينتهك القانون إذا كان بإمكانه الإفلات منه.

تعد نظرية الضبط الاجتماعي من أحدث نظريات الضبط وأكثرها شعبية، فقد تطورت نظريات الضبط الأخرى وتم طرح صورة أكثر وضوحاً فيما يتعمق بالروابط الاجتماعية، فبدلاً من النظر إلى الأفراد على أنهم منحرفين أو متوافقين، تم النظر إليهم على أن قوة الامتثال للمعايير والوعي والرغبة في التوافق تدفعهم نحو السلوك التقليدي التوافقي، وقد يرجع السلوك الانحرافي إلى ضعف روابط المجتمع وانهيائها، وأن الناس أحرار في ارتكاب الجريمة وما يمنعهم من ارتكابها هو علاقاتهم وروابطهم الاجتماعية (صادق، 2020).

تُرجع نظرية الضبط سلوك العنف إلى إخفاق المجتمع في التحكم في أفرادهِ من خلال القيود التي وضعها المجتمع والمتمثلة في الضوابط والمعايير الاجتماعية، وأن الامتثال للمعايير واحترامها هو الشرط الأساسي والضامن للضبط وغياب هذا الامتثال أو التهاون مع الأفراد في مخالفتهم للمعايير أو التعدي عليها هو السبب الرئيسي في حدوث السلوك المنحرف والإجرامي، كما رأى رواد هذه النظرية أن المجرم يمتلك روابط ضعيفة مع غالبية المؤسسات الاجتماعية (عبد الستار، 1985).

كما تطرق حمزة (2015) إلى رؤية بارسونز حول الأفراد بوصفهم أعضاء في النسق الاجتماعي تتم تشبثهم اجتماعياً عن طريق النظام التربوي الذي يعدهم لممارسة أدوارهم المتوقعة منهم في مجتمعهم باستخدام مجموعة من الجزاءات الإيجابية و السلبية لتحقيق ذلك، وبذلك يتعلم الفرد ما هو متوقع منه في المواقف الاجتماعية المختلفة والالتزام بالنسق القيمي لمجتمعه وهذا بدوره يساعد على الضبط الاجتماعي الذي يعمل على تماسك الأفراد داخل البيئة الاجتماعية مما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي سوف يعمل على تجنب حدوث أي صراع أو تعارض في أداء الواجبات وتحمل المسؤوليات ومراعاة للحقوق وما يرتبط بهما من علاقات وتوقعات، ولاسيما حين يجسد العضو لدور أو عدة أدوار معينة ومختلفة داخل نطاقه الاجتماعي.

أن الفرد في المجتمع الفلسطيني يخضع للضوابط والقيم الاجتماعية التي يتلقاها وينشأ عليها من خلال النظام التربوي الاجتماعي السائد ليعمل بما هو مقبول ويتجنب ما هو مرفوض، وتفسر النظرية أن مخالفة الفرد للقيم والمعايير قد يؤدي إلى القيام بالسلوك الانحرافي والاجرامي لأن المجتمع الفلسطيني بشكل عام والمجتمع في محافظة بيت لحم بشكل خاص يعتبر مجتمعاً تقليدياً يلتزم بالضوابط والأعراف ويعتبرها مرجعاً هاماً في تقييم أي سلوك يصدر من أفرادهِ فالذي يمنع المجرم من ارتكاب الجريمة هو الخوف من نظرة المجتمع له وقوة الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تحيط به.

• النظرية البنائية الوظيفية: (Constructivist Functional Theory)

تستند البنائية الوظيفية إلى مفهومي البناء Structure والوظيفة Function في تفكيكها لبنية المجتمع والوظائف التي يقوم بها، وفي تحليلها للظواهر الاجتماعية وترابط الوظائف المتولدة عن ذلك، حيث يشير المفهوم الأول إلى الجزء أو العنصر الذي يتكون منه أي نظام أو وحدة أو بناء اجتماعي أما الوظيفة فيشير بها إلى الدور والإسهام الذي يقدمه كل جزء ضمن البناء الكلي، كما تعتبر المجتمع كنظام اجتماعي يتكون من أجزاء متكاملة و أن أي خلل يطرأ على أي جزء يؤدي إلى اختلال النظام بأكمله، وأن الضوابط سواء الرسمية المقررة كقواعد ضبط إلزامية أو غير الرسمية المتمثلة من خلال مجموعة الأفكار والقيم والمعتقدات الاجتماعية السائدة فإنها تشكل في مجموعها الاتجاه الاجتماعي العام في المجتمع وتحقيق الاجماع المشترك بحيث يكون اتفاق حول هذه القيم الجمعية، وبالتالي يقود إلى تشكيل الوعي العام وتحديد الايدولوجيا الاجتماعية لتقوية التماسك والتضامن الاجتماعي اللازمين لبلوغ المقاصد المجتمعية (غربي وقلواز ، 2016)

تطرق الخشاب (2015) إلى أن لانديز يركز في دراسته للبنائية الوظيفية والضبط الاجتماعي على مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضبط الاجتماعي، كما يركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية وعلاقة هذه النظم بالضبط الاجتماعي، ويصور لانديز النظم الاجتماعية على شكل خط متصل نظري، يمثل أحد طرفيه التفكك الاجتماعي الذي يتسم بالفوضوية والنزعات الفردية، بينما يمثل الطرف الآخر التنظيم الاجتماعي الأكثر صرامة والذي يتميز بالاعتماد على السلطة المطلقة، وبينهما توجد منطقة تسامح واسعة مشاكل الحاضر ويمده بالوسائل والأساليب اللازمة لذلك.

كما أشار البرغوثي (2019) إلى لانديز ودور النظم الاجتماعية في الضبط، وهنا يظهر اتجاهه الوظيفي بوضوح فقد ذهب إلى أن الأسرة وحدها لا تستطيع أن تقوم بدور الضبط، وإنما هناك نظم اجتماعية متعددة تعاونها في تلك الوظيفة مثل القانون والمحاكم والمدرسة وغيرها، وأن هناك اعتماداً متبادلاً بين النظم، فكل منها يكمل الآخر، وتكلم أيضاً عن الأهمية النسبية لكل نظام فأكد أن درجة النجاح الذي يمكن أن تحرزه الأسرة باعتبارها هيئة للضبط الاجتماعي تختلف باختلاف المجتمع ذاته، ومسألة الضبط تختلف أيضاً من أسرة لأخرى في نفس المجتمع، وهنا يأتي تطبيق (لانديز) على دور العشائر الفلسطينية في الضبط الاجتماعي، حيث تعتبر العشائر منذ القدم وما زالت من التنظيمات الصارمة التي تحدث عنها والتي تؤدي دورها بشكل كبير في المجتمعات، ولاسيما المجتمع الفلسطيني،

والذي يعزز التقيد بالأعراف والمعتقدات والعادات والتقاليد المتعارف عليها، والتي يجب عدم الخروج عنها.

تعتقد نظرية البنائية الوظيفية إلى أن المجتمع هو نظام معقد من الأجزاء المترابطة التي تعمل معاً للحفاظ على الاستقرار، وأن المجتمع متماسك من خلال القيم واللغات والرموز المشتركة، وعلى الباحث النظر إلى ما وراء الأفراد إلى الحقائق الاجتماعية مثل القوانين والأخلاق والقيم والمعتقدات الدينية والعادات والأزياء والطقوس، والتي تعمل جميعها على التحكم في الحياة الاجتماعية، وأن وظيفة أي نشاط متكرر على أنه الدور الذي يلعبه في الحياة الاجتماعية ككل، وبالتالي المساهمة التي يقدمها في الاستقرار الاجتماعي والاستمرارية في مجتمع صحي تعمل جميع أجزائه معاً للحفاظ على الاستقرار، وهي حالة تسمى التوازن الديناميكي (فياض، 2021).

تفسر البنائية الوظيفية واقع المجتمع الفلسطيني الذي يعيش أفراده حالياً بالتماسك والتفاعل الاجتماعي الذي لا يتحقق إلا إذا تحقق الشعور والاتفاق العام بين أفراد المجتمع حول القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ ومجموعة المعتقدات والعادات والتقاليد فحينها ينعم المجتمع بالاستقرار والتكامل، ويرتكز الأفراد في المجتمع الفلسطيني على القانون والعشائر كجهات رسمية ورئيسية في المحافظة على السلم الأهلي وإحقاق الحقوق بين الأفراد، ويتمسك الأفراد في محافظة بيت لحم بالقيم والأعراف التي ترعرعوا عليها والتي تسهل عليهم عملية التواصل والتسامح بين بعضهم البعض خصوصاً أن محافظة بيت لحم تضم ديانات وثقافات متنوعة.

• نظرية العقل الجمعي: (The theory of the collective mind)

تشير إلى مجموعة من المعتقدات التي يعتنقها أعضاء المجتمع فالإنسان محكوم بنزعة القطيع، وتعود نشأة النظرية إلى العالم الفرنسي إميل دوركايم، الذي يرى أن الإنسان ناتج من اندماج الفرد مع المجتمع فينتج فرداً جديداً يحمل شخصية جديدة، فالشعور الجمعي أفضل من الشعور الفردي ويرى الكثيرين أنها أحد أشكال الانصياع والإذعان الاجتماعي كون سلوك القطيع قد يدفع الأفراد إلى الانحياز نحو أحد الآراء، فمن أهم أبعاد هذه النظرية أنها تلغي شخصية الفرد وإرادته ليتقبل كل ما يتلقاه من العقل الجمعي وتقليد الجماعة دون وعي، كما أن للمجتمع السلطة الأخلاقية العليا التي تفرض قواعدها على المجتمع (شاهين، 2022).

يرى محمد (1981) إلى أن دوركايم يفترض أن العقل الجمعي كشيء موضوعي ناتج عن دمج وتجاذب النفوس الفردية بعضها ببعض الآخر، فهو كائن نفسي جديد، أو أن له شخصية نفسية من جنس جديد، وبذلك يتميز الشعور الجمعي عن الشعور الفردي كلياً، وأن قوانين الأول تختلف عما لدى الثاني، فالكل هنا لا يمثل مجموع الأجزاء، بل شيئاً آخر تختلف خواصه عن الخواص التي تحمله أجزاؤه الداخلية، ويمكن تشبيه ذلك بالمركبات الكيميائية مقارنة بعناصرها الأساسية، وقد قدّم دوركايم بعض الأمثلة المقربة للمعنى الذي يريده، مثل تشبيه الأمر بالخلية الحيّة مقارنة بعناصرها الضمنية، فهي لا تمثل مجموعة هذه العناصر، وإنما الكل الذي يتميز عن أجزائه، وكذا الحال فيما يخص المركب الاجتماعي مقارنة بعناصره الضمنية من النفوس الفردية، مع ان الأمثلة المذكورة لا تقي بالموضوع، فالعناصر في حالة المركبات الكيميائية تفقد شخصيتها داخل المركب أو حين الاتحاد، وليس هو الحال في حالة الروح الجمعية، إذ لا تفقد الأرواح الفردية كامل شخصيتها عند الذوبان والانصهار.

كما أوضح دوركايم (2019) رؤيته للعقل الجمعي حيث يقول أنه هو مصدر جميع المقولات الفكرية، وأن كل شيء يخص تفكير الإنسان وسلوكه هو نتاج المجتمع، وأن المجتمع نسيج معقد من العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد وكما أن لكل فرد عقله الخاص به، فإن للمجتمع أيضاً "عقل جمعي" هو مصدر المعارف السائدة فيه، وبالتالي فإن العقل الجمعي هو مصدر المعارف والأفكار التي يؤمن ويعمل على ضوئها كل فرد من أفراد المجتمع، كما يرى أن العقل الجمعي يختلف عن العقول الفردية، لكنه يشملها ويهيمن عليها دون أن يشبهها، هو خارج عنها، وفي ذات الوقت يفرض نفسه على عقل كل فرد وعلى تفكيره الخاص.

يعيش المجتمع الفلسطيني ظروفاً استثنائية من كافة النواحي فهو يزرع في نفوس أبنائه منذ الصغر على ضرورة الإنتماء لأحزاب وتحديداً سياسية، هذا بدوره يسهل قيادة الفرد من خلال فرض آراء وأفكار معينة عليه ربما تكون منافية للمعتقدات والتقاليد السائدة والمقبولة في المجتمع الفلسطيني، كما أن تأثير العقل الجمعي يكون كبير على أفراد المجتمع الفلسطيني خصوصاً عند حدوث الخلافات والمشاكل فيكون رد فعلهم عنيف وغير مدروس مما يؤدي إلى تقاوم تلك المشكلة إلا إذا سارعت الجهات الرسمية من رجال العشائر ورجال الأمن في ضبط ذلك لكي لا تثار الفتن والمشكلات بشكل أوسع وبالتالي يتزعزع السلم الأهلي ويجعل وسائل الضبط الاجتماعي تفقد سلطتها على هذه الفئات،

فهنا يمكننا أن نعتبر هذا الجانب السلبي للعقل الجمعي لأنه لا يكون مبنياً وفق أسس وضوابط تتناسب المجتمع الذي تطبق به.

• نظرية النسق الاجتماعي: (Social system theory)

حل مرسى (بدون سنة نشر) النسق والفعل عند بارسونز ويقول بأن بارسونز قام بدراسة النسق الاجتماعي عن طريق إبراز وظائفه التي جمعها في أربعة وظائف أساسية وسنركز على إحداها وهي التكيف كونها الأقرب لموضوع دراستنا ويقصد به أن كل نسق فرعي داخل نسق أكبر (بناء جزئي داخل بناء اجتماعي كلي) عليه أن يخضع ظروف البيئة الاجتماعية والمادة لمشيئته، ويسيطر عليها، حتى يمكنه أن يستمر فيها ويحقق أهدافه، وكذلك يجب أن تتكامل وظيفة النسق الاجتماعي الفرعي (البناءات الاجتماعية الأقل) مع وظيفة النسق الاجتماعي الأكبر، كما ينبغي ألا تتعارض وظيفة أي نسق فرعي مع أهداف أي أنساق فرعية أخرى.

تنظر نظرية الأنساق للعالم بنظرة ترابطية، فكل كيان ينظر له من خلال علاقته بالكيانات الأخرى التي يتأثر بها ويؤثر فيها، فأي تغيير يطرأ في أي جزء من أجزاء النسق يؤثر على بقية أجزاء النسق وعلى النسق ككل فهي تعتبر أن لكل نسق إطار مرجعي معين يحدد سلوك الأفراد داخل النسق الذي ينتمون إليه. (سليمان وعبد المجيد، 2004).

تركز نظرية النسق على الأسرة كنسق اجتماعي في التنشئة الاجتماعية حيث تقوم بتعليم الأطفال وتقبلهم للصيغ الفكرية والقيمية المميزة لنسق الثقافة مما يحقق التكامل المعرفي للفاعل مع القيم والمعايير والأبنية الاجتماعية للنسق، كما أن الأسرة تساعد أفرادها على التعبير عن توتراتهم وتستجيب لمطالبهم، وبذلك تخفف من التوترات ويترتب على ذلك أنها تساعد أعضاءها على أداء وظائفهم بقدر أكبر من الفاعلية وتساند الأسرة بتنظيمات أخرى متخصصة ينشئها المجتمع لنفس الغرض وتحقيق وظيفة دعم للنسق الاجتماعي بحيث يكون الفاعل متكيفاً ومتكاملاً تماماً مع بناء النسق (العمر، 2005).

نجد مما تقدم حول نظرية النسق الاجتماعي أن المجتمع الفلسطيني بصورته يشكل نسق كبير يتكون بمضمونه من أنساق فرعية صغيرة كالمدرسة والأسرة وغيرها يتأثر ويؤثر بها، وأن جميع تلك النسق تخضع لإطار مرجعي محدد يحكم سلوك الأفراد الذين يعيشون فيها يتمثل بالقانون والأعراف

والعشائر، وأن حدوث أي خلل في أي نسق من الأنساق يهدد السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، حيث أن طبيعة المجتمع الفلسطيني التي تركز على زرع القيم والعادات المطلوبة والمرفوضة في نفوس أفرادها منذ الصغر، وفي حال قيام أحد أفراد النسق بسلوك يخالف ما يتوافق مع النسق الأكبر فإنه سيتعرض للنقد والردع من قبل باقي الأنساق فهنا يحدث ما يسمى بالتفاعل بين أنساق المجتمع.

• نظرية الصراع: (Conflict Theory)

تطرق شاهين (2022) إلى أن مفهوم الصراع يتنوع في آراءه ويعبر عن أي اختلاف بين جماعتين تعتبر كل منهما نفسها على حق، ويعد التنافس أبسط أنواع الصراع، في حين أن الصراع المعقد قد يتحول إلى أزمة أو توتر وقد يصل إلى نزاع. تعتمد النظرية الصراعية على فكرة أن المجتمع مكون من طبقات، حيث تكون الطبقة البرجوازية هي الطبقة المسيطرة، بينما الطبقة البروليتارية هي الطبقة الضعيفة، وأنه يترتب على أبناء الطبقة الضعيفة أن يبذلون الجهد في سبيل كسب قوتهم وأن الصراع الطبقي مفيد وإيجابي والمجتمع قادر على أداء وظائفه من خلال الصراع بين الطبقات والسعي وراء المصلحة الخاصة وتعود هذه النظرية إلى كارل ماركس، الذي يرى أن الصراع ينبثق من ثلاثة محاور رئيسية: الأول يتعلق بطبيعة الموقف الصراع، الثاني يتناول أطراف الموقف، والثالث يركز على الصراع الدولي.

الصراع الاجتماعي هو سمة مميزة للحياة الاجتماعية، يحدث نتيجة تعارض المصالح بين طرفين أو أكثر، ويتخذ أشكالاً متعددة ومختلفة، فنجد الصراع الطبقي عند كارل ماركس الذي يعتبر في جوهره صراع بين من يملكون وسائل الإنتاج وبين من لا يملكونها، وقد سعت الماركسية للوصول إلى معرفة النتائج والاتجاه الذي سينتهي إليه والعلاقات الجديدة التي ستنشأ من جرائه، والعلاقات والقوانين التي تتحكم فيه، بينما ركز رالف داهرنهورف في رؤيته لمفهوم الصراع باعتباره حالة مستمرة متواصلة بين الطبقات والأفراد التي تؤدي إلى حالة دائمة من التغيير الاجتماعي، إلا أن هذا لا يمنع وجود فترات يسود فيها نوع من الوئام والوفاق التي تتضمن بعض الاستقرار الاجتماعي، فإذا سلما بوجود مجتمع دائم الثبات والاستقرار فإننا نحكم عليه بالمثالية، وإذا قلنا بوجود مجتمع دائم الصراع والتغيير معناه مجتمع متهاك ومحطم وفاقد للقيم والمبادئ (دعاء، 2003)

أن الصراع الاجتماعي يحدث نتيجة لغياب الانسجام والتوازن والنظام والاجتماع في محيط اجتماعي معين. ويحدث أيضاً نتيجة لوجود حالات من عدم الرضى حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل والملكية أو كليهما معاً، أما المحيط الاجتماعي المعني بالصراع فيشمل كل الجماعات سواء كانت صغيرة كالجماعات البسيطة أو كبيرة كالعشائر والقبائل والعائلات والتجمعات السكنية في المدن وحتى الشعوب والأمم.

يعتبر الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في المجتمع الفلسطيني بشكل عام ومحافظة بيت لحم بشكل خاص يمثلان أدوات للضبط الاجتماعي، حيث يسعى كل منهما إلى حل النزاعات وتقوية التماسك الاجتماعي وتنظيم الصراعات وتنفيذ القوانين، فالأفراد الذين يعملون في مجال الأمن والعشائر يقع عليهم دور كبير وأساسي في تحقيق التوازن بين القوى المختلفة في المحافظة سواء من خلال الوساطة العشائرية أو تطبيق الحكام القانونية، حيث تفترض نظرية الصراع أن المجتمعات تتكون من مجموعات ذات مصالح متباينة تتسبب في صراعات مستمرة، سواء على أساس الطبقات الاجتماعية أو السلطة السياسية. في بيت لحم، تتداخل هذه التوترات مع تأثيرات الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني ككل قد تنشأ الصراعات بين العشائر، أو بين الأفراد والجماعات حول الموارد أو السلطة، وهو ما يضع تحديات أمام المجتمع في تحقيق استقرارها.

• نظرية الردع: (Deterrence Theory)

يرى درعاوي (2018) علم الإجرام الكلاسيكي يعود إلى كتاب القرن الثامن عشر سيزار بيكاريا في إيطاليا، وجيرمي بنتام في إنجلترا، وكليهما فيلسوفان اجتماعيان ينتميان إلى المدرسة النفعية وكانا مهتمين بإصلاح النظام القانوني والعقابي أكثر من اهتمامهما بصياغة تفسيرات للسلوك الإجرامي وبذلك صاغاً نظرية الردع، كما اعتمد منظري هذه النظرية ثلاث مكونات للردع: السرعة، اليقين، الشدة وتتمثل السرعة في سرعة تطبيق العقوبة، حيث أنه كلما كانت العقوبة أقرب من وقت ارتكاب الفعل كلما كانت النتائج أفضل، واليقين هو مفهوم جعل العقوبة أكيدة في حال تم ارتكاب الفعل غير المرغوب به، أما الشدة فهي مقدار الألم الذي يصيب أولئك الذين يقومون بالأفعال المؤذية فكلما كانت الشدة المحتملة أكبر كلما تجني الشخص إلحاق الضرر بالآخرين.

وأشار شهوان (2018) أن دور العقاب بحد ذاته شر يتوجب استخدامه لاستبعاد شر أكبر وأعظم، حيث أن التبرير الوحيد للعقوبة هو الردع، وقد رأت المدرسة الكلاسيكية نوعين من الردع: النوع

الفردى أو الخاص، والنوع المجتمعي أو العام، حيث يطبق الردع الخاص على الأفراد الذين يرتكبون جرمًا، وتطبيق الردع العام على الجناة المحتملين برؤيتهم أن الشخص المعاقب لن يحصل على شيء جراء ارتكاب الجريمة، ومن خلال المراقبة أو بطريقة أخرى المعرفة عن الفرد الذي تلقى عقوبة لارتكابه جريمة ما، فإن الآخرين سوف يتعلموا أن هكذا سلوك غير مقبول وغير مريح، ولذلك عليهم أن لا يقوموا بارتكاب أفعالاً مشابهة.

تعتمد الأجهزة الأمنية على تطبيق القوانين وأنظمة الضبط الاجتماعي الرسمية، مثل الاعتقال والمحاكمة والعقوبات القانونية. لكن في المجتمعات التي يسودها الطابع العشائري كمحافظة بيت لحم، يكون للضغوط الاجتماعية دور كبير في ردع الأفراد عن ارتكاب الجرائم أو الانخراط في العنف، حيث يتعرض الشخص المخالف للنظرة الاجتماعية السلبية التي قد تؤثر على مكانته ضمن العائلة أو العشيرة فيكون تطبيق الردع الاجتماعي في هذا السياق عن طريق تهديدات بالحرمان من الدعم العشائري أو العزلة الاجتماعية في حالة حدوث تصعيد للنزاع، كما أن التوازن بين الردع القانوني والردع الاجتماعي أمراً محورياً في تعزيز السلم الأهلي في المحافظة، فقد تسهم آليات الضبط الاجتماعي (سواء كانت رسمية من خلال الأجهزة الأمنية أو غير رسمية من خلال العشائر) في تقليل التوترات وتحقيق التوافق الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

• نظرية الدور: (Role Theory)

تعتبر نظرية الدور من النظريات الحديثة في علم الاجتماع، ومن علماء الاجتماع الذين يعتقدون بها ماكس فيبر حيث تناولها بالدراسة والتحليل في كتابه "نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي"، والعالم وهانز كيرث وسي رايت ملز في كتابهما "الطباع والبناء الاجتماعي"، وتالكوت بارسونز في كتابه "النسق الاجتماعي" وغيرهم، وتتعلق فكرة النظرية من أن المجتمع عبارة عن مجموعة من المراكز الاجتماعية المترابطة وتتضمن أدوراً اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز ضمن مجتمع مستقر، كما تستند إلى أن الأدوار بمثابة التوقعات المعيارية التي تشرح وتحدد سلوكيات مشتركة بين هؤلاء الأفراد، والمتصلة بالمراكز الاجتماعية تتصل ببعضها لتكون مجموعة العلاقات الاجتماعية. (شاهين، 2022)

من أهم المبادئ العامة لنظرية الدور كما أوضحها البجدي (2021)

1. يتحلل البناء الاجتماعي إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية وتتحلل المؤسسة الاجتماعية الواحدة إلى عدد من الأدوار الاجتماعية.
2. ينطوي على الدور الاجتماعي الواحد مجموعة واجبات يؤديها الفرد بناءً على مؤهلاته وخبراته وتجاربه وثقة المجتمع به وكفاءته وشخصيته.
3. يشغل الفرد الواحد في المجتمع عدة أدوار اجتماعية وظيفية في آن واحد ولا يشغل دوراً واحداً، وهذه الأدوار هي التي تحدد منزلته أو مكانته الاجتماعية ومنزلته هي التي تحدد قوته الاجتماعية وطبقته.
4. أن الدور الذي يشغله الفرد هو الذي يحدد سلوكه اليومي والتفصيلي، وهو الذي يحدد علاقاته مع الآخرين.
5. سلوك الفرد يمكن التنبؤ به من معرفة دوره الاجتماعي إذ ان الدور يساعدنا في تنبؤ السلوك.
6. لا يمكن اشغال الفرد للدور الاجتماعي وادائه بصورة جيدة وفاعلة دون التدريب عليه، علماً بأن التدريب على القيام بالأدوار الاجتماعية يكون خلال عملية التنشئة الاجتماعية.
7. عند تفاعل دور مع ادوار اخرى فإن كل دور يقيم الدور الآخر.
8. عن طريق الدور يتصل الفرد بالمجتمع ويتصل المجتمع بالفرد والاتصال قد يكون رسمياً أو غير رسمياً.
9. الدور هو حلقة الوصل بين الشخصية والبناء الاجتماعي.

من خلال نظرية الدور، يمكن تحليل تفاعل الأدوار في محافظة بيت لحم بين الأجهزة الأمنية والإصلاح العشائري في بعض الحالات أنه قد يتكامل دور الأجهزة الأمنية مع دور الإصلاح العشائري. على سبيل المثال، في حالة حدوث نزاع بين أفراد من عائلة معينة قد تلعب الأجهزة الأمنية دوراً في تطبيق القانون لحماية الأطراف المعنية، بينما يتدخل الإصلاح العشائري لتسهيل عملية التوصل إلى تسوية سلمية وفي حالات أخرى، قد تتناقض الأدوار عندما يتعامل كل طرف مع النزاع بطريقة تختلف عن الأخرى. وهنا نرى أن نظرية الدور قد تؤدي إلى تحديد حدود واضحة لكيفية التنسيق بين الأدوار الرسمية (الأجهزة الأمنية) وغير الرسمية (الإصلاح العشائري) لضمان تحقيق السلم الأهلي الذي يتطلب من كل طرف أن يؤدي دوره بشكل مناسب، ويجب أن يكون هناك تعاون

بين الأدوار لتحقيق نتائج فعالة، حيث أن كل طرف يعمل ضمن حدود دوره الاجتماعي ولكنه يتفاعل مع الأدوار الأخرى لتحقيق الهدف المشترك وهو تعزيز السلم الأهلي في المحافظة.

• نظرية التفاعل الرمزي (Symbolic Interactionism)

هي إحدى النظريات الأساسية في علم الاجتماع، وتعد من النظريات الميكروسوسولوجية التي تركز على التفاعلات الاجتماعية اليومية بين الأفراد وكيفية تأثير هذه التفاعلات في بناء الواقع الاجتماعي. تدور فكرة النظرية حول كيف أن الأفراد يتواصلون عبر الرموز (مثل اللغة، الإيماءات، والإشارات) وكيف أن هذه الرموز تُشكل معاني وقيم اجتماعية تؤثر على سلوكيات الأفراد، وتتمثل المراحل الأساسية في نظرية التفاعل الرمزي:

المعاني المشتركة: كل تفاعل اجتماعي يتضمن الاتفاق على معاني مشتركة للرموز، على سبيل المثال في ثقافة معينة، قد تكون الكلمات أو الرموز مثل "الأخلاق" أو "العدالة" تحمل معاني محددة يرتبط بها سلوك الأفراد.

إعادة تشكيل الذات: من خلال التفاعل المستمر مع الآخرين، يتغير فهم الأفراد لأنفسهم، فالذات ليست ثابتة، بل تتشكل وتتغير بناءً على كيفية فهم الآخرين للأفراد وتقييمهم. (Mind، 1934)

كما أن غوفمان لم يناقش الضبط الاجتماعي بشكل مباشر كما في النظريات الأخرى، إلا أنه يقدم أفكاراً تؤكد كيف أن التفاعل الرمزي يلعب دوراً أساسياً في تكوين الضبط الاجتماعي في المجتمع، فمن خلال الأداء الاجتماعي في الحياة اليومية، يتعلم الأفراد ما هو مقبول اجتماعياً وما هو غير مقبول، وبالتالي يتم الحفاظ على النظام الاجتماعي من خلال استخدام الأفراد الرقابة الاجتماعية بشكل غير مباشر أثناء تفاعلهم مع الآخرين، في كل موقف اجتماعي يتوقع الناس أن يُظهر الآخرون الاحترام للمعايير الثقافية والاجتماعية، وإذا تم كسر هذه المعايير، فإن التفاعل الرمزي يساهم في فرض نوع من الرقابة أو العقاب الاجتماعي. هذا يشمل نظرات الاستكثار، أو حتى الاستبعاد الاجتماعي للأفراد الذين لا يتبعون القواعد وتوقعات الجماعة. (Goffman, 1959)

نظرية التفاعل الرمزي تساعد في تفسير كيف أن الضبط الاجتماعي في السياق الفلسطيني، وخاصة في محافظة بيت لحم، يتم من خلال التفاعلات اليومية بين الأفراد في الأجهزة الأمنية والإصلاح العشائري، ومن خلال هذه التفاعلات، يتم تعزيز المعايير الاجتماعية المرتبطة بـ السلم الأهلي، مثل

التسوية السلمية للنزاعات والاحترام المتبادل بين الأفراد. وبناءً على ذلك، يتم تشكيل الهوية الاجتماعية للأفراد الذين يلعبون دوراً في تعزيز السلم الأهلي، سواء من خلال قوانين الأجهزة الأمنية أو من خلال القيم العشائرية التي تحكم التفاعلات في المجتمعات المحلية.

ومن خلال الرموز الاجتماعية المتعارف عليها في محافظة بيت لحم (مثل القيم العشائرية أو الأنظمة الأمنية)، يتفاعل الأفراد مع هذه المعايير لتعديل سلوكياتهم وتعزيز الالتزام بالقيم التي تحافظ على السلم الأهلي، كما أن الأجهزة الأمنية قد تساهم في فرض هذه القيم عبر الرقابة الاجتماعية، في حين أن الإصلاح العشائري يلعب دوراً في التأكيد على المصالحة وحل النزاعات من خلال التفاعل الرمزي الذي يعزز العلاقات والتفاهم بين الأطراف المختلفة.

• نظرية التحليل النفسي: (Psychoanalytic Approach)

يرى الشريف (2013) إلى أن فرويد تطرق إلى أن الإنسان الذي يتمتع بالتوافق النفسي هو القادر على إحداث التوافق بين أبعاد الشخصية (الهو، الأنا والأنا الأعلى) وبين مطالب الواقع الذي يعيش فيه وذلك من خلال قدرته على حل الصراع الذي يحدث بين تلك الجوانب الثلاثة ويتحكم فيها ويدير حركة التفاعل مع العالم الخارجي، ويكون هذا التفاعل مبنياً على مصلحة الشخصية بأكملها وما لها من حاجات، وفي حال تخلى الأنا عن قدر أكبر مما ينبغي من سلطانه للهو أو للأنا الأعلى أو للعالم الخارجي فإن ذلك سيؤدي إلى انعدام الانسجام وسوء التوافق.

تطرق الواوي (2012) إلى أن فرويد يعتبر الميل إلى العدوان غريزة بيولوجية حتمية في داخل الفرد، وأنها قوة مرتبطة بغريزة الموت، منفصلة عن الغريزة الجنسية والحياة، تعمل على تدميره، وبالتالي فهي تتعارض مع قوة الحياة التي بداخل الإنسان عندما تجد غريزة الموت فرصة للظهور للعالم الخارجي، فإنها تؤدي إلى العدوان، حيث أن الطفل يولد بدافع عدواني، وتتعامل هذه النظرية كذلك مع السلوك المنحرف والعدواني بأنه استجابة غريزية وطرق التعبير عنها متعلمة، وأنه لا يمكن إيقاف السلوك العدواني أو الحد منه من خلال الضوابط الاجتماعية أو تجنب الإحباط، ولكن ما نستطيع عمله فقط هو تحويل العدوان وتوجيهه نحو أهداف بناءة بدلاً من الأهداف التخريبية والهدامة.

بينما نظر الطحان (1996) إلى أن "ادلر" يرى بطريقة مختلفة عما أشار إليه فرويد، حيث رأى أن السلوك الإنساني له هدف معين وليس مدفوعاً تماماً بدوافع لا شعورية أن كل فرد يولد لديه بعض

الإحساس بالضعف، وقد يضخم هذا الشعور لديه وجود بعض أشكال النقد عن طريق التفوق والسعي لتحقيق مرتبة من الكمال، وعلى الإنسان المتكيف أن يواجه مهام الحياة الخمس وهي إقامة العلاقات الاجتماعية مع الآخرين (الصداقة) والقيام بمساهمة (العمل) وتحقيق الألفة (الحب والعلاقات الأسرية) والعيش مع الذات (التقبل الذاتي) وتطوير البعد الروحي وعلاقاتها بخالق الكون.

أن الفرد يستطيع إحداث توافق بين متطلباته الشخصية وبين المتطلبات التي يفرضها عليه العالم الخارجي ولكن في حال لم يستطع إحداث ذلك فإنه سيعيش حالة من الصراع ربما تفضي به إلى الانحراف أو ارتكاب الجريمة، فالفرد الذي يعيش في المجتمع الفلسطيني يعاني من الكثير من الضغوط والصراعات بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها مما يؤثر على استقراره النفسي والذي بدوره يمكن أن يدفعه للانحراف عن القيم والمعتقدات المجتمعية المقبولة أو حتى إلى ممارسات يخترق بها القانون.

7.2 الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت دور الضبط الاجتماعي في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن منها العربية والأجنبية وسيتم التطرق للبعض منها كما يلي:

1.7.2 الدراسات الأجنبية

دراسة الطميري (Temeiza,2020)، بعنوان: " أثر الأحزاب والعشائر في حشد وتوجيه الناخبين في فلسطين (دراسة ميدانية: محافظة الخليل)"، هدفت الدراسة التعرف على أثر العشائر والأحزاب في تعبئة وتوجيه الناخبين للانتخابات البلدية في فلسطين كون المجتمع الفلسطيني يتميز بتغلغل الأحزاب والعشائر واعتماده عليها في إدارة النظام السياسي والاجتماعي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستعانت بأداة المقابلة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على عينة قصدية، بلغت في مجملها (200) فرداً. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

أظهرت النتائج أن العشائر والأحزاب السياسية من أبرز وسائل تعبئة وتوجيه الناخبين في فلسطين ويعود ذلك إلى وحدة العشيرة وحجم تدخلاتها في الأحزاب وأن العشائر ستبقى فاعلاً رئيسياً في تأثيرها على سلوكيات أفرادها ويشمل ذلك كافة الأنشطة.

دراسة تشانغ (Zhang,2017) بعنوان: " الدعم العائلي أم الدعم الاجتماعي: دور ثقافة العشيرة"، هدفت الدراسة التعرف على آثار ثقافة العشيرة على ترتيبات دعم الشيوخة أي أثر ثقافة العشيرة في تربية الأبناء للحصول على الدعم في مرحلة الشيوخة، استخدمت الدراسة المنهج الكيفي والوصفي، واستعانت بأداة المقابلة والاستبيان لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على عينة عنقودية، بلغت في مجملها (عينات من 16 مقاطعة من كل مقاطعة من المقاطعات الأربع الكبرى-144 مقاطعة 32 وحدة على مستوى البلدات. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

ترتبط ثقافة العشيرة بالتوقع والاستعداد للاعتماد على الأبناء لدعم الشيوخة أن هناك قاعدة ثقافية محددة تؤكد على دور دعم الأسرة والتي لها تأثيرات عدية وواسعة النطاق على ترتيبات المعيشة والتفاعل بين الأجيال.

دراسة ماكينزي ودي لي (Mackenzie And De Li, 2003)، بعنوان: "التأثيرات الجنسانية للروابط الاجتماعية للبالغين على الأنشطة الإجرامية للمراقبين"، هدفت الدراسة فحص التأثيرات الخاصة بالجنسين للروابط الاجتماعية على السلوك الإجرامي للمجرمين البالغين، استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي، واستخدمت أداة المقابلة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على عينة تم اختيارها من سجلات فتح القضايا المقدمة من ثلاث مناطق مراقبة في شمال فيرجينيا، بلغت (125) فرداً. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

أن الروابط الاجتماعية قللت من نسبة الجرائم التي يرتكبها الذكور، وأن تفاعل وتأثير الروابط الاجتماعية يعمل بشكل مختلف بالنسبة للذكور والإناث فالروابط الاجتماعية تعمل كمثبط للسلوك الإجرامي عند الذكور أكثر منها عند النساء.

2.7.2 الدراسات العربية

دراسة حمدان (2023)، بعنوان: " النزاعات العائلية وتأثيرها على السلم الأهلي في فلسطين"، هدفت التعرف على معوقات تطبيق السلم الأهلي في فلسطين وبيان المقصود بمفهوم السلم الأهلي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي، واستعانت بأداة المقابلة لجمع البيانات من الميدان. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

يغلب الطابع العائلي والولاء لها على حساب الوطن عند حدوث بعض النزاعات، وأن هناك بطء في إجراءات التقاضي وطول أمدها مما شجع الناس للجوء للقضاء غير الرسمي وانعكس ذلك سلبياً على السلم الأهلي بازدياد ظاهرة العنف المجتمعي، كذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك تراخي قد يكون غير مقصود من قبل أجهزة انفاذ القانون يعود إلى عدة أسباب أحدها الاحتلال والضغط التي يفرضها على الأجهزة الأمنية عند تطبيق القانون، كما أن وجود بطء في إجراءات التقاضي وطول أمدها يشجع الناس للجوء للقضاء غير الرسمي كما أكدت أن ذلك ينعكس بصورة سلبية على السلم الأهلي بازدياد العنف في المجتمع، وأن انتشار السلاح وسوء استخدامه في مناطق مختلفة من الضفة الغربية يؤدي إلى حدوث جرائم ومشاجرات.

دراسة حبيبة (2021)، بعنوان: "وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري"، وهدفت الدراسة التعرف على أهم وسائل الضبط الاجتماعي استخداماً في المجتمع الحضري، واستعانت بالمنهج

الوصفي بشقيه النظري والميداني، واستخدمت أداة الاستمارة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على عينة عنقودية، بلغت في مجملها (21) مفردة. **وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:**

اعتماد المجتمع الحضري على الوسائل الرسمية والغير رسمية في تنظيم علاقاته، واعتبار التنشئة الاجتماعية(التربوية) وسيلة ضبطية متبعة في المجتمع الحضري، اعتبار المبادئ التي تحاول الأسرة غرسها في أبنائها من إحدى الوسائل الضبطية، اعتبار القيم الاجتماعية وسيلة ضابطة لسلوكيات أفراد المجتمع الحضري، اعتبار القانون وسيلة ضبطية يخضع لها أفراد المجتمع الحضري.

دراسة الرتيمي (2020). بعنوان: "الضبط الأسري وعلاقته بالعنف الطلابي- دراسة ميدانية لطلاب المعهد العالي للعلوم التقنية بالزاوية"، هدفت الدراسة التعرف على طبيعة العلاقة بين الضبط الأسري والعنف السائد بين الطلبة والتعرف على أهم أساليب الضبط الأسري المتبعة من قبل الأسرة في تنشئة سلوك أبنائهم، واستعانت الدراسة بمنهج المسح الاجتماعي، وتم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على العينة الطبقية النسبية، بلغت (30) فرداً. **وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:**

أن من أهم أساليب الضبط المتبعة في الأسرة تمثلت في السلطة الوالدية كأداة ضبط إيجابية، كما أوضحت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغير الضبط الاجتماعي والعنف السائد بين الطلبة وأبعادها أي أنه كلما زاد الضبط الاجتماعي قل العنف السائد بين الطلبة.

دراسة الحمود (2020)، بعنوان: " الشائعات وعلاقتها بالضبط الاجتماعي لدى المؤسسة التربوية من وجهة نظر مديرات المدارس الثانوية العامة الحكومية"، هدفت الدراسة وصف واقع الشائعات وعلاقتها بالضبط الاجتماعي في المؤسسة التربوية من وجهة نظر مديرات المدارس الثانوية العامة الحكومية بمدينة الرياض، واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي، واستخدمت أداة الإستبانة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على عينة طبقية عشوائية، بلغت (48) مفردة من مجتمع الدراسة. **وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:**

تبين أن طلبة الجامعة يستخدمون الشائعات حيث ترتبط الشائعات ارتباطاً قوياً بقدرة الفرد على التعامل مع الآخرين، وأن الضبط الاجتماعي هو أكثر الأساليب التنب يمكن من خلالها السيطرة على هذه

الحرب الباردة(الشائعات) وذلك عن طريق المؤسسات التربوية ابتداءً من الأسرة والمدرسة والجامعة وحتى المؤسسات الدينية، كما انه تبين من خلال النتائج أنه لا فروق بين الذكور والإناث في الشائعات، وأن للضبط الاجتماعي دور فعال في الحد من الظواهر السلبية وأن التنشئة الاجتماعية للآباء والأمهات والأساليب التي يتعاملون بها مع أبنائهم في مواقف الحياة اليومية والتي تسهم في خلق شخصية سوية ومتكيفة مع المجتمع.

دراسة البرغوثي (2019)، بعنوان: " دور الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة"، هدفت الدراسة التعرف على مدى مساهمة الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي، واستعانت بالمنهج الوصفي التحليلي التاريخي والاستقرائي، واستخدمت أداة المقابلة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على عينة غرضية، بلغت (13) مفردة من رجال الإصلاح. **وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:**

الصلح العشائري عبارة عن مجموعة من العادات والتقاليد والقيم العشائرية التي لاقت الاستحسان والتفضيل من قبل الناس وأن القضاء النظامي أساس العدالة ولا يمكن أن يقوم على اقتصاص الفرص أو كسب الوقت أو غيرها من الطرق، كما أن ظهور الصلح العشائري كان بسبب حاجة أبناء الشعب لوجود قانون ينظم العلاقة فيما بينهم، وأنه بالرغم من فشل القضاء العشائري في الحفاظ على السلم الأهلي لفترات طويلة في بعض الأحيان إلا أنه كفل العديد من الحالات ومنع ردود الأفعال المؤدية للصراع من خلال التدخل السريع والمباشر، كما يساهم القضاء العشائري في الأمن والنظام العام ويسهل عمل السلطة التنفيذية، كما أظهرت نتائج الدراسة ومن خلال المقابلات أن البعض يرون العدالة لا تتوفر في عمل القضاء العشائري في حين رأى البعض الآخر أن الصلح هو أساس السلم الأهلي.

دراسة خضور، وطرزة (2019)، بعنوان: "السلم الأهلي في الإسلام_ دراسة تطبيقية على الواقع الفلسطيني"، هدفت الدراسة إلى توضيح المقصود بالسلم الأهلي، وبيان الألفاظ المرادفة له بيان حال السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني تحقيق السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني من خلال الوسائل الإسلامية التي حققت السلم في المجتمع الإسلامي، واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي لتفسير كيف تعامل الدين الاسلامي مع التسامح من خلال الكتابات والدراسات النظرية. **وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:**

افتقار الواقع الفلسطيني للسلم الأهلي نتيجة لما يمارسه الاحتلال من انتهاكات بحق شعبه، ونتيجةً للصراع الداخلي وجالة الفوضى السائدة، وضعف الوازع الديني والقانوني، وغياب السلم الأهلي في المجتمع العربي قبل الإسلام والتغيير الذي أحدثه الإسلام في المجتمع العربي ليعزز من السلم ومن وجوده، وأن الإسلام اهتم بالسلم ودعا إليه لأهميته العظيمة في حياة الناس من فرض النظام والأمن والاستقرار وضمان الحقوق وانتشار الديمقراطية وتحقيق المساواة بين الأفراد.

دراسة زكارنة (2018)، بعنوان: "دور العرف العشائري في حل النزاعات في محافظات شمال الضفة الغربية"، هدفت الدراسة التعرف إلى دور العرف العشائري في حل النزاعات في محافظات شمال الضفة الغربية، واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي، باستخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على عينة طبقية عشوائية، بلغت (205) مفردة من مجتمع الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

اهتمام رجال الإصلاح العشائري بالتركيز على عملية إصلاح أطراف النزاع بعد حل النزاع، وثقة المواطنين بنشرها، ومن أبرز الأسباب التي تدفع المواطنين للجان الإصلاح العشائري، وأكثر القضايا التي يلجأ المواطنين إلى حلها هي المشكلات التي يصعب على القضاء الرسمي البت فيها بسبب عدم إكمال أركانها من شهود وأدلة، يليها قضايا الشرف وانتهاك العرض لحساسيتها والصرامة والتشديد في عقوبتها، ثم قضايا الدم، وبينت أيضاً أن أهم ما يميز العرف العشائري الذي يجعله مفضلاً على القضاء الرسمي كونه يحقق نجاحاً مستمراً في حل النزاعات، ويهتم بوضع حد لمنع تفاقم النزاعات بين الأطراف المتخاصمة، ثم تدخله لحل النزاعات طوعاً دون تكليف، ورغبة منه في حفظ الأمن والسلم الأهلي وسرعته في إنجاز الحل، وانخفاض كلفته لدرجة إنعدام الكلفة في أغلب الأحيان.

دراسة درعاوي (2018)، بعنوان: "دور العرف العشائري في الحد من جريمة القتل في جنوب الضفة الغربية وسبل تطويره من وجهة نظر ذوي الاختصاص"، هدفت الدراسة إلى معرفة دور العرف العشائري في الحد من جريمة القتل في جنوب الضفة الغربية وسبل تطويرها من وجهة نظر ذوي الاختصاص، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، واستعان بأداة الاستبانة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على عينة قصدية بلغت (250) مفردة من ذوي الاختصاص. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

أن ظهور دخلاء على العرف العشائري يعتبر من أبرز المعوقات التي تواجه اللجوء إلى العرف العشائري من أجل إنهاء الخلافات الاجتماعية فيضعف ثقة الناس به، كما أشارت الدراسة إلى أن وجود هؤلاء الدخلاء الذين يأخذون الصلح العشائري كغطاء لهم دون امتلاكهم أي من المؤهلات والخبرات في الإصلاح والعرف العشائري يؤثر على مسار الإصلاح في المجتمع ويعبث بحقوق الأفراد وبالتالي يؤثر سلباً على تحقيق السلم الأهلي، وأن أكثر العوامل التي تدفع إلى لجوء المواطنين إلى العرف العشائري كبديل للقضاء النظامي هو أن إجراءات القضاء العشائري أقل وقتاً في إصدار الأحكام من إجراءات القضاء النظامي، كما أظهرت الدراسة أن قيام العرف العشائري في الحفاظ على السلم الأهلي ليس من أبرز الأسباب التي تجعل المواطنين يلجأون إليه كون القضاء النظامي يحقق نفس الغاية والهدف، وأن التنسيق بين رجال العرف العشائري وأجهزة الدولة كأبرز الآليات التي يمكن أن يتم من خلالها تطوير العرف العشائري للحد من جرائم القتل في جنوب الضفة الغربية، كما أكدت على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الأفراد الذين تزيد خبرتهم عن 20 سنة في مجال الإصلاح العشائري لأن آليات تطوير العرف العشائري في جنوب الضفة الغربية للحد من جريمة القتل بحاجة إلى أشخاص مارسوا تجربة طويلة وكبيرة، وأن مكان السكن لا يؤثر على استجابات عينة الدراسة كون الشخص الانطباعات والاتجاهات نحو العرف العشائري بغض النظر عن مكان سكنه، كذلك لا فرق في استجابات الذكور والإناث على دور العرف العشائري في الحد من جرائم القتل في جنوب الضفة الغربية، وأكدت نتائج الدراسة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول معوقات العرف العشائري في جنوب الضفة الغربية وفقاً لمتغير طبيعة العمل.

دراسة شهوان (2018)، بعنوان: " دور المؤسسة الأمنية في الحد من الجرائم المستحدثة في الضفة الغربية من وجهة نظر ذوي الاختصاص"، هدفت الدراسة التعرف على دور المؤسسة الفلسطينية في الحد من الجرائم المستحدثة في الضفة الغربية من وجهة نظر ذوي الاختصاص، واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أداة الاستبانة والمقابلة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على عينة العشوائية الطبقية، والتي بلغت (95) فرداً من مجتمع الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

أن من أهم معوقات مكافحة الجرائم الإلكترونية هو حصول إغفال لجانب التوعية لإرشاد المستخدمين عن وسائل الحماية مما يلعب دوراً في تعزيز السلوك الإجرامي، كما أن للجرائم الإلكترونية تأثيرات

اجتماعية واقتصادية على المجتمع فهي تسهم في انعدام الثقة بين المواطنين، ويعتبر إصدار تشريعات وقوانين تتسم بالحدثة والعقوبات الرادعة من أبرز الآليات التي يتم بها مكافحة الجرائم الإلكترونية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية نجحت في مكافحة الجرائم الإلكترونية، وأكدت الدراسة أنه لا يوجد فروق في إجابات ذوي الاختصاص في المؤسسة الأمنية الفلسطينية حول آليات مكافحة جرائم غسيل الأموال في الضفة الغربية وفقً لمتغير عدد سنوات الخبرة العملية، و تؤكد أنه لا يوجد فروق بين جميع الأجهزة الأمنية في آليات مكافحة الجرائم (جرائم غسيل الأموال) كون التدريبات التي يتلقاها العاملين في الأجهزة الأمنية ذاتها في جميع الأجهزة والمدربون الأمنيون ذاتهم والطرق والاليات واضحة من خلال التجربة والممارسة.

دراسة صبره (2017)، بعنوان: " دور الشراكة الأوروبية الفلسطينية في تخطيط وتطوير عمل جهاز الشرطة الفلسطينية"، هدفت الدراسة إلى تلخيص مراحل تطور عمل الشرطة الفلسطينية والتحديات التي تواجهها والخروج بنتائج وتوصيات لمتخذ القرار حول واقع هذه الشراكات وأهم المجالات الواجب تطويرها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من قبل الباحث، وتم اعتماد الاستبانة كأداة للدراسة، وتم توزيع 400 استبانة على مجتمع الدراسة المتكون من الموظفين العاملين في الشرطة الفلسطينية. **وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:**

أهمية تخطيط وتطوير عمل جهاز الشرطة الفلسطينية وخصوصاً في تطوير أداء العاملين في جهاز الشرطة في مجال التخطيط والتطوير، وأنه لا يوجد فروق في استجابات المبحوثين تبعاً لمتغير العمر حول دور الشراكة الأوروبية في تخطيط وتطوير جهاز الشرطة.

دراسة عكة (2016)، بعنوان: "الضبط الاجتماعي الأسري وانعكاساته على تعاطي المخدرات من وجهة نظر رجال قسم مكافحة المخدرات في مديرية شرطة بيت لحم"، هدفت الدراسة التعرف على مدى الضبط الاجتماعي الأسري وانعكاساته على تعاطي المخدرات من وجهة نظر رجال قسم مكافحة المخدرات في مديرية شرطة محافظة بيت لحم، واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أداة المقابلة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على العينة القصدية، بلغت (12) فرداً. **وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:**

أن من أهم الأسباب في ضعف ممارسة الضبط الاجتماعي هو التفكك الأسري الذي يؤدي إلى انحراف الأبناء والانجرار وراء تعاطي المخدرات، وأن الآباء يتجهون إلى نهج التنشئة الوسطية مع أبنائهم متعاطي المخدرات بدرجة ضعيفة.

دراسة خطاطبة (2013)، بعنوان: "إصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية الضفة الغربية أنموذجاً، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها، كما هدف إلى التعرف على أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية باختلاف متغيرات (: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الرتبة الوظيفية) ومن وجهة نظر العاملين فيها، كما تؤكد أنه لا توجد فروق إحصائية بين متوسطات المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج الإحصائي، وتم استخدام أداة الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من (280) فرداً من الموظفين الإداريين العاملين في القطاع الأمني في محافظات الضفة الغربية الفلسطينية. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

على الرغم من الإصلاحات القانونية المتعددة والتي طالت مختلف الأجهزة الأمنية، إلا أن هناك نقصاً في التشريعات واللوائح الداخلية التي تنظم عمل بعض الأجهزة، وأنه لا توجد فروق إحصائية بين متوسطات المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين.

دراسة سليمان (2011)، بعنوان: " دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي في الضفة الغربية"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني لأداء دورها التنموي من وجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطية، ومدراء مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية والتعرف على واقع العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني، ولتعاون بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية الاجتماعية، استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي، باستخدام أدوات الاستبيان والمقابلات، حيث تم توزيع الاستبانات على تسعين مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني من مختلف المحافظات في الضفة الغربية، واختيار العينة القصدية. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

أن متغير العمر يؤثر على استجابات المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، هناك علاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تأخذ طابع التعاون، الشراكة، التكامل، وتتسم بالثقة، وأن السرعة في الكشف عن الجريمة ليس فقط لمهارة ضباط وأفراد المؤسسة الشرطية، وإنما لتعاون ومساندة المواطنين ولثقتهم بالمؤسسة الشرطية، وفي الوقت نفسه القضاء على حالة الفوضى والفلتان الأمني اللتان اعتمت بعد الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية، فقد أوقفت مجموعة من التهديدات، مثل إطلاق النار وحباسة الأسلحة، المفرقات، السيارات المسروقة، وانعكاس كل ذلك على تهديد النسيج الاجتماعي والاقتصادي وامن وأمان الأفراد، كما تؤكد على وجود علاقة في آراء المبحوثين في دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

دراسة الشروف (2010)، بعنوان: "دور المؤسسة الأمنية في بناء الدولة الفلسطينية"، هدفت الدراسة إلى فهم الواقع الأمني الفلسطيني ودور المؤسسة الأمنية في بناء دولة فلسطينية مستقلة وفي تحقيق بيئة ملائمة في الدولة الفلسطينية لضمان الاستقرار فيها كما هدفت إلى التعرف على القيود الإقليمية والدولية والإسرائيلية على طبيعة وشكل المؤسسة الأمنية الفلسطينية ودورها، استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المؤسسي، باستخدام أداة المراجع العلمية والوثائق والمقابلات مع قيادات أمنية لجمع البيانات من الميدان. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

أظهرت الدراسة أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسة الأمنية الفلسطينية في الوقت الحاضر والمستقبل في بناء الدولة الفلسطينية والحفاظ على الأمن والاستقرار، كما أظهرت الدراسة وجود نقص في التدريب في صفوف رجال الأمن مما يشكل عبئاً كبيراً في تعامل رجال الأمن مع الجمهور والمجتمع والقضايا الأمنية، وأظهرت الدراسة على ضرورة وضع إستراتيجية للأمن الوطني لكي تتمكن من المحافظة على أمن المواطن ومؤسساته وحماية المجتمع الفلسطيني من التهديدات الداخلية والخارجية وتساعده في تحقيق الوقاية من الجرائم بمختلف أشكالها سواء كانت منظمة أو فردية.

دراسة الحسين (2009)، بعنوان: "الضبط الاجتماعي في المجتمع الريفي_ دراسة ميدانية في السنن العشائرية في ناحية المهناوية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على الضبط الاجتماعي بشكل عام والضبط الاجتماعي داخل المجتمع الريفي دراسة دقيقة من خلال عملية تحليل السنن العشائرية السائدة في ناحية المهناوية محافظة الديوانية والتعرف على الدور الذي تلعبه السنن العشائرية في ضبط سلوك

الأفراد، واستعان الباحث بالمنهج التاريخي، واستخدمت أداة المقابلة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على عينة بلغت (26) من وجهاء العشائر. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

تعد السنن العشائرية وسائل فعالة في المجتمعات الريفية التي تتميز بسيادة الضبط الاجتماعي الأولي غير الرسمي وقد امتدت السنن العشائرية لتشمل معظم جوانب الحياة الاجتماعية، تأخذ العادات والتقاليد قوتها من قوة هذه السنن وبالعكس وبالتالي فإن للعادات والتقاليد نفس قوة السنن العشائرية وتحدد السنن العشائرية الجزاءات المشددة لمواجهة المشكلات الاجتماعية المتزايدة في مجتمعنا نتيجة الظروف الصعبة التي يمر بها كما وتشجع السنن العشائرية أنماط السلوك الحسن كاحترام كبار السن واحترام الأب وتحفظ العشائر باستمرار عاداتها وتقاليدها وتمتثل فيها على الغالب بصفة الدوام والتكرار فهي غالباً ما تكون موروثية، وأن المجتمعات التي تتميز بسيادة الضبط الاجتماعي الأولي غير الرسمي فيها تسعى دائماً للمحافظة على العادات والتقاليد وتشجع على القيم الاجتماعية الحسنة.

3.7.2 التعقيب على الدراسات السابقة

1- من حيث المناهج المستخدمة:

✓ الدراسات التي استخدمت المنهج الوصفي: دراسة حبيبة (2021)، ودراسة الحمود (2020)، ودراسة زكارنة (2018)، ودراسة الدراوي (2018)، ودراسة سليمان (2011)، ودراسة (Mackenzie And De Li, 2003).

✓ الدراسات التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي: دراسة حمدان (2023)، البرغوثي (2019)، ودراسة حضور وطزارة (2019)، ودراسة شهوان (2018)، ودراسة صبره (2017)، ودراسة عكة (2016)، ودراسة خطاطبة (2013)، ودراسة الشروف (2010).

✓ الدراسات التي استخدمت المنهج التاريخي: دراسة حمدان (2023)، ودراسة البرغوثي (2019)، ودراسة خطاطبة (2013)، ودراسة الحسين (2009).

✓ الدراسات التي استخدمت المنهج الوصفي والكيفي: دراسة (Zhang,2017).

✓ الدراسات التي استخدمت منهج المسح الاجتماعي: دراسة الرثيمي (2020).

✓ الدراسات التي استخدمت المنهج الإحصائي: دراسة خطاطبة (2013).

2- من حيث أدوات البحث المستخدمة:

- ✓ الدراسات التي استخدمت أداة المقابلة: دراسة حمدان (2023)، ودراسة البرغوثي (2019)، ودراسة شهوان (2018)، ودراسة عكة (2016)، ودراسة الشروف (2010)، ودراسة سليمان (2011)، ودراسة الحسين (2009)، ودراسة (Mackenzie And De Li, 2003)، ودراسة (Temeiza,2020).
- ✓ الدراسات التي استخدمت أداة الاستبانة: دراسة حبيبة (2021)، ودراسة الرتيمي (2020)، ودراسة الحمود (2020)، ودراسة زكارنة (2018)، ودراسة الدرعاوي (2018)، ودراسة شهوان (2018)، ودراسة صبره (2017)، ودراسة خطاطبة (2013)، ودراسة (Zhang,2017).
- ✓ الدراسات التي استخدمت أداة المراجع والوثائق: دراسة الشروف (2010).

3- من حيث نتائج الدراسات السابقة: أكدت معظم الدراسات السابقة على أن:

1. الروابط الاجتماعية قللت من نسبة الجرائم التي يرتكبها الذكور.
2. أن العشائر والأحزاب السياسية من أبرز وسائل تعبئة وتوجيه الناخبين في فلسطين ويعود ذلك إلى وحدة العشيرة وحجم تدخلاتها في الأحزاب.
3. أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسة الأمنية الفلسطينية في الوقت الحاضر والمستقبل في بناء الدولة الفلسطينية والحفاظ على الأمن والاستقرار.
4. أهم الأسباب في ضعف ممارسة الضبط الاجتماعي هو التفكك الأسري الذي يؤدي إلى انحراف الأبناء.
5. للجرائم الإلكترونية تأثيرات اجتماعية واقتصادية على المجتمع فهي تسهم في انعدام الثقة بين المواطنين.
6. إصدار تشريعات وقوانين تتسم بالحدثة والعقوبات الرادعة من أبرز الآليات التي يتم بها مكافحة الجرائم الإلكترونية.
7. ظهور دخلاء على العرف العشائري يعتبر من أبرز المعوقات التي تواجه اللجوء إلى العرف العشائري من أجل إنهاء الخلافات الاجتماعية.
8. أهم أساليب الضبط المتبعة في الأسرة تمثلت في السلطة الوالدية كأداة ضبط إيجابية.

9. وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغير الضبط الاجتماعي والعنف السائد بين الطلبة وأبعادها أي أنه كلما زاد الضبط الاجتماعي قل العنف السائد بين الطلبة.
10. للضبط الاجتماعي دور فعال في الحد من الظواهر السلبية وأن التنشئة الاجتماعية للأبناء والأمهات والأساليب التي يتعاملون بها مع أبنائهم في مواقف الحياة اليومية والتي تسهم في خلق شخصية سوية ومتكيفة مع المجتمع.

4.7.2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة وذات الصلة

1. تعتبر الدراسة الحالية أول دراسة تتناول دراسة دور الضبط الاجتماعي وتأثيره على السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من حيث ارتباطه بدور الإصلاح العشائري والأجهزة الأمنية.
2. الدراسة الحالية تتميز باستخدامها أداة المقابلة في جمع البيانات والمعلومات بينما أغلب الدراسات السابقة استعانت بالاستبانة والملاحظة والملفات والوثائق والسجلات الرسمية.
3. تم استخدام المنهج النوعي الكيفي لجمع البيانات والمعلومات من خلال المقابلات والملاحظات، بينما الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي الكمي.
4. الدراسة الحالية ألقت الضوء على دور الضبط الاجتماعي في استقرار السلم الأهلي من خلال الدور الذي يقوم به الإصلاح العشائري والأجهزة الأمنية في محافظة بيت لحم.
5. أغلب الدراسات السابقة تحدثت عن دور الإصلاح العشائري بصورة منفصلة عن الأجهزة الأمنية، أو الدراسات التي تطرقت لهما سوياً لم تتطرق لتأثيرهما على السلم الأهلي وارتباط ذلك بوسائل الضبط الاجتماعي.
6. شملت عينة الدراسة الحالية مجموعة من رجال الإصلاح العشائري ومجموعة من العاملين في الأجهزة الأمنية في محافظة بيت لحم.

الفصل الثالث الطريقة والاجراءات

1.3 المقدمة

2.3 منهجية الدراسة

3.3 مجتمع الدراسة وعينتها

4.3 أداة الدراسة وخصائصها السيكمترية

5.3 وصف المقياس

6.3 صدق أداة الدراسة

7.3 ثبات أداة الدراسة كرونباخ الفا

8.3 تصميم الدراسة ومتغيراتها

9.3 اجراءات تنفيذ الدراسة

10.3 مفتاح التصحيح

11.3 المعالجات الاحصائية

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

1.3 مقدمة

تناول هذا الفصل الطرق والإجراءات التي اتبعت، والتي تضمنت تحديد منهجية الدراسة المتبعة، ومجتمع الدراسة والعينة، وعرض الخطوات والإجراءات العملية التي اتبعت في بناء أدوات الدراسة وخصائصها، ثم شرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

2.3 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات حول المتغيرات التي يتناولها، وتحديد إذا كانت هناك علاقة بينهما، وتقصي طبيعة تلك العلاقة، ووصف العلاقة بين المتغيرات وصفا كميا باستخدام مقاييس كمية، كما سيستخدم الإحصاء الوصفي، الذي يعتمد على النموذج الوصفي للعلاقات بين المتغيرات موضوع الدراسة؛ إذ يعد هذا الأسلوب من أفضل الأساليب الإحصائية التي يمكن استخدامها في تحليل العلاقات بين المتغيرات.

3.3 مجتمع الدراسة، وعينتها

1.3.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الامن في محافظة بيت لحم كما يلي والبالغ عددهم (1366) في المراكز الأمنية موزعين كما في الجدول رقم (3-1):

جدول رقم (3-1) توزيع جميع أفراد الأجهزة الأمنية على الأجهزة المختلفة في محافظة بيت لحم

الجهاز	الشرطة	المخابرات العامة	الامن الوقائي	الاستخبارات العسكرية	التوجيه السياسي	الامن الوطني
العدد	570	200	140	100	16	340

يتبين من الجدول السابق أن مجتمع الدراسة لجهاز الشرطة بلغ 570 بنسبة مئوية بلغت 41.7%، وبلغ مجتمع الدراسة لجهاز المخابرات 200 بنسبة مئوية بلغت 14.6%، كما بلغ مجتمع الدراسة لجهاز الأمن الوقائي 140 بنسبة مئوية 10.2%، وبلغ مجتمع الدراسة لجهاز الاستخبارات العسكرية 100 بنسبة مئوية 7.3%، وبلغ مجتمع الدراسة لجهاز التوجيه السياسي 16 بنسبة مئوية 1.1%، بينما بلغ مجتمع الدراسة لجهاز الأمن الوطني 340 بنسبة مئوية 24.8%.

2.3.3 عينة الدراسة

1.2.3.3 العينة الاستطلاعية

تكونت العينة الاستطلاعية من (40) مبحوثاً من خارج عينة الدراسة الاصلية بهدف التحقق من خصائص الأداة السيكومترية لفحص صدق الأداة وثباتها.

2.2.3.3 العينة الاصلية

عينة الدراسة الاصلية، فقد اختيرت كالاتي:

تكونت من عينة طبقية عشوائية من العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم والبالغ عددهم (1366) وفقاً لبيانات مراكز الامن في محافظة بيت لحم، حيث قامت الباحثة بأخذها للتعرف على الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة والاجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من فرضياتها، وتم توزيع العينة كما بالجدول التالي من الأجهزة الأمنية وعينة من رجال الإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم.

جدول رقم (3-2) توزيع عينة الدراسة على افراد الأجهزة الأمنية على الأجهزة المختلفة في محافظة بيت لحم ورجال

الإصلاح العشائري

الجهاز	الشرطة	المخابرات	الامن الوقائي	الاستخبارات	التوجيه السياسي	الامن الوطني	الإصلاح العشائري
العدد	60	21	15	11	8	36	47

وبلغت نسبة العينة من المجتمع (15%) كما يظهر الجدول رقم (3-2) توزيع افراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية.

جدول رقم (3-3): توزيع عينة الدراسة وفقا للمتغيرات

المجالات	المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	176	88.9
	انثى	22	11.1
	المجموع	198	%100
المؤهل العلمي	بكالوريوس فأقل	135	68.2
	دبلوم عالي	22	11.1
	ماجستير	36	18.2
	دكتوراه	5	2.5
	المجموع	198	%100
مكان السكن	قرية	82	41.4
	مخيم	32	16.2
	مدينة	84	42.4
	المجموع	198	%100
العمر	30 سنة فأقل	49	24.7
	31-40 سنة	68	34.3
	41 سنة فأكثر	81	40.9
	المجموع	198	%100
سنوات الخبرة العملية	10 سنوات فأقل	58	29.3
	11-15 سنة	48	24.2
	16-20 سنة	24	12.1
	المجموع	198	%100
طبيعة العمل	الإصلاح العشائري	36	18.2
	الأجهزة الأمنية	162	81.8
	المجموع	198	%100

يتبين من الجدول السابق أن متغير الجنس جاء فيه عدد الذكور 176 بنسبة مئوية بلغت 88.9 وعدد الاناث بلغ 22 بنسبة مئوية بلغت 11.1، وجاء في متغير المؤهل العلمي عدد بكالوريوس فأقل 135 بنسبة مئوية 68.2 وعدد دبلوم العالي 22 بنسبة مئوية 11.1 وعدد طلبة الماجستير 36 بنسبة مئوية 18.2 وعدد طلبة الدكتوراه 5 بنسبة مئوية 2.5، أما متغير مكان السكن جاء فيه عدد القرية 82

بنسبة مئوية 41.4 وعدد المخيم 32 بنسبة مئوية 16.2 وعدد المدينة 84 بنسبة مئوية 42.4، أما متغير العمر فبلغ عدد من هم (30 سنة فأقل) 49 بنسبة مئوية 24.7 وعدد من هم (31 سنة-40 سنة) 68 بنسبة مئوية 34.3 أما عدد من هم أعمارهم (41 سنة فأكثر) فبلغ 81 بنسبة مئوية 40.9، بينما في متغير سنوات الخبرة العملية بلغ عدد (10 سنوات فأقل) 58 بنسبة مئوية 29.3 وبلغ عدد (11-15 سنة) 48 بنسبة مئوية 24.2 أما سنوات الخبرة من (16-20 سنة) عددهم 24 بنسبة مئوية 12.1 وبلغ عدد من خبرتهم العملية (21 سنة فأكثر) 68 بنسبة مئوية 34.3، ومتغير طبيعة العمل جاء فيه الإصلاح العشائري 36 بنسبة مئوية 18.2 وعدد الأجهزة الأمنية 162 بنسبة مئوية 81.8.

4.3 أداة الدراسة وخصائصها السيكومترية

قامت الباحثة بإعداد استبانة الدراسة حول الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم" بما يخدم الدراسة؛ حيث تعد الاستبانة الأداة الرئيسة الملائمة للدراسة الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات التي يجري تعبئتها من قبل المبحوثين الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم ك " متغير تابع ".

5.3 وصف المقياس

يهدف المقياس للتعرف على مستوى الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم، وبناء على هذه المعلومات تم إعداد مقياس الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم، وتكون المقياس من (80) فقرة، موزعة على 3 مجالات هما الضبط الاجتماعي وأبعاده (واقع الضبط الاجتماعي، وسائل الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم، مدى شيوع استخدام تطبيقات الضبط الاجتماعي في محافظة بيت لحم) والمجال الثاني واقع السلم الأهلي وأبعاده (مستوى تحقق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم (بحسب مؤشر فلسطين للسلم الأهلي)، العوامل المؤثرة في السلم الأهلي في محافظة بيت لحم، تحديات تواجه تحقيق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم) والمجال الثالث دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي وأبعاده (دور الضبط الاجتماعي الرسمي في تحقيق السلم الأهلي في محافظة

بيت لحم، دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم) وتم تحديد مستوى الموافقة على خمسة مستويات " صغيرة جدا، صغيرة، متوسطة، كبيرة، كبيرة جدا"، وأعطيت " 1، 2، 3، 4، 5 " كترج لجميع فقرات الاستبانة.

6.3 صدق الأداة

1.6.3 صدق المحكمين

عرضت أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (11) محكماً متخصصين، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد، وتعديل وحذف ما يلزم على فقرات الاستبانة، ملحق رقم (2). وقد طلب من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات، ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه مناسباً وضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (البيانات الشخصية المطلوبة من المستجيبين)، إلى جانب مجالات المقياس وفقراته المستخدمة في الاستبانة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

2.6.3 صدق الاتساق الداخلي

للتحقق من صدق بناء مقاييس الدراسة بناءً على نتائج العينة الاستطلاعية، استخدم معامل ارتباط بيرسون لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرة بالمجال الذي تنتمي إليه، بالمعيار المعتمد لقبول الفقرة، وذلك حسب أن قيمة معامل الارتباط التي تقل عن (0.30) تعد ضعيفة، والقيم التي تقع ضمن المدى (0.30- أقل أو يساوي 0.70) تعد متوسطة، والقيم التي تزيد عن (0.70) تعد قوية، والجداول التالية توضح ذلك:

معامل الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة للمقياس الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم ، كما هو موضح بالجدول رقم (3 - 4)

#	المجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط
1	واقع الضبط الاجتماعي	30	**0.887
2	واقع السلم الأهلي	30	**0.865
3	دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي	20	**0.859

معامل الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لمقياس الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم ، كما هو موضح بالجدول رقم (3 - 5):

رقم السؤال	معامل الارتباط	رقم السؤال	معامل الارتباط	رقم السؤال	معامل الارتباط	رقم السؤال	معامل الارتباط	رقم السؤال	معامل الارتباط
1	** .844	2	** .763	3	** .812	4	** .811	5	** .774
6	** .785	7	.798**	8	** .685	9	** .701	10	** .766
11	** .678	12	** .799	13	** .784	14	** .789	15	** .789
16	** .777	17	** .754	18	** .323	19	** .661	20	** .721
21	.874**	22	** .785	23	.786**	24	.765**	25	** .689
26	** .767	27	** .715	28	** .765	29	** .737	30	** .799
31	.734**	32	.831**	33	.758**	34	.779**	35	.768**
36	.772**	37	.783**	38	.735**	39	.874**	40	.768**
41	.776**	42	.852**	43	.778**	44	.724**	45	** .755
46	** .824	47	** .855	48	** .776	49	** .756	50	** .799
51	** .764	52	** .737	53	** .754	54	** .723	55	** .654
56	** .847	57	.742**	58	.758**	59	.779**	60	.468**
61	.776**	62	.852**	63	.778**	64	.824**	65	** .755
66	** .874	67	** .789	68	** .912	69	** .874	70	** .754
71	** .785	72	.798**	73	** .785	74	** .901	75	** .787
76	.784**	77	.831**	78	.738**	79	.789**	80	.555**

** دالة عند 0.01 * دالة عند 0.05 // غير دالة

يتضح من الجدول رقم (3 - 5) أن جميع الفقرات (دالة عند مستوى دلالة (0.01)، ما يشير إلى وجود صدق لفقرات مقياس الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم.

7.3 ثبات أداة الدراسة كرونباخ ألفا

ثبات مقياس الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم وللتأكد من ثبات أداة الدراسة، بناءً على نتائج العينة الاستطلاعية، وبهدف التحقق من ثبات الاتساق الداخلي للمقياس ومجالاته، فقد استخدمت معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) على بيانات التطبيق العينة، ولأغراض التحقق من ثبات للمقياس ومجالاته، والجدول رقم (3-6) يوضح معاملات ثبات الاتساق الداخلي، لمقياس الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم

جدول رقم (3-6): قيم معاملات الثبات لمقياس الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر

العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم على المقياس ككل والمجالات الفرعية

المقياس	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
واقع الضبط الاجتماعي	30	0.911
واقع السلم الأهلي	30	0.921
دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي	20	0.889
الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم	80	0.942

تبين من خلال الجدول رقم (3 - 6) بأن معامل ثبات كرونباخ ألفا لدرجة الكلية (الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم) بلغ (0.942)، وتعد هذه القيمة لمعاملات الثبات مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

8.3 تصميم الدراسة ومتغيراتها.

اشتملت الدراسة على المتغيرات التالية:

1.8.3 المتغيرات التصنيفية:

- 1) الجنس: هو ما يعبر عنه في الدراسة بالنوع الاجتماعي وقسم إلى (ذكر)، (أنثى).
- 2) المؤهل العلمي: وله أربع مستويات قسّمت كالاتي بكالوريوس فأقل، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراة.
- 3) مكان السكن: وله أربع مستويات، قرية، مخيم، مدينة.
- 4) العمر: وتم تقسيمه بثلاث مستويات، (30 سنة فأقل)، (31-40 سنة)، (41 سنة فأكثر).
- 5) سنوات الخبرة: العملية ولها أربع مستويات، (10 سنوات فأقل)، (11-15 سنة)، (16-20 سنة)، (21 سنة فأكثر).
- 6) طبيعة العمل: تم تقسيمها إلى مستويان، الإصلاح العشائري، الأجهزة الأمنية.
- 7) قطاع العمل للأجهزة الأمنية: تم ترك الإجابة عليها مفتوحة دون تحديد المستويات للمبحوثين التابعين للعمل في الأجهزة الأمنية والتي شملت (جهاز الشرطة، المخابرات العامة، الاستخبارات العسكرية، الأمن الوطني، الأمن الوقائي، التوجيه السياسي).

2.8.3 المتغيرات التابعة: الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم.

9.3 اجراءات تنفيذ الدراسة :

جرت الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. جمعت المعلومات من عديد من المصادر كالكتب، المقالات، التقارير، الرسائل الجامعية، وغيرها، وذلك من أجل وضع الإطار النظري للدراسة.
2. حدد مجتمع الدراسة، ومن ثم تحديد عينة الدراسة.
3. تطورت أدوات الدراسة من خلال مراجعة الدراسات السابقة في هذا المجال.

4. تم تحكيم أدوات الدراسة المراد تطبيقها على عينة الدراسة.

5. طبقت أدوات الدراسة على العينة، والطلب منهم الإجابة عن فقراتها بكل صدق وموضوعية، وذلك بعد إعلامهم بأن إجاباتهم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

6. أدخلت البيانات إلى ذاكرة الحاسوب، حيث استخدم برنامج الرزمة الإحصائي (SPSS, 27)؛ لتحليل البيانات، وإجراء التحليل الإحصائي المناسب.

7. تم مناقشة النتائج التي اسفر عنها التحليل، في ضوء الأدب النظري، والدراسات السابقة، والخروج بمجموعة من التوصيات، والمقترحات البحثية.

مفتاح التصحيح: بعد ترميز الاستجابات (1= قليلة جداً، 2= قليلة، 3= متوسطة، 4= كبيرة، كبيرة جداً) تم اعتماد المتوسطات الحسابية التالية في تفسير النتائج

أقل من 1.80	منخفضة جداً
1.81-2.60	منخفضة
2.61-3.40	متوسطة
3.41-4.20	كبيرة
4.21-5.00	كبيرة جداً

10.3 المعالجات الإحصائية

من أجل معالجة البيانات وبعد جمعها، قامت الباحثة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, 27) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.

2. معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation)، لتحديد معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مقياس الدراسة بالدرجة الكلية، وفحص العلاقات بين المقاييس.

3. معادلة كرومباخ ألفا لتحديد معامل ثبات مقياس الدراسة.

4. اختبار ت لعينتين مستقلتين لفحص الفروق بين متوسطات الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم تبعا إلى متغير الجنس وطبيعة العمل.

5. اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق بين متوسطات الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم تبعا إلى متغير الجنس، المؤهل العلمي، قطاع العمل، مكان السكن، العمر، سنوات الخبرة، وجهاز الامن.

الفصل الرابع : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

1.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

1.1.4 نتائج السؤال الأول

2.1.4 نتائج السؤال الثاني

3.1.4 نتائج السؤال الثالث

2.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

1.2.4 نتائج الفرضية الأولى

2.2.4 نتائج الفرضية الثانية

3.2.4 نتائج الفرضية الثالثة

4.2.4 نتائج الفرضية الرابعة

5.2.4 نتائج الفرضية الخامسة

6.2.4 نتائج الفرضية السادسة

7.2.4 نتائج الفرضية السابعة

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

1.4 مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، في ضوء أسئلتها وفرضياتها التي طرحت، وقد نظمت وفقاً لمنهجية محددة في العرض، وهي كما يأتي:

2.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع الضبط الاجتماعي من وجهة نظر العاملين في

الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن السؤال الأول حسب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي، والترتيب لاستجابات المبحوثين على مقياس واقع الضبط الاجتماعي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم، كما يوضحها جدول رقم (4 - 1).

جدول رقم (4 - 1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس واقع الضبط الاجتماعي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة
1	1	أنواع الضبط الاجتماعي ومدى سيادته في محافظة بيت لحم	3.67	0.47	73%	مرتفعة
2	2	وسائل الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم	3.61	0.49	72%	مرتفعة
3	3	مدى شيوع استخدام تطبيقات الضبط الاجتماعي في محافظة بيت لحم	3.45	0.54	69%	مرتفعة
		متوسط الدرجة الكلية	3.58	0.41	72%	مرتفعة

أقصى درجة للاستجابة 5 درجات

يوضح جدول رقم (4 - 1) أن متوسط الدرجة الكلية واقع الضبط الاجتماعي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم من وجهة العينة بلغ (3.58)، وانحراف معياري (0.41)، ونسبة مئوية (72%) بمستوى مرتفع، وقد جاءت أعلى المحاور المحور الأول: "أنواع الضبط الاجتماعي ومدى سيادته في محافظة بيت لحم"، بمتوسط حسابي (3.67)، ونسبة مئوية (73%) المحور الثاني: وسائل الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم بمتوسط حسابي (3.61)، ونسبة مئوية (72%) بينما كانت أقل المتوسطات الحسابية المحور رقم (3) "مدى شيوع استخدام تطبيقات الضبط الاجتماعي في محافظة بيت لحم، بمتوسط حسابي (3.45)، ونسبة مئوية (69%)."

تفسر نظرية الضبط الاجتماعي هذه النتيجة بضرورة وجود الضبط الاجتماعي وأن مستوى الضبط الاجتماعي في المجتمع يعتمد على مدى ارتباط الأفراد بالمؤسسات الاجتماعية مثل: (الأسرة، والمدرسة، والعمل، والقانون) ومدى التزامهم بالقيم الاجتماعية ويتضح لنا من النتيجة السابقة أنه إذا كانت الروابط الاجتماعية بين الأفراد في مجتمع بيت لحم قوية سواء على المستوى العشائري أو المجتمعي أو حتى من خلال المؤسسات الأمنية والقانونية فإن ذلك يعزز تطبيق الضبط الاجتماعي في المحافظة.

كما أن القبول بالقيم والمعايير الاجتماعية والالتزام بها يساهم في تعزيز سيادة هذه الضوابط على أفراد المجتمع في محافظة بيت لحم، ومن خلال تفسير نظرية الضبط الاجتماعي نرى أن ارتفاع درجات

الضبط الاجتماعي في العينة يعكس قوة الروابط الاجتماعية في المنطقة، بينما تفاوت في استخدام التطبيقات قد يعود إلى التنوع في مدى توفر الوسائل أو التوجهات حول كيفية تطبيق هذه الوسائل في الواقع الاجتماعي

1.1.4.2 السؤال الفرعي الأول المتفرع من السؤال الأول: ما أنواع الضبط الاجتماعي ومدى سيادته في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن السؤال المتفرع من السؤال الأول حسب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي، والترتيب لاستجابات المبحوثين على مقياس أنواع الضبط الاجتماعي ومدى سيادته في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم، كما يوضحها جدول رقم (4 - 2).

جدول رقم (4 - 2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس أنواع الضبط الاجتماعي ومدى سيادته في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة
1	8	يعزز التفكك الأسري حالات العنف في المجتمع	4.21	0.97	84%	مرتفعة جداً
2	5	تعزز بعض العادات الاجتماعية الأخذ بالثأر	3.93	1.01	79%	مرتفعة
3	6	تساعد القيم الاجتماعية في ديمومة الروابط الاجتماعية	3.88	0.78	78%	مرتفعة
4	9	تزيد وسائل الإعلام من حالات الصراع في المجتمع	3.80	1.00	76%	مرتفعة
5	7	توجه الأسرة سلوك الفرد بما يتناسب مع القيم المجتمعية الخاصة بها	3.78	0.85	76%	مرتفعة
6	1	تشكل القوانين وسيلة ضبط اجتماعية رادعة	3.74	0.89	75%	مرتفعة
7	2	مواكبة القوانين لتطور الحياة جعلها أقل تأثيراً	3.39	0.88	68%	متوسطة
8	3	تساعد المؤسسات الدينية في محاربة العنف من أجل المحافظة على النسيج الاجتماعي	3.38	0.88	68%	متوسطة
9	10	تعزز وسائل الإعلام من ثقافة الحوار	3.31	0.94	66%	متوسطة
10	4	تساعد المؤسسات الدينية على تنمية الوازع الديني الروحاني مما يعزز الضبط الاجتماعي	3.29	0.94	66%	متوسطة
		متوسط الدرجة الكلية للمجال	3.67	0.47	73%	مرتفعة

أقصى درجة للاستجابة 5 درجات

يوضح جدول رقم (4-2) أن متوسط الدرجة الكلية للمجال أنواع الضبط الاجتماعي ومدى سيادته في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم من وجهة العينة بلغ (3.67)، وانحراف معياري (0.47)، وبنسبة مئوية (73%) بمستوى مرتفع، وقد جاءت أعلى الفقرات الفقرة رقم(8): " يعزز التفكك الأسري حالات العنف في المجتمع "، بمتوسط حسابي (4.21)، وبنسبة مئوية (84%) والفقرة رقم (5): " تعزز بعض العادات الاجتماعية الأخذ بالتأثر" بمتوسط حسابي (3.93)، وبنسبة مئوية (79%) بينما كانت أقل المتوسطات الحسابية الفقرة رقم (4) " تساعد المؤسسات الدينية على تنمية الوازع الديني الروحاني مما يعزز الضبط الاجتماعي، بمتوسط حسابي (3.29)، وبنسبة مئوية (66%).

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عكة (2016) التي تؤكد على أنه من أهم الأسباب في ضعف ممارسة الضبط الاجتماعي هو التفكك الأسري الذي يؤدي إلى انحراف الأبناء، واختلفت مع نتيجة دراسة خضور، وطرازة (2019) التي تؤكد أن الإسلام اهتم بالسلم ودعا إليه لأهميته العظيمة في حياة الناس من فرض النظام والأمن والاستقرار وضمان الحقوق وانتشار الديمقراطية وتحقيق المساواة بين الأفراد.

فسرت النظرية الضبط الاجتماعي بشكل أساسي، حيث تؤكد على أهمية الروابط الاجتماعية في ضبط سلوك الأفراد وضعف هذه الروابط (كما يظهر في التفكك الأسري والعادات العشائرية مثل "الأخذ بالتأثر") يؤدي إلى ضعف الضبط الاجتماعي وجعل الأفراد أكثر عرضة للانتهاك والتصرف خارج الضوابط الاجتماعية وبالتالي ارتفاع الصراع وحالات العنف، كما يمكن استخدام نظرية الصراع الاجتماعي لتفسير دور العادات المجتمعية في مقاومة الأنظمة الرسمية أو القانونية، وضعف تأثير الدين في تعزيز الضبط الاجتماعي في ظل وجود صراعات اجتماعية أو تأثيرات أخرى مما يؤدي إلى تباين في تطبيق الضوابط الاجتماعية.

أن نتائج الدراسة تعكس صورة دقيقة لواقع الضبط الاجتماعي في محافظة بيت لحم، حيث أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى تأثير العادات العشائرية، تلعب دوراً كبيراً في تشكيل تصورات العاملين في الأمن والإصلاح العشائري حول الضبط الاجتماعي ونأكد أن التفكك الأسري يعتبر محفزاً للعنف .

كما يتضح لنا أن محافظة بيت لحم وهي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية والتي تتمتع بتراث ديني إسلامي ومسيحي عريق ورغم أن الدين له تأثير كبير في حياة الناس إلا أنه ممكن ان يكون الواقع الاجتماعي والسياسي يحد من تأثير المؤسسات الدينية في تعزيز الضبط الاجتماعي خصوصاً في ظل وجود العديد من التحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني.

وأن دور المؤسسات الدينية في هذا السياق يبدو محدوداً مقارنة مع العوامل الأخرى مثل التفكك الأسري والتأثر العشائري. وهذا يعكس واقعاً اجتماعياً خاصاً في المحافظة، حيث تتداخل العوامل الثقافية والعشائرية والدينية مع التحديات السياسية لتشكيل ملامح الضبط الاجتماعي في المجتمع.

2.1.2.4 السؤال الفرعي الثاني المتفرع من السؤال الأول: ما أهم وسائل الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعينة الواحدة، والنتائج مبينة في جدول رقم (4 - 3)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الثاني أهم وسائل الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم.

جدول رقم (4-3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال أهم وسائل الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في

محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	المستوى
1	3	التواصل الأسري السليم بين الوالدين والأبناء يقي الأبناء من الانحراف	4.26	0.80	85%	مرتفعة جداً
2	1	بطء الإجراءات القانونية أو المماطلة بها يقلل اللجوء إليها	3.93	1.00	79%	مرتفعة
3	7	يؤثر الانفصال الأسري في توجيه سلوك الفرد	3.91	0.91	78%	مرتفعة
4	2	تضبط القيم سلوك الفرد بصورة متكافئة مع ما هو مقبول اجتماعياً	3.61	0.80	72%	مرتفعة
5	9	تضبط القيم الاجتماعية حقوق الأفراد	3.49	0.85	70%	مرتفعة
6	8	تعزز وسائل الإعلام من ترسيخ الهوية الوطنية	3.48	0.92	70%	مرتفعة
7	4	تحارب المؤسسات الدينية الفساد في المجتمع	3.46	0.95	69%	مرتفعة
8	10	تكشف وسائل الإعلام عن الظواهر الاجتماعية المنحرفة	3.44	0.93	69%	مرتفعة
9	6	يساعد رجال الدين في محاربة التعصب القبلي	3.26	1.00	65%	متوسطة
10	5	تحرّض وسائل الإعلام على العنف	3.20	1.01	64%	متوسطة
		متوسط الدرجة الكلية للمجال	3.61	0.49	72%	مرتفعة

أقصى درجة للاستجابة 5 درجات

يوضح جدول رقم (4-3) أن متوسط الدرجة الكلية للمجال الثاني " أهم وسائل الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم من وجهة العينة بلغ (3.61)، وانحراف معياري (0.49)، وبنسبة مئوية (72%) جاء بمستوى مرتفع، وقد جاءت أعلى الفقرات الفقرة رقم (3): " التواصل الأسري السليم بين الوالدين والأبناء يقي الأبناء من الانحراف "، بمتوسط حسابي (4.26)، وبنسبة مئوية (85%). الفقرة رقم (1) " بطء الإجراءات القانونية أو المماطلة بها يقلل اللجوء إليها "، بمتوسط حسابي (3.93)، وبنسبة مئوية (79%). بينما كانت أقل المتوسطات الحسابية الفقرة رقم (5) " تحرّض وسائل الإعلام على العنف "، بمتوسط حسابي (3.20)، وبنسبة مئوية (64%).

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة حمدان (2023) التي تؤكد أن وجود ببطء في إجراءات التقاضي وطول أمدها يشجع الناس للجوء للقضاء غير الرسمي كما أكدت أن ذلك ينعكس بصورة سلبية على السلم الأهلي بازدياد العنف في المجتمع. ولم تختلف هذه النتيجة مع أي ممن نتائج الدراسات السابقة لعدم تناولها متغير الدراسة الحالي.

فسرت نظرية البنائية الوظيفية التي تؤكد على أهمية تكامل المؤسسات الاجتماعية (مثل الأسرة، والنظام القانوني، ووسائل الإعلام) في الحفاظ على استقرار النظام الاجتماعي. وفقاً لهذه النظرية نرى أن التواصل الأسري السليم يعزز الاستقرار الاجتماعي ويسهم في الحفاظ على النظام، ضعف النظام القانوني (مثل بطء الإجراءات) يخل بالتوازن الاجتماعي ويؤدي إلى تعشي الانحرافات، وسائل الإعلام يمكن أن تؤدي دوراً سلبياً في تحفيز العنف إذا لم تكن متوافقة مع القيم الاجتماعية، وإذا كانت هذه المؤسسات تعمل بشكل سليم ومتوازن، فإنها تساهم في تعزيز الضبط الاجتماعي وضمان استقرار المجتمع. ولكن عندما يحدث خلل في أي من هذه المؤسسات، مثل ضعف في التواصل الأسري أو بطء الإجراءات القانونية، فإن النظام الاجتماعي بأكمله يصبح عرضة للاضطراب، مما يعكس أهمية كل عنصر في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في المجتمع.

يتضح من النتيجة السابقة بأن محافظة بيت لحم كغيرها من المحافظات الفلسطينية تتمتع بقيم اجتماعية عميقة خصوصاً تلك التي تتعلق بالأسرة كونها الركيزة الأساسية في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي فيعكس ذلك أهمية التواصل الأسري وأن العلاقات الأسرية الجيدة توفر الحماية ضد الانحرافات التي قد تحدث نتيجة للضغوطات المختلفة، أما بالنسبة لإجابات المبحوثين على الفقرة رقم (1) فإن الباحثة تفسر بطء الإجراءات القانونية أو المماثلة بها في المعاملات القانونية مما يؤدي إلى تراجع الثقة في النظام القضائي، وقد يؤدي ذلك إلى تعقيدات وقيود قانونية أو سياسية وبالتالي تؤثر على فعالية القانون مما يؤدي في بعض الأحيان إلى لجوء الأفراد إلى وسائل بديلة لحل النزاعات مثل الإصلاح العشائري الذي يختصر عليهم الوقت والجهد في إصدار الحكم مما يعزز ثقافة العدالة غير الرسمية في المحافظة، بينما نرى من خلال إجابات المبحوثين على الفقرة رقم (5) أن وسائل الإعلام في محافظة بيت لحم لا تؤثر بشكل كبير على سلوكيات العنف مقارنة بعوامل أخرى رغم الازدياد الكبير الذي تشهده المحافظة بشكل خاص والمناطق الفلسطينية بشكل عام في استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية وغيرها ولكن بحسب ما تم رصده من العينة فإن تأثيرها أقل كونها تركز في بعض الأحيان

على نقل الأحداث السياسية والاجتماعية مما يعزز الانتباه نحو قضايا أخرى كالاحتلال والصراعات الوطنية.

3.1.2.4 السؤال الفرعي الثالث المتفرع من السؤال الأول: ما تطبيقات الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم ؟

للإجابة عن هذا السؤال حسب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للعينة الواحدة، والنتائج مبينة في جدول رقم (4 - 4)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الثالث تطبيقات الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم.

جدول رقم (4-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال تطبيقات الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	المستوى
1	1	العقوبات الجزائية تجعل الفرد حريصاً على عدم مخالفة قيم المجتمع	3.64	0.88	73%	مرتفعة
2	7	انتشار الأجهزة الأمنية	3.62	0.96	72%	مرتفعة
3	2	وجود الانضباط الداخلي المتمثل بضمير الفرد	3.59	0.86	72%	مرتفعة
4	3	أرى أن الوعي المجتمعي حول السلم الأهلي ضعيف	3.48	0.89	70%	مرتفعة
5	8	الالتزام بالضوابط الأسرية	3.48	0.88	70%	مرتفعة
6	6	الالتزام بالأعراف المجتمعية	3.47	0.85	69%	مرتفعة
7	10	التعاون مع أجهزة تطبيق القانون	3.45	0.92	69%	مرتفعة
8	5	الخوف من العقوبات	3.36	0.94	67%	متوسطة
9	9	احصائيات الجريمة غير الدقيقة	3.23	0.92	65%	متوسطة
10	4	الالتزام بتطبيق القانون	3.22	0.94	64%	متوسطة
		متوسط الدرجة الكلية للمجال	3.45	0.54	69%	مرتفعة

أقصى درجة للاستجابة 5 درجات

يوضح جدول رقم (4 - 4) أن متوسط الدرجة الكلية للمجال الثالث " تطبيقات الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم من وجهة العينة بلغ (3.45)، وبانحراف معياري (0.54)، وبنسبة مئوية (69%) جاء بمستوى مرتفع، وقد جاءت أعلى الفقرات الفقرة رقم (1): "العقوبات الجزائية تجعل الفرد حريصاً على عدم مخالفة قيم المجتمع"، بمتوسط حسابي (3.64)، وبنسبة مئوية (73%). الفقرة رقم (7) " انتشار الأجهزة الأمنية"، بمتوسط حسابي (3.62)، وبنسبة مئوية (72%). بينما كانت أقل المتوسطات الحسابية الفقرة رقم (4) " الالتزام بتطبيق القانون"، بمتوسط حسابي (3.22)، وبنسبة مئوية (64%). انفتحت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة حمدان (2023) التي تؤكد أن هناك تراخي قد يكون غير مقصود من قبل أجهزة انفاذ القانون يعود إلى عدة أسباب أحدها الاحتلال والضغط التي يفرضها على الأجهزة الأمنية عند تطبيق القانون. ولم تختلف هذه النتيجة مع أي من نتائج الدراسات السابقة لعدم تناولها متغير الدراسة الحالي.

تفسر نظرية الصراع الاجتماعي هذه النتيجة بأن الأجهزة الأمنية والعقوبات الجزائية قد تستخدم أحياناً من قبل السلطة السياسية أو القوى الاجتماعية الأخرى كوسيلة للسيطرة على الفئات الضعيفة أو المستضعفة في المجتمع، كما أنه وبحسب نظرية الصراع قد لا يكون الالتزام بالقانون دائماً نابغاً من قناعة المجتمع به، بل قد يكون نتيجة لفرض القوة والسيطرة.

يتبين من النتيجة السابقة أن هناك درجة من الفاعلية في تطبيق أدوات الضبط الاجتماعي في المحافظة سواء من خلال العقوبات الجزائية أو انتشار الأجهزة الأمنية، ويمكن تفسير هذا المستوى المرتفع من التطبيق على أنه ناتج عن أهمية الحفاظ على النظام الاجتماعي في مجتمع محافظة بيت لحم الذي يواجه بعض التحديات التي تتعلق بالأمن والاستقرار، أما بالنسبة للفقرة المتعلقة بالعقوبات الجزائية فهي الأعلى مما يعكس أن العقوبات القانونية الرادعة تلعب دوراً مهماً في فرض الانضباط في المجتمع وبحسب محافظة بيت لحم قد يكون لطبيعة البيئة العشائرية فيها دوراً في تعزيز القيم الاجتماعية والعقوبات الجزائية قد تكون أداة فعالة لضمان احترام هذه القيم، أما الفقرة التي تتعلق بانتشار الأجهزة الأمنية فإنها أيضاً حصلت على متوسط مرتفع وهذا يمكن أن يكون ناتج عن الدور البارز للأجهزة الأمنية أيضاً حصلت على متوسط مرتفع وهذا يمكن أن يكون ناتج عن الدور الكبير للأجهزة الأمنية في محافظة بيت لحم، فوجود أمني ملحوظ قد يعزز الشعور بالأمان في المجتمع ويساهم في تقوية تطبيق الضبط الاجتماعي، أما بالنسبة للفقرة رقم (4) فقد جاءت في المرتبة الأقل

وقد يعود السبب في ذلك إلى وجود بعض التحديات أو الفجوات في تنفيذ القوانين بشكل موحد أو في وجود ممارسات تقليدية قد تضعف من فاعلية تطبيق القانون على أرض الواقع مثل الأوضاع السياسية وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق، وضعف القوانين وقدمها وربما أيضاً يعود السبب لاعتماد المحافظة على التقاليد العشائرية والقيم المجتمعية التي تؤثر في كيفية تطبيق القانون وفرضه بشكل عملي.

2.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما واقع السلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي، والترتيب لاستجابات المبحوثين على مقياس واقع السلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم ، كما يوضحها جدول رقم (4 - 5).

جدول رقم (4 - 5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس واقع السلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة
1	2	العوامل المؤثرة في السلم الأهلي في محافظة بيت لحم	3.93	0.53	79%	مرتفعة
2	3	تحديات تواجه تحقيق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم	3.68	0.65	74%	مرتفعة
3	1	مستوى تحقق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم (بحسب مؤشر فلسطين للسلم الأهلي)	3.48	0.48	70%	مرتفعة
		متوسط الدرجة الكلية	3.70	0.44	74%	مرتفعة

أقصى درجة للاستجابة 5 درجات

يوضح جدول رقم (4 - 5) أن متوسط الدرجة الكلية واقع السلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم من وجهة العينة بلغ (3.70)، وانحراف معياري

(0.44)، وبنسبة مئوية (74%) بمستوى مرتفع، وقد جاءت أعلى المحاور المحور الثاني: "العوامل المؤثرة في السلم الأهلي في محافظة بيت لحم"، بمتوسط حسابي (3.93)، وبنسبة مئوية (79%) المحور الثالث: "تحديات تواجه تحقيق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم" بمتوسط حسابي (3.68)، وبنسبة مئوية (74%) بينما كانت أقل المتوسطات الحسابية المحور رقم (1) "مستوى تحقق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم (بحسب مؤشر فلسطين للسلم الأهلي)، بمتوسط حسابي (4.48)، وبنسبة مئوية (70%).

تفسر نظرية البنائية الوظيفية النتيجة السابقة في سياق السلم الأهلي والنتائج التي تم التوصل لها أن المجتمع يتكون من عدة مؤسسات اجتماعية، مثل العشائر، والأجهزة الأمنية، والإصلاح، والقضاء، عندما تعمل هذه المؤسسات معاً بتناغم وفعالية، فإنها تساهم في تحقيق استقرار المجتمع والسلم الأهلي. ولكن إذا كانت هناك مشاكل في أداء أي من هذه المؤسسات (على سبيل المثال، ضعف التنسيق بين العشائر والأجهزة الأمنية)، فإن ذلك يؤدي إلى تحديات في تحقيق السلم الأهلي، فالبنائية الوظيفية تنظر إلى المجتمع كنظام مكون من أجزاء مترابطة كل منها يؤدي وظيفة محددة تساهم في استقرار النظام الاجتماعي بشكل عام.

أن العلاقات العشائرية قد تساهم في حل النزاعات بشكل غير رسمي وتحقيق نوع من التوازن بين أفراد المجتمع في محافظة بيت لحم فتعتبر هذه الأنواع من التعاون والتسوية الودية من العوامل الأكثر تأثيراً في تعزيز السلم الأهلي وبالتالي تصنيف المحور الثاني بأعلى متوسط، ويمكننا أيضاً الحديث عن بعض الخصائص الاجتماعية والثقافية التي تخص مجتمع بيت لحم مثل وجود الصراعات السياسية والأزمات الاقتصادية التي تشكل عبئاً على تحقيق السلم الأهلي كذلك يمكن تفسير المتوسط الأقل في المحور المتعلق بمستوى تحقق السلم الأهلي بوجود فجوة بين التوقعات والواقع ربما تتمثل في اختلافات بين رؤية المجتمع للأمن وبين الواقع الذي يعيشه مثل تواجد الانقسامات العشائرية رغم أن المجتمع المحلي في بيت لحم يعتمد بشكل كبير على العوامل العشائرية والتعاون بين المؤسسات والجهود الأمنية في تعزيز السلم الأهلي.

1.2.2.4 السؤال الفرعي الأول المتفرع من السؤال الثاني: ما مستوى تحقق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم (بحسب مؤشر فلسطين للسلم الأهلي) من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال حسب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي، والترتيب لاستجابات المبحوثين على مقياس مستوى تحقق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم (بحسب مؤشر فلسطين للسلم الأهلي) من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم، كما يوضحها جدول رقم (4 - 6).

جدول رقم (4 - 6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس مستوى تحقق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم (بحسب مؤشر فلسطين للسلم الأهلي) من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة
1	2	التعاون مع رجال الإصلاح في حل أي مشكلة	3.93	0.80	79%	مرتفعة
2	3	سرعة توجه الأجهزة الأمنية لمكان الحدث	3.82	0.90	76%	مرتفعة
3	1	اهتمام الحكومة الفلسطينية تجاه مبادرات السلم الأهلي	3.80	0.83	76%	مرتفعة
4	5	الاعتداء على الأملاك العامة أو الخاصة	3.53	0.89	71%	مرتفعة
5	7	انتشار ظاهرة المخدرات	3.51	0.96	70%	مرتفعة
6	6	انتشار حالات العنف ضد النساء	3.48	0.94	70%	مرتفعة
7	4	تحقيق الأهداف الذاتية	3.45	0.81	69%	مرتفعة
8	10	انتشار الفلتان الأمني	3.25	1.06	65%	متوسطة
9	8	ارتفاع حالات القتل العمد	3.09	1.12	62%	متوسطة
10	9	ارتفاع حالات القتل غير العمد	2.92	1.03	58%	متوسطة
		متوسط الدرجة الكلية للمجال	3.48	0.48	70%	مرتفعة

أقصى درجة للاستجابة 5 درجات

يوضح جدول رقم (4-6) أن متوسط الدرجة الكلية للمجال مستوى تحقق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم (بحسب مؤشر فلسطين للسلم الأهلي) من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم من وجهة العينة بلغ (3.48)، وبانحراف معياري (0.48)، وبنسبة مئوية (70%) بمستوى مرتفع، وقد جاءت أعلى الفقرات الفقرة رقم (2) "التعاون مع رجال الإصلاح في حل أي مشكلة" بمتوسط حسابي (3.93)، وبنسبة مئوية (79%) والفقرة رقم (3) "سرعة توجه الأجهزة الأمنية لمكان الحدث" بمتوسط حسابي (3.82)، وبنسبة مئوية (76%) بينما كانت أقل المتوسطات الحسابية الفقرة رقم (9) "ارتفاع حالات القتل غير العمد، بمتوسط حسابي (2.92)، وبنسبة مئوية (58%)".

انفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة درعاوي (2018) التي تؤكد على أهمية التنسيق بين الأجهزة الأمنية ورجال العشائر يساعد على إنجاح المهمة وتحقيق السلم الأهلي. ولم تختلف النتيجة السابقة مع أي من نتائج الدراسات السابقة لعدم تناولها متغير الدراسة الحالي.

تفسر نظرية التفاعل الرمزي التفاعلات اليومية بين الأفراد والمجموعات في المجتمع وكيف تؤثر هذه التفاعلات على تشكيل الواقع الاجتماعي، من خلال هذه النتيجة يمكن تفسير النقاط المرتفعة مثل "التعاون مع رجال الإصلاح في حل أي مشكلة" و"سرعة توجه الأجهزة الأمنية لمكان الحدث" على أنها تعكس تفاعلات إيجابية وبناءة بين الأفراد العاملين في مجال الأمن والإصلاح العشائري حيث أن هؤلاء الأفراد يتفاعلون ويتعاونون بشكل فعال لحل المشكلات، مما يعزز السلم الأهلي ويعكس روح التعاون، بينما الفقرة التي تسجل أقل درجة مثل "ارتفاع حالات القتل غير العمد"، فهي قد تشير إلى مشاكل اجتماعية أعمق تتعلق بالظروف المجتمعية مثل التوترات بين الأفراد أو العائلات، والتي يمكن أن تتسبب في نتائج سلبية مثل العنف هذه الحالة قد تعكس نقصاً في التفاعل الإيجابي أو التعاون بين الأطراف.

أن التفاعلات بين العائلات والعشائر في محافظة بيت لحم تلعب دوراً كبيراً في العلاقات اليومية، يعمل رجال الإصلاح على حل المشاكل الاجتماعية والمشاجرات العائلية بطرق تتوافق مع القيم الاجتماعية السائدة حيث يتم التواصل مع محافظ المحافظة لتنسيق آلية التدخل وحل الخلاف وعمل ترتيبات وقائية في المجتمع لحفظ الأمن العام. وهذا يعزز من مبدأ الصلح الاجتماعي ويقلل من احتمالات التصعيد إلى عنف أو قضايا قانونية معقدة، كما أن استجابة الأجهزة الأمنية السريعة مؤشراً على قدرتها على السيطرة على الوضع الأمني والحفاظ على الأمن رغم أن بيت لحم منطقة تشهد توترات أمنية بسبب الاحتلال والضغوط السياسية والاجتماعية. أما بالنسبة لفقرة ارتفاع حالات القتل غير العمد فإن الباحثة ترى أنه إذا كانت القيم العشائرية تدعو عادة إلى حماية "الشرف" وحل المشاكل داخل العائلة أو العشيرة، فإن القتل غير العمد قد يحدث عندما يفشل الأفراد أو العشائر في

حل خلافاتهم بطريقة سلمية. يمكن أن يؤدي هذا النوع من العنف إلى انقسامات داخل المجتمع، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي، في بعض الحالات، قد تكون المحاكم العشائرية أو التدخلات الأمنية هي الحلول المتاحة، لكن فشل هذه الآليات في حل النزاعات بسرعة أو بفعالية قد يؤدي إلى زيادة مثل هذه الحالات.

4.2.2.2 السؤال الفرعي الثاني المتفرع من السؤال الثاني: ما العوامل المؤثرة في السلم الأهلي في

محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال حسب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للعينات الواحدة، والنتائج مبينة في جدول رقم (4 - 7)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الثاني العوامل المؤثرة في السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم

جدول رقم (4 - 7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال العوامل المؤثرة في السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	المستوى
1	6	أخذ الحق باليد دون الرجوع للقانون يزيد من الصراع	4.09	1.02	82%	مرتفعة
2	7	انتشار فوضى السلاح يحد من السلم الأهلي	4.07	1.01	81%	مرتفعة
3	8	وجود الصلح العشائري يعزز السلم الأهلي	4.01	0.90	80%	مرتفعة
4	4	الحواجز الأمنية الإسرائيلية تحد من تحقيق السلم الأهلي	3.95	0.89	79%	مرتفعة
5	3	انتشار الفلتان الأمني يؤثر سلباً في تحقيق السلم الأهلي	3.92	0.98	78%	مرتفعة
6	9	تقديم بعض الأشخاص للمصلحة الشخصية على المصلحة العامة يضعف السلم الأهلي	3.92	0.92	78%	مرتفعة
7	5	التسامح الديني بين المواطنين ينشر السلم بينهم	3.91	0.93	78%	مرتفعة
8	10	التنسيق بين الإصلاح العشائري والأجهزة الأمنية يؤثر في مدى تحقيق السلم الأهلي	3.82	1.02	76%	مرتفعة
9	1	النزاعات الفردية تقلل من تحقيق السلم الأهلي	3.80	0.86	76%	مرتفعة
10	2	شعور الفرد بإحساس العدالة يشكل نظام اجتماعي ودي	3.76	0.91	75%	مرتفعة
		متوسط الدرجة الكلية للمجال	3.93	0.53	79%	مرتفعة

أقصى درجة للاستجابة 5 درجات

يوضح جدول رقم(4 - 7) أن متوسط الدرجة الكلية للمجال الثاني " العوامل المؤثرة في السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم من وجهة العينة بلغ (3.76)، وانحراف معياري (0.91)، وبنسبة مئوية (79%) جاء بمستوى مرتفع، وقد جاءت أعلى الفقرات الفقرة رقم (6): " أخذ الحق باليد دون الرجوع للقانون يزيد من الصراع "، بمتوسط حسابي (4.09)، وبنسبة مئوية (82%). الفقرة رقم (7) " انتشار فوضى السلاح يحد من السلم الأهلي "، بمتوسط حسابي (4.07)، وبنسبة مئوية (81%). بينما كانت أقل المتوسطات الحسابية الفقرة رقم (2) " شعور الفرد بإحساس العدالة يشكل نظام اجتماعي ودي"، بمتوسط حسابي (3.76)، وبنسبة مئوية (75%).

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة حمدان (2023) التي تؤكد على أن انتشار السلاح وسوء استخدامه في مناطق مختلفة من الضفة الغربية يؤدي إلى حدوث جرائم ومشاجرات. ولم تختلف النتيجة السابقة مع أي من نتائج الدراسات السابقة لعدم تناولها متغير الدراسة الحالي.

تفسر نظرية التفاعل الرمزي هذه النتيجة بأن الأفراد قد تكون لديهم قيم مشتركة تحثهم على الاعتماد على المؤسسات الرسمية (مثل القضاء والشرطة) بدلاً من التصرف الفردي، مما يعزز من الاستقرار الاجتماعي. في حالة أخذ الحق باليد أو استخدام السلاح يحدث تشويش في المعاني الاجتماعية للقانون والعدالة، مما يزيد من الصراع وتفكك التفاعلات الاجتماعية، وعندما يشعر الأفراد أن العدالة غير متوفرة أو أن المعايير الاجتماعية غير عادلة، يتأثر السلوك الاجتماعي بشكل كبير، وقد يعكس متوسط الحسابات المنخفض في الفقرة رقم (2) أن الأفراد في هذه العينة قد لا يشعرون دائماً بأن إحساس العدالة هو قيمة مشتركة واضحة رغم أهميته، أو أن التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والمجتمع لا يعزز بالقدر الكافي العدالة الاجتماعية بشكل يومي أو قد لا يكون متسقاً أو قوياً بما يكفي بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى التوترات في التفاعلات بين الأفراد وتراجع الاستقرار الاجتماعي.

عندما لا تتمكن المؤسسات الأمنية أو القضائية من فرض القانون بشكل فعال، تزداد النزاعات والتوترات، ويأخذ الأفراد القانون بيدهم، وبالتالي هذا يؤدي إلى زيادة الصراعات والتفكك الاجتماعي، وهو ما يعزز من الفلتان الأمني وفوضى السلاح أيضاً تأثير العشائرية في حل النزاعات يمكن تفسيره في سياق فشل المؤسسات الرسمية في فرض النظام والعدالة، مما يدفع المجتمع المحلي للرجوع إلى الأعراف العشائرية.

ترى الباحثة أن الفقرة رقم (6) تمثل مؤشراً قوياً على وعي الأفراد في محافظة بيت لحم بأهمية سيادة القانون في الحفاظ على السلم الأهلي، كما نستنتج أن التصرفات الفردية التي تتجاوز القانون مثل أخذ الحق باليد تؤدي إلى تفاقم الصراعات وتزيد من تهديد السلم الأهلي وربما يعود ذلك إلى الواقع الذي تعانيه المحافظة من بعض حالات الفلتان الأمني وتعدد الوساطات العشائرية التي في بعض الأحيان قد تتجاوز القانون، وبالنظر إلى نتيجة الفقرة رقم (7) ترى الباحثة أن محافظة بيت لحم تشهد في بعض الفترات حالات من التوتر الأمني بسبب ظروف سياسية وأمنية معقدة والتي تؤدي إلى انتشار السلاح بشكل غير قانوني في المحافظة وبعض المناطق الفلسطينية بشكل عام مما يسهم في تصاعد النزاعات ويزيد من احتمالية التصعيدات الأمنية، أما بالنسبة للفقرة رقم (2) فإن النسبة (75%) تعتبر نسبة مرتفعة نسبياً، لكنها أقل من نتائج الفقرات الأخرى، مما قد يشير إلى أن هناك بعض التباين في تقدير الدور الذي تلعبه العدالة في بناء التماسك الاجتماعي وفي بعض الحالات، قد يكون لدى أفراد العينة شكوك حول مدى فعالية تطبيق العدالة في المجتمع المحلي، أو قد يعتقدون أن ممارسات الوساطة العشائرية قد تكون أكثر تأثيراً في بعض السياقات من العدالة الرسمية.

3.2.2.4 السؤال الفرعي الثالث المتفرع من السؤال الثاني: ما أهم تحديات تواجه تحقيق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للعينة الواحدة، والنتائج مبينة في جدول رقم (4 - 8)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الثالث أهم تحديات تواجه تحقيق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم

جدول رقم (4-8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات أهم تحديات تواجه تحقيق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	المستوى
1	10	التساهل في تطبيق العقوبة (عدم متابعة تطبيق العقوبة)	3.84	0.92	77%	مرتفعة
2	6	استخدام النفوذ لتحقيق غايات شخصية	3.82	0.98	76%	مرتفعة
3	7	انتشار السلاح الغير قانوني	3.80	1.02	76%	مرتفعة
4	8	تضارب الأدوار في بعض الأحيان بين القانون والصلح العشائري	3.76	0.90	75%	مرتفعة
5	9	غياب ثقافة الحوار	3.76	0.94	75%	مرتفعة
6	1	حالة الفلتان الأمني	3.72	1.08	74%	مرتفعة
7	2	صعوبة تطبيق القانون	3.69	1.01	74%	مرتفعة
8	3	تعاطي المخدرات	3.58	1.11	72%	مرتفعة
9	5	عدم مواكبة القوانين لتغييرات الحياة	3.57	0.94	71%	مرتفعة
10	4	التمييز بين الذكور والإناث	3.30	1.10	66%	متوسطة
		متوسط الدرجة الكلية للمجال	3.68	0.65	74%	مرتفعة

أقصى درجة للاستجابة 5 درجات

يوضح جدول رقم (4 - 8) أن متوسط الدرجة الكلية للمجال الثالث " أهم تحديات تواجه تحقيق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم من وجهة العينة بلغ (3.68)، وانحراف معياري (0.65)، وبنسبة مئوية (74%) جاء بمستوى مرتفع، وقد جاءت أعلى الفقرات الفقرة رقم (10): "التساهل في تطبيق العقوبة (عدم متابعة تطبيق العقوبة)"، بمتوسط حسابي (3.84)، وبنسبة مئوية (77%). الفقرة رقم (6) "استخدام النفوذ لتحقيق غايات شخصية"، بمتوسط حسابي (3.82)، وبنسبة مئوية (76%). بينما كانت أقل المتوسطات الحسابية الفقرة رقم (4) " التمييز بين الذكور والإناث"، بمتوسط حسابي (3.30)، وبنسبة مئوية (66%).

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة درعاوي (2018) التي تؤكد أن وجود بعض الدخلاء الذين يأخذون الصلح العشائري كغطاء لهم دون امتلاكهم أي من المؤهلات والخبرات في الإصلاح والعرف العشائري فإن ذلك يؤثر على مسار الإصلاح في المجتمع ويعبث بحقوق الأفراد وبالتالي يؤثر سلباً

على تحقيق السلم الأهلي. ولم تختلف النتيجة السابقة مع أي من نتائج الدراسات السابقة لعدم تناولها متغير الدراسة الحالي.

تفسر نظرية التفاعل الرمزي هذه النتيجة بأنه قد يكون التمييز بين الذكور والإناث جزءاً من الرموز الثقافية التي يتم تمريرها عبر التفاعلات اليومية في الأسرة أو المجتمع. يمكن أن يؤدي التمييز الجندي إلى تكوين معايير اجتماعية غير متوازنة حيث يُنظر إلى الرجال على أنهم أكثر قدرة على اتخاذ القرارات وتحقيق السلطة، بينما يُهمش دور النساء في هذه العملية، كذلك استخدام النفوذ لتحقيق غايات شخصية قد يكون جزءاً من التفاعلات الاجتماعية التي تساهم في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي القائم على العلاقات الشخصية وليس على القوانين العادلة، مما يعزز من الفساد و عدم الشفافية في المجتمع.

أن محافظة بيت لحم وهي جزء من الأراضي الفلسطينية التي تواجه تحديات سياسية وأمنية كبيرة بسبب الاحتلال والنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي المستمر، هذه الظروف تجعل المؤسسات الرسمية أضعف في فرض النظام وحماية السلم الأهلي، وفي بعض الحالات قد يكون التساهل في تطبيق العقوبات ناتجاً عن الضغوط السياسية أو القيود الأمنية المفروضة على السلطة المحلية أو نقص في الموارد والقدرة على فرض القانون وربما أيضاً تأثير الوساطات العشائرية التي قد تعطي الأولوية للمصالح العائلية على حساب تطبيق العدالة، أما بالنسبة للفقرة رقم (6) فإنه قد تؤدي الوساطات العشائرية إلى تفضيل المصالح العائلية أو القبلية على حساب العدالة الرسمية، مما يسهم في التساهل في تطبيق العقوبات أو استخدام النفوذ لتحقيق غايات شخصية ويزيد من فقدان الثقة في المؤسسات الرسمية وفي ذات السياق قد تكون العشائرية عاملاً يعزز من تحديات السلم الأهلي، خصوصاً إذا كانت تُستخدم لتجاوز الإجراءات القانونية، الفقرة رقم (4) "التمييز بين الذكور والإناث" فإنه على الرغم من أن التمييز بين الذكور والإناث قد حصل على أقل درجة من الاهتمام في هذه الدراسة، إلا أن الظروف الاجتماعية في بيت لحم كباقي المجتمعات الفلسطينية، قد تشهد بعض القيود على النساء في المشاركة في الحوار المجتمعي أو حل النزاعات بشكل فعال، هذا قد يقلل من فرص تحسين السلم الأهلي إذا لم يتم ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع بشكل متساوٍ.

3.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الاهلي من

وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال حسب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي، والترتيب لاستجابات المبحوثين على مقياس دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم ، كما يوضحها جدول رقم(4 - 9).

جدول رقم (4 - 9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعديا

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة
1	1	دور الضبط الاجتماعي الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم	3.79	0.59	76%	مرتفعة
2	2	دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم	3.63	0.57	73%	مرتفعة
		متوسط الدرجة الكلية	3.72	0.55	74%	مرتفعة

أقصى درجة للاستجابة 5 درجات

يوضح جدول رقم (4-9) أن متوسط الدرجة الكلية دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم من وجهة العينة بلغ (3.79)، وانحراف معياري (0.59)، ونسبة مئوية (76%) بمستوى مرتفع، وقد جاءت أعلى المحاور المحور الاول : " دور الضبط الاجتماعي الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم "، بمتوسط حسابي (3.79)، ونسبة مئوية (76%) المحور الثاني : " دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم " بمتوسط حسابي (3.63)، ونسبة مئوية (73%) .

تفسر نظرية الضبط الاجتماعي في ظل النتيجة السابقة أن الضبط الاجتماعي الرسمي (مثل تطبيق القانون من قبل الشرطة والمؤسسات القضائية) يتمتع بدور أكبر في تحقيق السلم الأهلي مقارنة بالضبط غير الرسمي (مثل العشائر والعادات المجتمعية) وهذا يتوافق مع مضمون النظرية الذي يفترض أن وجود مؤسسات قانونية رسمية قوية يساهم في تعزيز النظام الاجتماعي والحفاظ على السلم

الأهلي في المقابل، الضبط الاجتماعي غير الرسمي (مثل العادات العشائرية) يُعتبر أقل تأثيراً من حيث القدرة على فرض السلم الأهلي، مما يعكس أن المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على الضبط العشائري قد تواجه تحديات في تطبيق النظام عندما تكون النزاعات معقدة أو عندما تتطلب تدخلاً رسمياً.

يتبين من خلال النتيجة السابقة إلى أن الضبط الاجتماعي الرسمي له دور رئيسي في تعزيز السلم الأهلي في محافظة بيت لحم، حيث حصل على تقييم أعلى من الضبط الاجتماعي غير الرسمي وهذا يشير إلى أن المؤسسات الرسمية (مثل القضاء والشرطة) تُعتبر ذات أهمية كبيرة في الحفاظ على النظام رغم التحديات التي قد تواجهها حيث تقوم بدورها بالتعاون مع الجهات والسلطات المختصة كالتواصل مع مكتب المحافظ لتسهيل المهام وسريانها، بالمقابل تلعب العلاقات العشائرية دوراً بارزاً في معالجة النزاعات المحلية وحفظ النظام، ومع ذلك، فإن هذا الدور يعتمد بشكل كبير على العادات والتقاليد والوساطات العائلية بدلاً من الإجراءات القانونية الرسمية. من الممكن أن يكون الضبط العشائري أقل تأثيراً عندما تتداخل مع الضغوط السياسية والاقتصادية أو عندما تكون هناك تحديات في تفعيل آليات الوساطة بين العشائر.

ويتفرع من السؤال الثالث الاسئلة الآتية:

1.3.2.4 السؤال الفرعي الأول المتفرع من السؤال الثالث: ما دور الضبط الاجتماعي الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال حسب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي، والترتيب لاستجابات المبحوثين على مقياس دور الضبط الاجتماعي الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم ، كما يوضحها جدول رقم (4 - 10).

جدول رقم (4- 10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس دور الضبط الاجتماعي الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعديا

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة
1	9	تعزيز دور المؤسسات الأمنية أو الدينية أو المدنية أو الثقافية التي تحقق السلم الأهلي في المجتمع	4.04	0.88	81%	مرتفعة
2	1	الإسراع في التدخل عند الإبلاغ عن جريمة	3.87	0.77	77%	مرتفعة
3	10	نشر القوات الأمنية يحد من حدية الصراع	3.87	0.77	77%	مرتفعة
4	2	الحد من التصادم بين الأطراف المتصارعة	3.82	0.89	76%	مرتفعة
5	8	حماية التماسك الاجتماعي	3.80	0.87	76%	مرتفعة
6	5	الاهتمام في تنفيذ الإجراءات القانونية	3.76	0.91	75%	مرتفعة
7	7	متابعة تطبيق الأحكام القانونية الصادرة بحق الأفراد المعتدين	3.74	0.87	75%	مرتفعة
8	6	حماية المواطنين وممتلكاتهم	3.69	0.86	74%	مرتفعة
9	4	وجود تنسيق بين المؤسسات الأهلية والمؤسسات الرسمية ضعيف	3.66	0.91	73%	مرتفعة
10	3	التصدي للأفراد الخارجين عن القانون	3.57	0.90	71%	مرتفعة
متوسط الدرجة الكلية للمجال						
			3.79	0.59	76%	مرتفعة

أقصى درجة للاستجابة 5 درجات

يوضح جدول رقم (4- 10) أن متوسط الدرجة الكلية للمجال دور الضبط الاجتماعي الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم من وجهة العينة بلغ (3.79)، وبانحراف معياري (0.59)، وبنسبة مئوية (76%) بمستوى مرتفع، وقد جاءت أعلى الفقرات الفقرة رقم (9): " تعزيز دور المؤسسات الأمنية أو الدينية أو المدنية أو الثقافية التي تحقق السلم الأهلي في المجتمع "، بمتوسط حسابي (4.04)، وبنسبة مئوية (81%) والفقرة رقم (1): " الإسراع في التدخل عند الإبلاغ عن جريمة " بمتوسط حسابي (3.87)، وبنسبة مئوية (77%) بينما كانت أقل المتوسطات الحسابية الفقرة رقم (3) " التصدي للأفراد الخارجين عن القانون ، بمتوسط حسابي (3.57)، وبنسبة مئوية (71%).

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة درعاوي (2018) التي تؤكد أن الهدف الرئيسي للإصلاح العشائري والقضاء النظامي هو الحفاظ على السلم الأهلي والمجتمعي لذلك مثلاً عند وقوع جريمة قتل فإن الجهات الرسمية مثل الشرطة تلجأ إلى رجال الإصلاح العشائري لتهدئة الأوضاع بين المتخاصمين واتخاذ بعض الإجراءات بين المتخاصمين للحفاظ على الأمن والسلم ذلك إلى أن يتسنى للجهات الرسمية أن تأخذ وقتها وتصدر الأحكام والإجراءات اللازمة، كذلك أكدت الدراسة أن رجال الإصلاح في أغلب الأحيان عند تبليغهم بوقوع جريمة أو نزاع فإنهم يتجهون إلى الموقع مباشرة حتى دون تكليف أو طلب من أي جهة وذلك للحفاظ على الأمن والسلم، واتفقت نتيجة دراسة سليمان (2011) والتي تؤكد أن السرعة في الكشف عن الجريمة ليس فقط لمهارة ضباط وأفراد المؤسسة الشرطية، وإنما لتعاون ومساندة المواطنين ولثقتهم بالمؤسسة الشرطية، وفي الوقت نفسه القضاء على حالة الفوضى والفلتان الأمني اللتان اعتمت بعد الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية، فقد أوقفت مجموعة من التهديدات، مثل إطلاق النار وحياسة الأسلحة، المفترقات، السيارات المسروقة، وانعكاس كل ذلك على تهديد النسيج الاجتماعي والاقتصادي وأمن وأمان الأفراد. واختلفت مع نتيجة دراسة البرغوثي (2019) التي تؤكد أن الإصلاح والقضاء العشائري ساهم بشكل كبير في منع ردود الأفعال التي تؤدي إلى الصراع وذلك من خلال التدخل السريع والمباشر لرجال الإصلاح.

تفسر نظرية الضبط الاجتماعي هذه النتيجة بوجود روابط اجتماعية قوية مع المجتمع (مثل الروابط الأسرية، العائلية، أو مع مؤسسات مثل الشرطة والإصلاح العشائري) يسهم في تقليل السلوك المنحرف فمثلاً الفقرة رقم (1) تتحدث حول "الإسراع في التدخل عند الإبلاغ عن جريمة" وهي تعكس أهمية الضبط الاجتماعي الرسمي، أي الاستجابة السريعة من قبل السلطات المعنية لمنع تفشي الجرائم. هذه الاستجابة السريعة تمثل أحد آليات الضبط الاجتماعي التي تساعد في الحد من الانحرافات، والفقرة رقم (3) التي تشير إلى "التصدي للأفراد الخارجين عن القانون" تعكس أيضاً تطبيق الضبط الاجتماعي، لكن مع وجود تحديات في التصدي للمنحرفين، وهو ما يبرز الصعوبات التي قد يواجهها المجتمع في تطبيق الضوابط عندما تكون الروابط المجتمعية (مثل العشائرية أو الثقة في الأجهزة الأمنية) ضعيفة أو غير متماسكة بما فيه الكفاية.

أن العاملين في الإصلاح العشائري والأمن في محافظة بيت لحم يعتبرون أن تكامل الأدوار بين المؤسسات المختلفة (أمنية، دينية، ومدنية) هو الباعل الأكثر أهمية في تحقيق السلم الأهلي وهذا قد يعكس الوعي بأهمية التنسيق بين الجهات المختلفة في المجتمع المحلي لتحقيق الأمان الاجتماعي

وتسهيل التفاعل بين الأفراد، أما بالنسبة للفقرة رقم (1) فإن نسبتها تشير إلى أن هناك إيماناً قوياً بأهمية الاستجابة السريعة من الجهات الأمنية عند وقوع الجرائم، هذا يشير إلى الوعي الكبير بين العاملين في محافظة بيت لحم بأهمية التحرك الفوري لضمان الأمن وتقليل آثار الجرائم وبالتالي يعزز ذلك الثقة في النظام الأمني ويسهم في حفظ السلم الأهلي، بينما تفسر الباحثة حصول الفقرة رقم (3) على أدنى متوسط حسابي أن هناك بعض التحديات أو القيود في التصدي الفعال للأفراد الخارجين عن القانون، قد تكون هذه التحديات مرتبطة بأمور عملية مثل نقص الموارد أو التعاون المحدود بين المؤسسات أو بسبب التعقيدات والتقسيمات الجغرافية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على محافظة بيت لحم والتي بموجبها يصعب على الأمن الوصول بسهولة إلى مناطق تعتبر تحت سيطرة الاحتلال وبالتالي تعتبر هذه المناطق ملجئ الإحتباء للأفراد المطلوبين والخارجين عن القانون.

2.3.2.4 السؤال الفرعي الثاني المتفرع من السؤال الثالث: ما دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للعينة الواحدة، والنتائج مبينة في جدول رقم (4-1)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الثاني دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم

جدول رقم(4-11)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعديا

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	المستوى
1	1	المحافظة على القيم الاجتماعية الإيجابية	3.88	0.82	78%	مرتفعة
2	9	يدفع الأفراد إلى تقبل الأحكام القانونية والعشائرية الصادرة بحقهم	3.71	0.78	74%	مرتفعة
3	10	التبعية القبلية تعزز إدارة الخلافات	3.71	0.89	74%	مرتفعة
4	8	يعزز الاتصال والتواصل بين أفراد المجتمع	3.68	0.85	74%	مرتفعة
5	2	تكيف سلوك الفرد مع قيم مجتمعه	3.67	0.82	73%	مرتفعة
6	3	يقي الأفراد من السلوكيات المنحرفة	3.60	0.86	72%	مرتفعة
7	4	يجبر الفرد على الانصياع للقيم المجتمعية	3.56	0.81	71%	مرتفعة
8	7	يهدب حالة التنافس الاجتماعية حتى لا تصل إلى حد الصراع	3.54	0.80	71%	مرتفعة
9	5	تسهيل الاندماج بين أفراد المجتمع	3.51	0.91	70%	مرتفعة
10	6	يضبط سلوك الأفراد عند وقوع الجرائم	3.45	0.84	69%	مرتفعة
		متوسط الدرجة الكلية للمجال	3.63	0.57	73%	مرتفعة

أقصى درجة للاستجابة 5 درجات

يوضح جدول رقم(4-11) أن متوسط الدرجة الكلية للمجال الثاني " دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم من وجهة العينة بلغ (3.63)، وبانحراف معياري (0.57)، وبنسبة مئوية (73%) جاء بمستوى مرتفع ، وقد جاءت أعلى الفقرات الفقرة رقم (1): "المحافظة على القيم الاجتماعية الإيجابية"، بمتوسط حسابي (3.88)، وبنسبة مئوية (78%).الفقرة رقم (9) " يدفع الأفراد إلى تقبل الأحكام القانونية والعشائرية الصادرة بحقهم"، بمتوسط حسابي (3.71)، وبنسبة مئوية (74%).بينما كانت أقل المتوسطات الحسابية الفقرة رقم (6) " يضبط سلوك الأفراد عند وقوع الجرائم"، بمتوسط حسابي (3.45)، وبنسبة مئوية (69%).

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الحسين (2009) التي تؤكد أن المجتمعات التي تتميز بسيادة الضبط الاجتماعي الأولي غير الرسمي فيها تسعى دائماً للمحافظة على العادات والتقاليد وتشجع على

القيم الاجتماعية الحسنة وتمتثل فيها. ولم تختلف النتيجة السابقة مع أي من نتائج الدراسات السابقة لعدم تناولها متغير الدراسة الحالي.

تفسر نظرية الردع وبحسب ما ظهر من نتائج الفقرات المختلفة أن مجتمع محافظة بيت لحم يعتمد على الردع الاجتماعي ووجود عقوبات غير رسمية مثل العزلة الاجتماعية أو فقدان مكانة الفرد داخل المجتمع والعشيرة، نظرية الردع يمكن أن تفسر النتائج بشكل جيد خاصةً عندما نتحدث عن كيفية تأثير الضبط الاجتماعي غير الرسمي في محافظة بيت لحم. ومع ذلك، في حالات الجرائم الكبيرة، قد يكون الردع الرسمي (القانوني) أكثر فعالية من الردع الاجتماعي غير الرسمي.

أن دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في تحقيق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري يعد مرتفعاً، وبحسب الفقرة رقم (1) نستنتج أن القيم الاجتماعية العشائرية في بيت لحم تعتبر أساساً في الحفاظ على النظام الاجتماعي وتساهم في تعزيز الانسجام المجتمعي، ويتضح لنا بموجب الفقرة رقم (9) أن الضبط الاجتماعي غير الرسمي في بيت لحم والذي يتمثل (التقاليد والعادات، الرقابة الاجتماعية، الأنظمة العشائرية وغيرها) تلعب دوراً كبيراً في تحفيز الأفراد على إلزامية قبول القرارات العشائرية والقانونية الصادرة بحقهم مهما كانت واحترامها مما يقلل من حدية النزاعات ويعزز السلم الأهلي، أما بالنظر إلى الفقرة رقم (6) فقد حصلت على أقل المتوسطات الحسابية وهذا يشير إلى وجود تحديات في قدرة الضبط الاجتماعي غير الرسمي على التعامل مع الجرائم بشكل فعال أو على فرض الانضباط في حالات الجرائم الكبرى وربما يعود ذلك إلى العديد من العوامل مثل ضعف تطبيق العقوبات العشائرية في بعض الحالات والأحيان.

2.4.2 السؤال الرابع: ما الفروق في مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم باختلاف المتغيرات الاتية: (الجنس، المؤهل العلمي، مكان السكن، العمر، سنوات الخبرة العملية، طبيعة العمل، قطاع العمل للأجهزة الأمنية)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضيات التالية

1.4.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات اجابات المبحوثين على مقياس مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم تعزى إلى متغير الجنس (ذكر، انثى).

وللتحقق من هذه الفرضية، استخدم اختبار ت لعينتين مستقلتين للكشف عن دلالة الفروق، كما يوضحها جدول رقم (4 - 12)

جدول رقم (4 - 12): حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت"؛ للكشف عن الفرق بين متوسطات درجات استجابات أفراد العينة على مقياس مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم تعزى إلى متغير الجنس (ذكر، انثى)

المجالات	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
واقع الضبط الاجتماعي	ذكر	3.58	0.41	0.705	0.482
	انثى	3.52	0.35		
واقع السلم الأهلي	ذكر	3.68	0.45	-1.084	0.280
	انثى	3.79	0.31		
دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي	ذكر	3.72	0.55	0.101	0.920
	انثى	3.71	0.50		

** دالة عند 0.01. * دالة عند 0.05.

يتضح من خلال جدول رقم (4 - 12) أن: قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من (0.05). لذلك تم قبول الفرضية الصفرية التي تدعي، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم تعزى إلى متغير الجنس (ذكر، انثى).

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة درعاوي (2018) التي تؤكد أنه لا يوجد فروق في استجابات الذكور والإناث على دور العرف العشائري في الحد من جرائم القتل في جنوب الضفة الغربية. واختلفت مع نتيجة دراسة ماكينزي ودي لي (2003) التي تؤكد أن هناك فوارق بين الذكور والإناث في استجاباتهم للروابط الاجتماعية وأن الروابط الاجتماعية تعمل كمثبط للسلوك الاجرامي عند الذكور أكثر منها عند النساء.

تفسر نظرية الدور الاجتماعي هذه النتيجة التي تشير إلى غياب الفروق في تقييم الضبط الاجتماعي والسلم الأهلي بين الذكور والإناث، تشير النظرية إلى أن الأفراد في المجتمع يتبنون أدواراً اجتماعية تتناسب مع جنسهم، ولكن مع تغيرات اجتماعية وثقافية يمكن أن تتغير هذه الأدوار وتتقارب بين الجنسين، حيث يتم توجيه الأفراد نحو قيم ومعايير مشتركة وتُشكل الأدوار الاجتماعية بطريقة تعزز من التعاون المتساوي بين الجنسين لتحقيق الاستقرار المجتمعي في المحافظة.

يتبين مما سبق بأنه لا يوجد فروق جوهريّة بين الرجال والنساء في كيفية تقييمهم للضبط الاجتماعي والسلم الأهلي في المحافظة، أي أن آراء العاملين في مجالات الأمن والإصلاح العشائري متشابهة إلى حد كبير بين الذكور والإناث فيما يتعلق موضوع الدراسة وقد يعود السبب في ذلك إلى وجود القيم الثقافية والاجتماعية المشتركة بين كلا الجنسين في بيت لحم حيث تقع مسؤولية ويتعاون الجميع من أجل تعزيز الاستقرار والحد من النزاعات، كما أن التغييرات في دور المرأة ومشاركتها في الأنشطة والمواضيع المختلفة جعل متغير الجنس عامل غير مؤثر بشكل رئيسي في كيفية فهم دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي.

2.4.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات اجابات المبحوثين على مقياس مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي وللتحقق من هذه الفرضية، استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو واضح في جدول رقم (4 - 13)

جدول رقم (4 - 13) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقا لمتغير المؤهل العلمي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المؤهل العلمي	
0.38	3.57	بكالوريوس فاقل	واقع الضبط الاجتماعي
0.55	3.75	دبلوم عالي	
0.37	3.49	ماجستير	
0.53	3.61	دكتوراه	
0.46	3.68	بكالوريوس فاقل	واقع السلم الأهلي
0.47	3.72	دبلوم عالي	
0.33	3.74	ماجستير	
0.48	3.87	دكتوراه	
0.52	3.64	بكالوريوس فاقل	دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي
0.76	4.03	دبلوم عالي	
0.41	3.87	ماجستير	
0.45	3.47	دكتوراه	

جدول رقم (4-14) : نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمقارنة المتوسطات الحسابية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
واقع الضبط الاجتماعي	داخل المجموعات	0.942	3	0.314	1.923	0.127
	بين المجموعات	31.684	194	0.163		
	المجموع	32.626	197			
واقع السلم الأهلي	داخل المجموعات	0.290	3	0.097	0.495	0.686
	بين المجموعات	37.802	194	0.195		
	المجموع	38.091	197			
دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي	داخل المجموعات	0.994	3	0.333	1.432	0.143
	بين المجموعات	54.524	194	0.281		
	المجموع	55.517	197			

** دالة عند 0.01 * دالة عند 0.05.

يتضح من خلال جدول رقم(4 - 14) أن: قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من (0.05). لذلك تم قبول الفرضية الصفرية التي تدعي، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة خطاطبة (2013) التي تؤكد أنه لا توجد فروق إحصائية بين متوسطات المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين. واختلفت مع نتيجة دراسة سليمان (2011) التي تؤكد على وجود علاقة في آراء المبحوثين في دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

تفسر نظرية العقل الجمعي هذه النتيجة بأن وجود القيم الثقافية والعشائرية في العقل الجمعي لدى الأفراد في محافظة بيت لحم يجعله يتجاوز الفروقات الفردية فإن الأفراد سواء كانوا من ذوي المؤهلات العلمية العالية أو المنخفضة يشتركون في نفس الوعي والاتفاق الجمعي الذي يعزز من الفهم المشترك حول أهمية الحفاظ على السلم الأهلي والامتثال للأحكام العشائرية، مما يجعل تأثير المؤهل العلمي ضعيفاً في تشكيل هذه القيم المشتركة، كون العقل الجمعي في بيت لحم يعزز قيماً ثابتة تتعلق بالاستقرار الاجتماعي وحل النزاعات عبر الوسائل التقليدية.

يتبين مما سبق أن وجود وتأثير العوامل الثقافية والعشائرية المترسخة لدى الأفراد في محافظة بيت لحم أقوى من المستويات التعليمية في التأثير على تقييم الأفراد لدور الضبط الاجتماعي والسلم الأهلي، فتقييم دور الضبط الاجتماعي لا يعتمد على الدرجة الأكاديمية للفرد بقدر ما يعتمد على التجربة العملية وفهمه للقيم العشائرية والحاجة المجتمعية لتحقيق السلم الأهلي.

3.4.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات اجابات المبحوثين على مقياس مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير مكان السكن وللتحقق من هذه الفرضية، استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو مبين في جدول رقم (4 - 15)

جدول رقم (4 - 15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير مكان السكن

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مكان السكن	
0.37	3.59	قرية	واقع الضبط الاجتماعي
0.53	3.55	مخيم	
0.39	3.57	مدينة	
0.39	3.66	قرية	واقع السلم الأهلي
0.54	3.64	مخيم	
0.44	3.75	مدينة	
0.47	3.71	قرية	دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي
0.64	3.62	مخيم	
0.57	3.78	مدينة	

جدول رقم (4-16): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمقارنة المتوسطات الحسابية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير مكان السكن

المجال	مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
واقع الضبط الاجتماعي	داخل المجموعات	0.050	2	0.025	0.151	0.860
	بين المجموعات	32.575	195	0.167		
	المجموع	32.626	197			
واقع السلم الأهلي	داخل المجموعات	0.453	2	0.226	1.173	0.312
	بين المجموعات	37.638	195	0.193		
	المجموع	38.091	197			
دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي	داخل المجموعات	0.582	2	0.291	0.979	0.378
	بين المجموعات	57.936	195	0.297		
	المجموع	58.517	197			

** دالة عند 01. * دالة عند 05

يتضح من خلال جدول رقم (4 - 16) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من (0.05). لذلك تم قبول الفرضية الصفرية التي تدعي، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير مكان السكن.

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة درعاوي (2018) التي تؤكد أن مكان السكن لا يؤثر على استجابات عينة الدراسة كون الشخص يملك نفس الانطباعات والاتجاهات نحو العرف العشائري بغض النظر عن مكان السكن. ولم تختلف النتيجة السابقة مع أي من نتائج الدراسات السابقة لعدم تناولها متغير الدراسة الحالي.

تفسر نظرية البنائية الوظيفية هذه النتيجة بالتركيز على المؤسسات الاجتماعية (مثل المؤسسات العشائرية في حالة بيت لحم) التي تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على التوازن الاجتماعي والاستقرار، حيث تعمل هذه المؤسسات على تنظيم العلاقات الاجتماعية وحل النزاعات بشكل يعزز من السلم الأهلي والضبط الاجتماعي في محافظة بيت لحم عن طريق تبني جميع المناطق (سواء كانت حضرية أو ريفية) نفس الأنظمة العشائرية التي تُعتبر أساسية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، مما يعني أن الأفراد في المناطق الحضرية و الريفية يشتركون في نفس القيم العشائرية والوظائف الاجتماعية التي تساهم في تحقيق السلم الأهلي.

يتبين مما سبق انه بالرغم من أن محافظة بيت لحم تتمتع بتنوع في مناطقها بين الحضرية والريفية والمخيمات لكن هذا التنوع لم يحدث فارقاً وقد يعود ذلك إلى التشابه في القيم الاجتماعية والعشائرية والوعي الجماعي لدى السكان سواء كانوا في مناطق مدنية أو ريفية لذا، فإن الأشخاص الذين يعملون في الأمن والإصلاح العشائري يتبنون نفس المبادئ ويشتركون بنفس الهدف وهذا يقودنا إلى أنه قد يكون هناك حاجة مشتركة لدى جميع الأفراد على اختلاف مكان سكنهم للتعاون ووجود العمل المشترك لحل النزاعات وتحقيق الاستقرار في المجتمع.

4.4.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات اجابات المبحوثين على مقياس مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير العمر. وللتحقق من هذه الفرضية، استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو مبين في جدول رقم (4 - 17)

جدول رقم (4 - 17) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقا لمتغير العمر

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العمر	
0.45	3.56	30سنة فاقل	واقع الضبط الاجتماعي
0.43	3.58	31-40سنة	
0.37	3.59	41سنة فاكثر	
0.47	3.61	30سنة فاقل	واقع السلم الأهلي
0.49	3.72	31-40سنة	
0.37	3.73	41سنة فاكثر	
0.52	3.63	30سنة فاقل	دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي
0.61	3.67	31-40سنة	
0.50	3.82	41سنة فاكثر	

جدول رقم (4- 18) : نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمقارنة المتوسطات الحسابية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقا لمتغير العمر

المجال	مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
واقع الضبط الاجتماعي	داخل المجموعات	0.029	2	0.015	0.087	0.917
	بين المجموعات	32.597	195	0.167		
	المجموع	32.626	197			
واقع السلم الأهلي	داخل المجموعات	0.472	2	0.236	1.223	0.296
	بين المجموعات	37.619	195	0.193		
	المجموع	38.091	197			
دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي	داخل المجموعات	1.336	2	0.668	2.278	0.105
	بين المجموعات	57.182	195	0.293		
	المجموع	58.517	197			

** دالة عند 0.01 . * دالة عند 0.05.

يتضح من خلال جدول رقم (4 - 18) أن: قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من (0.05). لذلك تم قبول الفرضية الصفرية التي تدعي، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقا لمتغير العمر.

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة صبرة (2017) والتي تؤكد أنه لا يوجد فروق في استجابات المبحوثين تبعاً لمتغير العمر حول دور الشراكة الأوروبية في تخطيط وتطوير جهاز الشرطة. واختلفت مع نتيجة دراسة سليمان (2011) التي تؤكد أن متغير العمر يؤثر على استجابات المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية. تفسر نظرية البنائية الوظيفية هذه النتيجة بأن المؤسسات الاجتماعية مثل العشائر والعدالة العشائرية تلعب دوراً أساسياً في الحفاظ على التوازن الاجتماعي كما هو الحال في مجتمع بيت لحم الذي يعتمد على النظام العائلي والعشائري المتماسك حيث تكون القيم المتعلقة بالضبط الاجتماعي والسلم الأهلي متجذرة في ثقافة المجتمع بأسره بغض النظر عن الفروق العمرية، فالوظيفة التي تؤديها المؤسسات العشائرية والأمنية في حل النزاعات وتعزيز السلم الأهلي في المنطقة هي واحدة للجميع سواء كانوا في فئة عمرية شابة أو مسنة.

يتبين مما سبق أن الفئة العمرية لا تؤثر بشكل كبير أو معنوي على تقييمات العاملين في الأمن والإصلاح العشائري لدور الضبط الاجتماعي والسلم الأهلي في محافظة بيت لحم، ويرجع ذلك إلى أن القيم العشائرية والمبادئ الاجتماعية التي تحكم هذه المفاهيم تتجاوز الاختلافات العمرية كونها تتوارث عبر الأجيال ويتشربها الفرد منذ نعومة أظفاره. تساهم المؤسسات العشائرية في بيت لحم في توحيد الرؤى حول أهمية الضبط الاجتماعي والسلم الأهلي لدى جميع الأفراد في بيت لحم بغض النظر عن العمر.

5.4.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات اجابات المبحوثين على مقياس مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة العملية وللتحقق من هذه الفرضية، استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو مبين في جدول رقم (4 - 19)

جدول رقم (4 - 19) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقا لمتغير سنوات الخبرة العملية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	سنوات الخبرة العملية	
0.44	3.58	10سنوات فاقل	واقع الضبط الاجتماعي
0.39	3.61	11-15سنة	
0.48	3.49	16-20سنة	
0.36	3.59	21سنة فاكثر	
0.44	3.73	10سنوات فاقل	واقع السلم الأهلي
0.50	3.65	11-15سنة	
0.53	3.60	16-20سنة	
0.35	3.74	21سنة فاكثر	
0.52	3.65	10سنوات فاقل	دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي
0.51	3.76	11-15سنة	
0.69	3.52	16-20سنة	
0.51	3.83	21سنة فاكثر	

جدول رقم (4-20) : نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمقارنة المتوسطات الحسابية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقا لمتغير سنوات الخبرة العملية

المجال	مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
واقع الضبط الاجتماعي	داخل المجموعات	0.247	3	0.082	0.494	0.687
	بين المجموعات	32.379	194	0.167		
	المجموع	32.626	197			
واقع السلم الأهلي	داخل المجموعات	0.506	3	0.169	0.871	0.457
	بين المجموعات	37.585	194	0.194		
	المجموع	38.091	197			
دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي	داخل المجموعات	2.196	3	0.732	2.522	0.059
	بين المجموعات	56.321	194	0.290		
	المجموع	58.517	197			

** دالة عند 0.01 . * دالة عند 0.05.

يتضح من خلال جدول رقم (4 - 20) أن: قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من (0.05). لذلك تم قبول الفرضية الصفرية التي تدعي، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الضبط الاجتماعي والسلام الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير سنوات الخبرة العملية.

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة شهوان (2018) التي تؤكد أنه لا يوجد فروق في إجابات ذوي الاختصاص في المؤسسة الأمنية الفلسطينية حول آليات مكافحة جرائم غسل الأموال في الضفة الغربية وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة العملية. واختلفت مع نتيجة دراسة درعاوي (2018) التي تؤكد على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الأفراد الذين تزيد خبرتهم عن 20 سنة في مجال الإصلاح العشائري لأن آليات تطوير العرف العشائري في جنوب الضفة الغربية للحد من جريمة القتل بحاجة إلى أشخاص مارسوا تجربة طويلة وكبيرة.

تفسر نظرية العقل الجمعي التي طورها إميل دوركايم هذه النتيجة بأن الأفراد في المجتمع العشائري في بيت لحم يشتركون في العقل الجمعي الذي يتضمن المفاهيم العشائرية للضبط الاجتماعي والسلام الاهلي، وهذا الوعي المشترك بين الأفراد يجعلهم يتبنون مفاهيم متشابهة حول كيفية الحفاظ على النظام الاجتماعي وحل النزاعات بغض النظر عن فترة سنواتهم العملية سواء كانوا مبتدئين أو ذوي خبرة طويلة.

يتضح مما سبق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم بناءً على سنوات الخبرة العملية تعكس أن القيم العشائرية المشتركة تلعب دوراً أكبر من الخبرة العملية الفردية في تشكيل التقييمات الجماعية حول الضبط الاجتماعي والسلام الاهلي، حيث يعتمد مجتمع بيت لحم على الممارسات العشائرية الثابتة التي لا تتأثر بشكل كبير بتراكم الخبرة مما يؤدي إلى توحيد الرؤى بين العاملين في هذا المجال بغض النظر عن عدد سنوات الخبرة العملية التي يمتلكها الفرد.

6.4.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات اجابات المبحوثين على مقياس مستوى الضبط الاجتماعي والسلام الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم تعزى إلى متغير طبيعة العمل (الإصلاح العشائري، الأجهزة الامنية). وللتحقق من هذه الفرضية، استخدم اختبار ت لعينتين مستقلتين للكشف عن دلالة الفروق، كما يوضحها جدول رقم (4 - 21)

جدول رقم (4 - 21): حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت"؛ للكشف عن الفرق بين متوسطات درجات استجابات أفراد العينة على مقياس مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم تعزى إلى متغير طبيعة العمل (الإصلاح العشائري، الأجهزة الامنية)

المجالات	طبيعة العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
واقع الضبط الاجتماعي	الإصلاح العشائري	3.56	0.32	-0.250	0.802
	الأجهزة الامنية	3.58	0.43		
واقع السلم الأهلي	الإصلاح العشائري	3.74	0.39	0.595	0.553
	الأجهزة الامنية	3.69	0.45		
دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي	الإصلاح العشائري	3.65	0.53	-0.865	0.388
	الأجهزة الامنية	3.74	0.55		

** دالة عند 0.01. * دالة عند 0.05.

يتضح من خلال جدول رقم (4 - 21) أن: قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من (0.05). لذلك تم قبول الفرضية الصفرية التي تدعي، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم تعزى إلى متغير طبيعة العمل (الإصلاح العشائري، الأجهزة الامنية) لم تتفق النتيجة السابقة مع أي من نتائج الدراسات السابقة لعدم تناولها متغير الدراسة الحالية. اختلفت مع نتيجة دراسة درعاوي (2018) التي تؤكد على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمعوقات العرف العشائري في جنوب الضفة الغربية وفقاً لمتغير طبيعة العمل.

تفسر نظرية الدور هذه النتيجة بأن الأفراد العاملون في الإصلاح والأمن مع الضبط الاجتماعي والسلم الأهلي في محافظة بيت لحم يتصرفون بما يتناسب مع القيم المجتمعية التي تتضمن الترابط الاجتماعي والتعاون في حل المشاكل، لذلك يواجه الأفراد في كلا الدورين توقعات اجتماعية مشابهة على الرغم من أن كل مجموعة قد تستخدم أساليب مختلفة (الإصلاح العشائري عبر التوفيق وحل النزاعات بالطرق الشعائرية، الأجهزة الأمنية عبر تطبيق القانون الرسمي)، فإن الهدف النهائي المشترك هو الحفاظ على النظام داخل المحافظة.

يتبين مما سبق أن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العاملين في الإصلاح العشائري والأجهزة الأمنية في تقييماتهم للضبط الاجتماعي والسلم الأهلي يمكن تفسيرها بوجود قيم ومبادئ مشتركة بين

القطاعين ناتجة عن الأنماط الثقافية العشائرية الموحدة في المحافظة، والهدف المشترك في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. كما أن التنشئة الاجتماعية العشائرية والخبرات المشتركة في محافظة بيت لحم تسهم في توحيد التقييمات حول هذه المفاهيم، مما يفسر غياب الفروق بين الأفراد العاملين في كلا المجالين.

7.4.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات اجابات المبحوثين على مقياس مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير قطاع العمل للأجهزة الامنية وللتحقق من هذه الفرضية، استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي كما مبين في جدول رقم (4 - 22)

جدول رقم (4 - 22) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقا لمتغير قطاع العمل للأجهزة الأمنية.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	قطاع العمل للأجهزة الأمنية	
0.45	3.81	الشرطة	واقع الضبط الاجتماعي
0.37	3.73	المخابرات	
0.35	3.61	الامن الوقائي	
0.24	3.69	الاستخبارات	
0.10	3.53	التوجيه السياسي	
0.31	3.45	الامن الوطني	
0.46	3.85	الشرطة	واقع السلم الأهلي
0.39	3.79	المخابرات	
0.38	3.85	الامن الوقائي	
0.14	3.77	الاستخبارات	
0.28	3.66	التوجيه السياسي	
0.39	3.55	الامن الوطني	
0.38	4.26	الشرطة	دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي
0.26	3.90	المخابرات	
0.22	3.84	الامن الوقائي	
0.18	3.77	الاستخبارات	
0.21	3.79	التوجيه السياسي	
0.25	3.44	الامن الوطني	

جدول رقم (4-23): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمقارنة المتوسطات الحسابية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير قطاع العمل للأجهزة الأمنية.

المجال	مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
واقع الضبط الاجتماعي	داخل المجموعات	8.571	6	1.428	11.342	0.000
	بين المجموعات	24.055	191	0.126		
	المجموع	32.626	197			
واقع السلم الأهلي	داخل المجموعات	4.188	6	0.698	3.932	0.001
	بين المجموعات	33.904	191	0.178		
	المجموع	38.091	197			
دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الأهلي	داخل المجموعات	38.491	6	6.415	61.183	0.000
	بين المجموعات	20.027	191	0.105		
	المجموع	58.517	197			

** دالة عند 0.01. * دالة عند 0.05.

يتضح من خلال جدول رقم (4 - 23) أن: قيمة مستوى الدلالة المحسوبة اقل من (0.05). لذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تدعي، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير قطاع العمل للأجهزة الأمنية ولمعرفة مصدر الفروق تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية كما يظهر في الجدول رقم (4-24)

جدول رقم (4-24) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لآظهار الفروق في مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير قطاع العمل للأجهزة الأمنية

الامن الوطني	التوجيه السياسي	الاستخبارات	الامن الوقائي	المخابرات	الشرطة	
						الشرطة
					.35917*	المخابرات
				0.06000	.41917*	الامن الوقائي
			-0.06000	0.12727	.48644*	الاستخبارات
		-0.01477	0.06727	0.11250	.47167*	التوجيه السياسي
	0.34722	0.33245	0.05250	.45972*	.81889*	الامن الوطني

الفروق تظهر بين جهاز الشرطة وباقي الأجهزة الأمنية لصالح جهاز الشرطة
اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة شهوان(2018) التي تؤكد أنه لا يوجد فروق بين جميع الأجهزة
الأمنية في آليات مكافحة الجرائم (جرائم غسيل الأموال) كون التدريبات التي يتلقاها العاملين في
الأجهزة الأمنية ذاتها في جميع الأجهزة والمدربون الأمنيون ذاتهم والطرق والاليات واضحة من خلال
التجربة والممارسة. ولم تختلف النتيجة السابقة مع أي من نتائج الدراسات السابقة لعدم تناولها متغير
الدراسة الحالي.

تفسر نظرية التفاعل الرمزي هذه النتيجة من خلال تركيزها على التفاعلات اليومية بين الأفراد وكيف
تؤثر الرموز والمعاني التي يكتسبها الأفراد في هذه التفاعلات على سلوكهم وتصوراتهم للمجتمع.
بحسب النتيجة السابقة، جهاز الشرطة قد يكون أكثر تفاعلاً مع المواطنين بشكل يومي في مختلف
الأنشطة الحياتية، ومن خلال التفاعل المباشر مع أفراد المجتمع قد يتمكن جهاز الشرطة من تشكيل
تصور إيجابي لديهم حول قدراته في الحفاظ على النظام. هذا الاحتكاك المباشر قد يؤدي إلى تقدير
أكبر لدوره في تحقيق السلم الأهلي مقارنة بالأجهزة الأمنية الأخرى التي قد لا تكون على اتصال يومي
مع المواطنين بشكل مشابه.

كما يمكن تفسير النتيجة السابقة من خلال نظرية الدور حيث تركز على كيفية تأدية الأفراد لأدوارهم
الاجتماعية بناءً على التوقعات والمهام المنوطة بهم، بالنسبة لجهاز الشرطة، يكون الدور المنوط به
مرتبطاً بشكل مباشر بحفظ النظام وفرض القوانين في المجتمع، قد يكون جهاز الشرطة أكثر وضوحاً
في أداء دوره الأساسي المتمثل في ضمان الضبط الاجتماعي، وبالتالي فإن التوقعات الاجتماعية
المتعلقة بهذا الدور تساهم في تحقيق نتائج أفضل من حيث السلم الأهلي مقارنة بالأجهزة الأمنية
الأخرى التي قد تكون أدوارها أكثر تخصصاً في مكافحة الإرهاب أو التحقيقات الاستخباراتية.

مما سبق يتضح أن جهاز الشرطة في محافظة بيت لحم له دور أكبر في التأثير على الضبط
الاجتماعي والسلم الأهلي مقارنة بباقي الأجهزة الأمنية، ويرجع ذلك بحسب وجهة نظر الباحثة إلى
عدة زوايا تتعلق بطبيعة عمل جهاز الشرطة، وثقافة المجتمع في بيت لحم، وتوقعات الأفراد من
الأجهزة الأمنية، فمثلاً يعتبر جهاز الشرطة أكثر اندماجاً مع قضايا الأمن العام بشكل يومي ويتعامل
معها بشكل متكرر وهو ما قد يجعلهم أكثر وعياً بتأثير عملهم على تعزيز السلم الأهلي في بيت لحم،
كذلك كون الشرطة الجهاز الأكثر انتشاراً في الشوارع والمناطق العامة يجعله أكثر تماساً مع الأفراد
مما يساهم في تحسين صورته وتقديره في أذهان أفراد المجتمع مقارنةً بالأجهزة الأخرى، كما تضيف

الباحثة أنه قد تكون نظرة المجتمع المحلي إلى جهاز الشرطة مرتبطة بمدى استجابته السريعة والفعالة لمختلف القضايا الأمنية وتعاونه وتنسيقه مع العشائر لحل النزاعات بطرق لا تضر السلم الأهلي. هذا التعاون يعزز من صورة جهاز الشرطة كعنصر رئيسي في الاستقرار المحلي.

3.4 توصيات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة ما يلي:

1. ان تقوم الدوائر المختصة في الاجهزة الأمنية بالعمل على تنمية قدرات افرادها في السلم الأهلي والإصلاح بين الافراد دون التمييز والتمييز بين الجنسين.
2. ان تقوم الأجهزة الأمنية بعمل دورات تدريبية لمشاركة النساء في الأنشطة الأمنية التي تعزز السلم الأهلي.
3. التركيز على تطوير المهارات العملية والخبرات الميدانية لأفراد الأجهزة الأمنية بدلاً من الاعتماد على المؤهلات الأكاديمية.
4. تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والمجتمع المحلي في كافة المناطق (الحضرية والريفية) مع التأكيد على التساوي في المعاملة، ودراسة العوامل الأخرى المؤثرة في فعالية الضبط الاجتماعي.
5. التركيز على تطوير المهارات والكفاءات بدلاً من التقييد بالفئات العمرية، وتعزيز التنوع بين الأجيال سواء في الأجهزة الأمنية أو الإصلاح العشائري.
6. تعزيز برامج التدريب المستمر للعاملين في الأجهزة الأمنية والإصلاح العشائري، وتحفيز التعاون بين الخبرات المختلفة وتوسيع التدريب على القيادة والتفاعل المجتمعي.
7. تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والإصلاح العشائري من خلال برامج تدريبية موحدة وآليات تعاون مشتركة.
8. تعزيز دور جهاز الشرطة في تحقيق السلم الأهلي، وتحسين التنسيق بين جميع الأجهزة الأمنية.

المراجع والملاحق

المراجع العربية

المراجع الاتجليزية

ملحق رقم (1) اداة الدراسة الاستبانة

ملحق رقم (2) قائمة المحكمين

ملحق رقم (3) كتاب تسهيل المهمة

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابادي، محمد (2005). **القاموس المحيط**، ط (8)، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، لبنان.
- ابن منظور، محمد أبو مكرم (1290هـ). **لسان العرب**، ط (3)، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت.
- أبو النادي، مرام (2021). **مجلة جهينة نيوز**، تم استرجاع في تاريخ 2023/4/11 الساعة 6:00 صباحاً بواسطة الرابط الآتي: <https://johinanews.com/article/135567>
- أبو سعدى، عيسى (2022)، واقع إدارة التميز وفق نموذج EFQM في مدارس محافظة بيت لحم من وجهة نظر المعلمين والمديرين، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة القدس، عمادة الدراسات العليا، فلسطين.
- اشتية، محمد والكفارنة، شادي (2023). القانون ودوره في الضبط الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني، **مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية**، (27)، (1)، فلسطين. 1-34.
- الإمارة، سعد (2000). العوامل المؤثرة في حياة الفرد والمجتمع من الناحية السلوكية، **مجلة النبأ المعلوماتية**، (52).
- البرغوثي، حمدان (2019). دور الصلح العشائري في تعزيز السلم الأهلي في محافظة رام الله والبيرة، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة القدس، عمادة الدراسات العليا، فلسطين.
- البجدي، طلال (2021). **ملخص نظرية الدور**، مقال منشور في بوابة علم الاجتماع، تم استرجاع في تاريخ 2024\11\28 عبر الرابط الآتي:
 - https://www.b-sociology.com/2019/02/blog-post_80.html
- بوطاوي، نجاة (2016). **مقياس الضبط الاجتماعي**، جامعة أبو القاسم سعد الله_الجزائر، الجزائر. 1-18.
- التميمي، عماد محمد رضا. (2019). الضبط الاجتماعي في الفكر الإسلامي وأثره في تحقيق مقصد الشرع من حفظ نظام الأمة، **المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية**، (15)، (2). 1-20.
- جاموس، عمار (2019). **الإصلاح العشائري من منظور حقوقي وقيمي دستوري**، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - ديوان المظالم، سلسلة التقارير الخاصة رقم (102). 1-66.

- جرادات، إدريس (2000). **الصلح العشائري وحل النزاعات في فلسطين**، منشورات جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- جقمان، جورج وأبو فاشية، وسيم والشعبي، عزمي وآخرون (2013). **معهد مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة**، رام الله، فلسطين.
- الجوهري، أبو نصر (1987). **الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط (4)، لبنان.
- حبيبة، عامر (2021). **وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]**، جامعة باتنة (1)، الجمهورية الجزائرية.
- حرب، جهاد والعاروري، ماجد ورحال، عمر (2019). **السلم الأهلي في فلسطين بين إرث الماضي وتشريعات الحاضر، الائتلاف المدني لتعزيز السلم الأهلي وسيادة القانون**، ط (1).
- حسن، حميد حسن وشاكر، أنوار فاروق (2015). **فاعلية أسلوب التعزيز في التحصيل والاتجاه نحو مادة التاريخ لدى طلاب الصف الأول المتوسط، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية، (1)، (68). 1-28**
- الحسين، نصير (2009). **الضبط الاجتماعي في المجتمع الريفي - دراسة ميدانية في السنن العشائرية في ناحية المهناوية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، (60). 1-22**.
- الطحان، محمد (1996). **مبادئ الصحة النفسية**، دار القلم للنشر والتوزيع، ط (4) دبي.
- حمدان، أيمن (2023). **النزاعات العائلية وتأثيرها على السلم الأهلي في فلسطين، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (4)، (2). 1-24**.
- الشريف، سارة (2013). **التوافق النفسي وعلاقته بالتوافق الزوجي لدى الأسرى المحررين المتزوجين في محافظة الخليل، [رسالة ماجستير غير منشورة]**، كلية العلوم التربوية، جامعة القدس.
- الواوي، عمر (2012). **أثر برنامج تدريبي قائم على اللعب بأسلوب درامي في خفض السلوك العدواني لدى طلبة الصف الثامن الأساسي في مديرية التربية والتعليم-وسط الخليل، [رسالة ماجستير غير منشورة]**، جامعة القدس أبوديس.

- حمزة، عمار (2015). أثر الوسائل العقابية في الضبط الاجتماعي داخل الحرم الجامعي: دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من طلبة جامعة بابل، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، (23)، (1)، العراق. 271-254.
- الحمود، منى (2020). الشائعات وعلاقتها بالضبط الاجتماعي لدى المؤسسة التربوية من وجهة نظر مديرات المدارس الثانوية العامة الحكومية، مجلة الجامعة المستنصرية للعلوم والتربية، (20)، (2). 296-273.
- الخشاب، أحمد (1964). علم الاجتماع الديني مفاهيمه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة القاهرة الحديثة، ط (2)، القاهرة.
- خضور، شيرين وطزارة، إسلام (2019). السلم الأهلي في الإسلام_ دراسة تطبيقية على الواقع الفلسطيني-، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (2)، (20). 172-216.
- خطاطبة، إبراهيم (2013). إصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية الضفة الغربية أنموذجاً، [رسالة ماجستير غير منشورة] كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- درعاوي، جمال (2018). دور العرف العشائري في الحد من جريمة القتل في جنوب الضفة الغربية وسبل تطويره من وجهة نظر ذوي الاختصاص، [رسالة ماجستير غير منشورة] ، جامعة القدس، كلية الآداب، فلسطين.
- دعاء، نجيب (2023). نظرية الصراع الاجتماعي، مركز قاف للدراسات، عمان، الأردن.
- دوركايم، إيميل (2019). الأشكال الأولية للحياة الدينية: المنظومة الطوطمية في استراليا، ترجمة رندة بعث، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط (1)، قطر.
- الرتيمي، فوزية (2020). الضبط الأسري وعلاقته بالعنف الطلابي "دراسة ميدانية لطلاب المعهد العالي للعلوم التقنية بالزاوية"، مجلة كلية الآداب لجامعة الزاوية، (29).
- رجوب، مصعب (2020). واقع تطبيق الحوكمة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية "حالة دراسية قيادة الأمن الوطني في محافظة رام الله"، [رسالة ماجستير غير منشورة]، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين.

- رجال، عمر (2019). الجلوة العشائرية وأثرها على حقوق الإنسان والسلم الأهلي في فلسطين، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية، فلسطين. 1-58.
- الزبيدي، مرتضى (1944). تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت.
- زكارنة، عبد الرؤوف (2018). دور العرف العشائري في حل النزاعات في محافظات شمال الضفة الغربية، الجامعة العربية الأمريكية، جنين.
- الزير، داود (2022). القضاء في فلسطين بين العرف العشائري والقانون النظامي "دراسة تحليلية مقارنة"، اليازوري للنشر.
- سالم، سيدي (7-10-2007). الأجهزة الأمنية الفلسطينية، الجزيرة نت، تم استرجاعها يوم الاثنين الموافق 2023\11\27 الساعة الثانية ظهراً عبر الرابط الآتي:
 - <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/2/1/%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9>
- السفيني، صالحة. (2020). وسائل الضبط الاجتماعي ودورها في تحقيق القيم الإيجابية لدى طالبات جامعة الطائف، المجلة التربوية، (72)، كلية التربية قسم القيادة والسياسات التعليمية. 567-600.
- سليمان، حسين وعبد المجيد، هشام (2004). الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر "مجد"، بيروت.
- سليمان، وفاء (2011). دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي في الضفة الغربية [رسالة ماجستير غير منشورة] ، جامعة القدس، فلسطين.
- السواحرة، محمد (2008). الموجز في القضاء العشائري، ط (1)، القدس.
- سيمور، شارلوت-سميث. (1998). موسوعة علم الإنسان المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجيا، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، (61)، (2)، القاهرة.

- شاهين، غدير (2022). نظريات علم الاجتماع ودورها في تنمية أداء العاملين في شركات الاستيراد والتصدير في محافظة رام الله والبيرة، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة القدس أبو ديس.
- الشروف، حابس (2010). دور المؤسسة الأمنية في بناء الدولة الفلسطينية، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة القدس، فلسطين.
- شهوان، وسيم (2018). دور المؤسسة الأمنية في الحد من الجرائم المستحدثة في الضفة الغربية من وجهة نظر ذوي الاختصاص، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة القدس-أبوديس.
- صادق، طرافي (2020). نظريات علم الجريمة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر.
- صالح، يزن (2021). تحديات المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ظل تغيير السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام في عهد إدارة دونالد ترامب، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة النجاح الوطنية، عمادة الدراسات العليا، نابلس. فلسطين.
- صباح، قاسم (2019). دور الالتزام التنظيمي ودوره في تحسين أداء العاملين، [رسالة ماجستير غير منشورة]، وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- صبره، أحمد (2017). دور الشراكة الأوروبية الفلسطينية في تخطيط وتطوير عمل جهاز الشرطة الفلسطينية، [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الصفار، حسن (2002). السلم المجتمعي: مقوماته وحمايته، دار الساقى للنشر والتوزيع، لندن.
- صليح، فراس (2009). الرأي العام الفلسطيني وأثره على تحديد التوجهات السياسية لصناع القرار وعملية صنع القرار السياسي الفلسطيني، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- الطالب، فتحي (2021). دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية والتطبيقية، (12)، (12). 291-293.

- عبد الستار، فوزية (1985). مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط (5)، بيروت.
- عساف، محمد (2021). تعزيز السلم الأهلي من خلال ابتعاد الخطاب الديني عن الإفراط والتفريط، مجلة البحث العلمي الإسلامي، (37)، 30-6-2021.
- عكة، محمد (2016). الضبط الاجتماعي الأسري وانعكاساته على تعاطي المخدرات من وجهة نظر رجال قسم مكافحة المخدرات في مديرية شرطة بيت لحم، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- عمر، أحمد (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة، ط (1)، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.
- العمر، معن (2005). نظريات معاصرة في علم الاجتماع، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
- العمر، معن. (2006). الضبط الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط (1)، عمان.
- عواد، محمد (2015). أسس الترتيبات الأمنية (الفلسطينية-الإسرائيلية) في الضفة الغربية وأثرها على التنمية السياسية، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة النجاح الوطنية، عمادة الدراسات العليا. فلسطين.
- العوري، حسن (2011-7-20). المتغيرات التي تشهدها الساحة العربية تؤثر على الأمن القومي الفلسطيني والعكس، جريدة الحياة الجديدة بقلم ملكي سليمان، العدد (5654)، رام الله.
- غربي، محمد وقلواز، إبراهيم (2016). النظرية البنائية الوظيفية نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية-جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادى، (18). 185-162.
- فياض، حسام الدين (2021). المدخل إلى علم الاجتماع (من مرحلة التأصيل إلى مرحلة التأسيس)، دار ومكتبة الأسرة العربية، ط (1)، إسطنبول.
- فياض، حسام الدين (2023). نظرية الصراع الاجتماعي المعاصر عند رالف داهرنهورف (دراسة تحليلية - نقدية)، على الرابط : <https://altanweeri.net/10193>

- القيسي، محمد (2017). السلم المجتمعي، المقومات واليات الحماية، محافظة نينوى نموذجاً، مركز نون للدراسات الاستراتيجية والحوار. 1-18.
- كريم، واثق والزغبيني، موح (2018). فاعلية العرف في تحقيق الضبط الاجتماعي (دراسة اجتماعية ميدانية في محافظة بابل)، مجلة جامعة بابل، (26)، (3). 356-336.
- الكيلاني، سري وتفاحة، ليلي (2012). دور الصلح العشائري في تحقيق السلم الاجتماعي، كلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- مارشال، جوردون (2000). موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، (1)، (2).
- المحجان، أنوار (2022). دور الأسرة كأحد مؤسسات الضبط الاجتماعي في الحد من ظاهرة الغش لدى الطالب أثناء تعلمهم عن بعد، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، (2)، (6)، مصر. 78-49
- محمد، يحيى (1981). التصوير الإسلامي للمجتمع، مؤسسة أهل البيت، بيروت.
- مرسى، محمد (بدون سنة نشر). علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي: دراسة تحليلية نقدية، مكتبة العليقي الحديثة، صنعاء.
- مرشود، سالم (2014). الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية ودورها في نشر الحريات وتحقيق السلم الأهلي، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا. نابلس.
- مسعود، هبة (2022). الضبط الاجتماعي تعريفه أنواعه وحاجة المجتمع إليه، تم استرجاعها عبر الرابط الاتي:
- <https://obstan.org/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A/>
- مصطفى، إبراهيم والزيات، أحمد وعبد القادر، حامد والنجار، محمد (1998). المعجم الوسيط، ط (3)، مجمع اللغة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- مقس، عبد العزيز (2020). أثر الضبط الاجتماعي على البناء المجتمعي، مجلة كلية الآداب الجميل لجامعة صبراتة، (3).
- منشورات المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة". (2018). التقرير الوطني لمسح آراء المجتمع الفلسطيني في أداء منظومة العدالة الفلسطينية، وبيان المتغير في

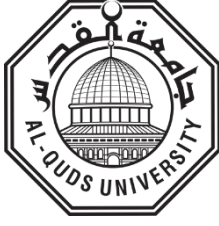
وضع العدالة في فلسطين بين 2015 و2018، المرصد القانوني الخامس، رام الله. 1-398.

- وراسنة، يوسف (2019). القضاء غير النظامي "قراءة حقوقية معمقة بشأن أحداث فورة الدم والإبعاد (الجلوة)", الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ديوان المظالم، (63).1-52.
- منصور، عبد المجيد (1987). دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
- نجار، معاذ (2012)، واقع تطبيق وظائف إدارة الموارد البشرية في الأجهزة الأمنية الفلسطينية بين المعوقات ومتطلبات النجاح من وجهة نظر رؤساء الأجهزة الأمنية في محافظتي الخليل وبيت لحم، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة القدس، معهد التنمية المستدامة، فلسطين.
- نصيرة، عليليش وصفية، عزيزي (2017). آليات الضبط الاجتماعي ودورها في تحقيق الامتثال لدى تلاميذ الطور الابتدائي، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية. الجزائر.
- هادي، رياض (1977). مفهوم الدولة ونشوتها عند ابن خلدون، مجلة العلوم السياسية. (37).1-27.
- الهواري، داليا (2016). دور المعونات الأمريكية في بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، [رسالة ماجستير غير منشورة]، معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس، فلسطين.
- شتيه، محمد (2022). السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني بين سيادة القانون والعرف العشائري "دراسة تحليلية"، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، (3).

المراجع الانجليزية

- Temeiza, Thaer (2020). **The impact of clans and parties on mobilizing and guiding voters in Palestine (a field study: Hebron governorate)**, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Giza, Egypt.
- Chuanchuan,Zhang (2017). **Family support social support? The role of culture**, Zhejiang University, China.
- Mackenzie, Layton and De Li, Spencer (2003). **The gendered effects of adultsocial bonds on the criminal activities of probationers**, College of health and human sciences Georgia State University.

- Mead, George. H. (1934). **Mind, Self, and Society: From the Standpoint of a Social Behaviorist**. Chicago: University of Chicago Press.
- Goffman, Erving (1959). **The Presentation of Self in Everyday Life**, New York Doubleday.



ملحق رقم (1) اداة الدراسة الاستبانة

الدراسات العليا

برنامج ماجستير العدالة الجنائية وعلم الجريمة

بعد التحية والاحترام،

تقوم الطالبة بإعداد دراسة بعنوان:

الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري

ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم

ولأجل تحقيق أهداف الدراسة تم بناء هذه الاستبانة. الرجاء الإجابة على فقراتها بموضوعية بما ينسجم مع وجهة نظرك، علما بأن البيانات التي ستدلون بها ستكون سرية ولن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الطالبة: مي عدنان الوحش

إشراف: د. محمد عكة

2023/2024

القسم الأول: البيانات التعريفية

الرجاء وضع رقم الإجابة المناسبة في المربع المقابل، أو أكمل الفراغات بالشكل الذي ينطبق عليك:

	الجنس	(.....)	(1) ذكر	(2) انثى
	المؤهل العلمي	(.....)	(1) بكالوريوس فأقل	(2) دبلوم عالي
	قطاع العمل	(.....)	(1) النيابة	(2) القضاء
	مكان السكن	(.....)	(1) قرية	(2) مخيم
	العمر	(.....)	(1) 30 سنة فأقل	(2) 31-40 سنة
	سنوات الخبرة العملية	(.....)	(1) 10 سنوات فأقل	(2) 11-15 سنة
	طبيعة العمل	(.....)	(1) رجل إصلاح	(2) رجل أمن

القسم الثاني: واقع الضبط الاجتماعي

أنواع الضبط الاجتماعي ومدى سيادته في محافظة بيت لحم	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جدا
1. تشكل القوانين وسيلة ضبط اجتماعية رادعة					
2. مواكبة القوانين لتطور الحياة جعلها أقل تأثيراً					
3. تساعد المؤسسات الدينية في محاربة العنف من أجل المحافظة على النسيج الاجتماعي					
4. تساعد المؤسسات الدينية على تنمية الوازع الديني الروحاني مما يعزز الضبط الاجتماعي					
5. تعزز بعض العادات الاجتماعية الأخذ بالتأثر					
6. تساعد القيم الاجتماعية في ديمومة الروابط الاجتماعية					
7. توجه الأسرة سلوك الفرد بما يتناسب مع القيم المجتمعية الخاصة بها					
8. يعزز التفكك الأسري حالات العنف في المجتمع					
9. تزيد وسائل الإعلام من حالات الصراع في المجتمع					
10. تعزز وسائل الإعلام من ثقافة الحوار					

					وسائل الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم
					11. بطء الإجراءات القانونية أو المماثلة بها يقلل اللجوء إليها
					12. تضبط القيم سلوك الفرد بصورة متكافئة مع ما هو مقبول اجتماعياً
					13. التواصل الأسري السليم بين الوالدين والأبناء يقي الأبناء من الانحراف
					14. تحارب المؤسسات الدينية الفساد في المجتمع
					15. تحرض وسائل الإعلام على العنف
					16. يساعد رجال الدين في محاربة التعصب القبلي
					17. يؤثر الانفصال الأسري في توجيه سلوك الفرد
					18. تعزز وسائل الإعلام من ترسيخ الهوية الوطنية
					19. تضبط القيم الاجتماعية حقوق الأفراد
					20. تكشف وسائل الإعلام عن الظواهر الاجتماعية المنحرفة
					مدى شيوع استخدام تطبيقات الضبط الاجتماعي في محافظة بيت لحم
					21. العقوبات الجزائية تجعل الفرد حريصاً على عدم مخالفة قيم المجتمع
					22. وجود الانضباط الداخلي المتمثل بضمير الفرد
					23. أرى أن الوعي المجتمعي حول السلم الأهلي ضعيف
					24. الالتزام بتطبيق القانون
					25. الخوف من العقوبات
					26. الالتزام بالأعراف المجتمعية
					27. انتشار الأجهزة الأمنية
					28. الالتزام بالضوابط الأسرية
					29. احصائيات الجريمة غير الدقيقة
					30. التعاون مع أجهزة تطبيق القانون

القسم الثالث: واقع السلم الاهلي

صغيرة جدا	صغيرة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا	مستوى تحقق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم (بحسب مؤشر فلسطين للسلم الأهلي)
					31. اهتمام الحكومة الفلسطينية تجاه مبادرات السلم الاهلي
					32. التعاون مع رجال الإصلاح في حل أي مشكلة
					33. سرعة توجه الأجهزة الأمنية لمكان الحدث
					34. تحقيق الأهداف الذاتية
					35. الاعتداء على الأملاك العامة أو الخاصة
					36. انتشار حالات العنف ضد النساء
					37. انتشار ظاهرة المخدرات
					38. ارتفاع حالات القتل العمد
					39. ارتفاع حالات القتل غير العمد
					40. انتشار الفلتان الأمني
					العوامل المؤثرة في السلم الأهلي في محافظة بيت لحم
					41. النزاعات الفردية تقلل من تحقيق السلم الأهلي
					42. شعور الفرد بإحساس العدالة يشكل نظام اجتماعي ودي
					43. انتشار الفلتان الأمني يؤثر سلباً في تحقيق السلم الأهلي
					44. الحواجز الأمنية الإسرائيلية تحد من تحقيق السلم الأهلي
					45. التسامح الديني بين المواطنين ينشر السلم بينهم
					46. أخذ الحق باليد دون الرجوع للقانون يزيد من الصراع
					47. انتشار فوضى السلاح يحد من السلم الأهلي
					48. وجود الصلح العشائري يعزز السلم الأهلي
					49. تقديم بعض الأشخاص للمصلحة الشخصية على المصلحة العامة يضعف السلم الأهلي
					50. التنسيق بين الإصلاح العشائري والأجهزة الأمنية يؤثر في مدى تحقيق السلم الأهلي
					تحديات تواجه تحقيق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم

					51. حالة الفلتان الأمني
					52. صعوبة تطبيق القانون
					53. تعاطي المخدرات
					54. التمييز بين الذكور والإناث
					55. عدم مواكبة القوانين لتغيرات الحياة
					56. استخدام النفوذ لتحقيق غايات شخصية
					57. انتشار السلاح الغير قانوني
					58. تضارب الأدوار في بعض الأحيان بين القانون والصلح العشائري
					59. غياب ثقافة الحوار
					60. التساهل في تطبيق العقوبة (عدم متابعة تطبيق العقوبة)

القسم الرابع: دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الاهلي

صغيرة جدا	صغيرة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا	دور الضبط الاجتماعي الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم
					61. الإسراع في التدخل عند الإبلاغ عن جريمة
					62. الحد من التصادم بين الأطراف المتصارعة
					63. التصدي للأفراد الخارجين عن القانون
					64. وجود تنسيق بين المؤسسات الأهلية والمؤسسات الرسمية ضعيف
					65. الاهتمام في تنفيذ الإجراءات القانونية
					66. حماية المواطنين وممتلكاتهم
					67. متابعة تطبيق الأحكام القانونية الصادرة بحق الأفراد المعتدين
					68. حماية التماسك الاجتماعي
					69. تعزيز دور المؤسسات الأمنية أو الدينية أو المدنية أو الثقافية التي تحقق السلم الأهلي في المجتمع
					70. نشر القوات الأمنية يحد من حدية الصراع
					دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم

					71. المحافظة على القيم الاجتماعية الإيجابية
					72. تكيف سلوك الفرد مع قيم مجتمعه
					73. يقي الأفراد من السلوكيات المنحرفة
					74. يجبر الفرد على الانصياع للقيم المجتمعية
					75. تسهيل الاندماج بين أفراد المجتمع
					76. يضبط سلوك الأفراد عند وقوع الجرائم
					77. يهذب حالة التنافس الاجتماعية حتى لا تصل إلى حد الصراع
					78. يعزز الاتصال والتواصل بين أفراد المجتمع
					79. يدفع الأفراد إلى تقبل الأحكام القانونية والعشائرية الصادرة بحقهم
					80. التبعية القبلية تعزز إدارة الخلافات

ملحق رقم (2) قائمة المحكمين

الرقم	الاسم	الرتبة	المؤسسة
1	د. وفاء الخطيب	أستاذ مشارك	جامعة القدس - أبوديس
2	د. زياد قنام	أستاذ مساعد	جامعة القدس - أبوديس
3	د. قصي إبراهيم	أستاذ مشارك	جامعة الاستقلال
4	د. عفيف زيدان	أستاذ دكتور	جامعة القدس - أبوديس
5	د. خالد هريش	أستاذ دكتور - خدمة اجتماعية	جامعة القدس - أبوديس
6	د. رؤوف أبو عواد	أستاذ مساعد - رئيس قسم علم الجريمة والقانون	جامعة الاستقلال
7	د. محمد زواهره	أستاذ قياس وتقويم	وزارة التربية والتعليم العالي
8	د. إياد أبو بكر	أستاذ مشارك	جامعة القدس المفتوحة - رام الله
9	د. إبراهيم المصري	أستاذ مشارك	جامعة الخليل
10	د. عصام الأطرش	أستاذ مشارك	جامعة القدس - أبوديس جامعة الاستقلال
11	د. رشيد عرار	أستاذ مساعد	وزارة التربية والتعليم

ملحق رقم (3) كتاب تسهيل المهمة

AL-QUDS University
Criminal Justice and Criminology

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس
برنامج العدالة الجنائية وعلم الجريمة

الخميس الموافق: ٢٩/٨/٢٠٢٤

لمن يهمه الأمر

بعد التحية

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة مي عدنان الوحش ورقمها الجامعي (٢٢٠١٢١٨٢)

أرجو تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه بالحصول على المعلومات والإحصائيات وتعبئة الاستبيانات الخاصة بدراساتها المُعنونة بـ(الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم) فهي بحاجة لتعبئة الاستبيانات مع العاملين أصحاب الإختصاص لديكم، ذلك لغرض إستكمال رسالة الماجستير في برنامج علم الجريمة/ جامعة القدس.

مرفق صورة من إدارة الإستبيان.

لأية إستفسارات الرجاء الإتصال على جوال رقم ٤٣٣٩٣٥-٥٩٩٠ أو ٥٢٠٠٩٦-٥٩٥٠.

مع فائق الاحترام والتقدير

د. وفاء الخطيب

منسقة برنامج علم الجريمة

Tel.02-2793872
Fax: 02-2793872, P.O.Box:20002

هاتف: ٢٧٩٣٨٧٢
فاكس: ٢٧٩٣٨٧٢-٠٢ ص.ب.٢٠٠٠٢

فهرس الجداول

- جدول رقم (3-1) توزيع جميع أفراد الأجهزة الأمنية على الأجهزة المختلفة في محافظة بيت لحم.....72
- جدول رقم (3-2) توزيع عينة الدراسة على أفراد الأجهزة الأمنية على الأجهزة المختلفة في محافظة بيت لحم ورجال الإصلاح العشائري.....72
- جدول رقم (3-3): توزيع عينة الدراسة وفقا للمتغيرات73
- جدول رقم(3-4) معامل الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة للمقياس الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم.....76
- جدول رقم (3 - 5)معامل الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لمقياس الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم: ...76
- جدول رقم (3-6): قيم معاملات الثبات لمقياس الضبط الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر العاملين في الإصلاح العشائري ومراكز الأمن في محافظة بيت لحم على المقياس ككل والمجالات الفرعية.....77
- جدول رقم (4-1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس واقع الضبط الاجتماعي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعديا....83
- جدول رقم (4-2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس أنواع الضبط الاجتماعي ومدى سيادته في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعديا84
- جدول رقم (4-3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ل فقرات مجال أهم وسائل الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعديا87
- جدول رقم (4-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ل فقرات مجال تطبيقات الضبط الاجتماعي: مدى شيوع استخدامه في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً.....89

- جدول رقم (4-5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس واقع السلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً91
- جدول رقم (4-6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس مستوى تحقق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم (بحسب مؤشر فلسطين للسلم الأهلي) من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً93
- جدول رقم (4-7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال العوامل المؤثرة في السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً95
- جدول رقم(4-8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات أهم تحديات تواجه تحقيق السلم الأهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً98
- جدول رقم (4-9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس دور الضبط الاجتماعي في تحقيق السلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً100
- جدول رقم (4-10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس دور الضبط الاجتماعي الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً102
- جدول رقم(4-11)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في تحقيق السلم الاهلي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم مرتبة تصاعدياً105
- جدول رقم (4-12): حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت"؛ للكشف عن الفرق بين متوسطات درجات استجابات أفراد العينة على مقياس مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم تعزى إلى متغير الجنس (ذكر، انثى)107

- جدول رقم (4-13) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير المؤهل العلمي 109
- جدول رقم (4-14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمقارنة المتوسطات الحسابية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير المؤهل العلمي 109
- جدول رقم (4-15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير مكان السكن 111
- جدول رقم (4-16): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمقارنة المتوسطات الحسابية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير مكان السكن 111
- جدول رقم (4-17) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير العمر 113
- جدول رقم (4-18) : نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمقارنة المتوسطات الحسابية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير العمر 113
- جدول رقم (4-19) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير سنوات الخبرة العملية 115
- جدول رقم (4-20): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمقارنة المتوسطات الحسابية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقاً لمتغير سنوات الخبرة العملية 115
- جدول رقم (4-21): حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت"؛ للكشف عن الفرق بين متوسطات درجات استجابات أفراد العينة على مقياس مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم تعزى إلى متغير طبيعة العمل (الإصلاح العشائري، الأجهزة الامنية)..... 117

جدول رقم (4 - 22) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقا لمتغير قطاع العمل للأجهزة الأمنية..... 118

جدول رقم (4-23): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمقارنة المتوسطات الحسابية لمستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقا لمتغير قطاع العمل للأجهزة الأمنية..... 119

جدول رقم (4-24) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لآظهار الفروق في مستوى الضبط الاجتماعي والسلم الاهلي من وجهة نظر العاملين في الأمن والإصلاح العشائري في محافظة بيت لحم وفقا لمتغير قطاع العمل للأجهزة الأمنية..... 119

فهرست المحتويات:

أ.....	إقرار
ب.....	الشكر والتقدير
ت.....	الملخص
ج.....	ABSTRACT
2.....	الفصل الاول
2.....	الأطار العام للدراسة
2.....	(1.1) مقدمة
4.....	(2.1) مشكلة الدراسة
6.....	(3.1) أهمية الدراسة
6.....	(1.3.1) الأهمية النظرية
6.....	(2.3.1) الأهمية التطبيقية
7.....	(4.1) أهداف الدراسة
8.....	(5.1) أسئلة الدراسة
9.....	(6.1) فرضيات الدراسة
10.....	(7.1) حدود الدراسة
11.....	(8.1) متغيرات الدراسة
11.....	(9.1) مفاهيم ومصطلحات الدراسة
17.....	الفصل الثاني
17.....	الإطار النظري والدراسات السابقة
17.....	(1.2) مقدمة:
17.....	(2.2) الضبط الاجتماعي
18.....	(1.2.2) مفهوم الضبط الاجتماعي
19.....	(2.2.2) الحاجة المجتمعية للضبط الاجتماعي
20.....	(3.2.2) مجالات الضبط الاجتماعي:

- 21 (4.2.2) أهمية الضبط الاجتماعي
- 21 (5.2.2) أنواع الضوابط الاجتماعية:
- 22 (6.2.2) وسائل الضبط الاجتماعي
- 25 (7.2.2) دور الأسرة في الضبط الاجتماعي
- 25 (3.2) مفهوم السلم الأهلي
- 26 (1.3.2) أركان السلم الأهلي
- 28 (2.3.2) خصائص السلم الأهلي:
- 29 (3.3.2) مقومات السلم الأهلي
- 30 (4.3.2) معوقات السلم الأهلي في فلسطين:
- 32 (5.3.2) اتجاهات الحاجة إلى السلم الأهلي
- 33 (6.3.2) سيادة القانون والسلم الأهلي:
- 34 (4.2) مفهوم الإصلاح العشائري
- 34 (1.4.2) مفاهيم مرتبطة بالإصلاح العشائري
- 35 (2.4.2) الإصلاح العشائري قبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية:
- 37 (3.4.2) الإصلاح العشائري بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية:
- 37 (4.4.2) شروط عقد الصلح العشائري
- 38 (5.4.2) دور الإصلاح العشائري في تحقيق السلم الأهلي
- 38 (6.4.2) ميزات الإصلاح العشائري:
- 39 (7.4.2) أسباب اللجوء إلى الإصلاح العشائري
- 41 (5.2) الأجهزة الأمنية
- 42 (1.5.2) تعريف الأجهزة الأمنية
- 42 (2.5.2) الترتيبات الأمنية الفلسطينية وما ترتب عليها
- 43 (3.5.2) تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية
- 43 (4.5.2) مهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية
- 44 (5.5.2) التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية الفلسطينية

45	(6.2) النظريات التي فسرت (الضبط الاجتماعي والسلم الأهلي).....
58	(7.2) الدراسات السابقة.....
71	الفصل الثالث.....
71	المنهجية والإجراءات.....
71	(1.3) مقدمة.....
71	(2.3) منهجية الدراسة.....
71	(3.3) مجتمع الدراسة، وعينتها.....
71	(1.3.3) مجتمع الدراسة:.....
72	(2.3.3) عينة الدراسة.....
72	(1.2.3.3) العينة الاستطلاعية.....
72	(2.2.3.3) العينة الاصلية.....
74	(4.3) أداة الدراسة وخصائصها السيكمترية.....
74	(5.3) وصف المقياس.....
75	(6.3) صدق الأداة.....
75	(1.6.3) صدق المحكمين.....
75	(2.6.3) صدق الاتساق الداخلي.....
77	(7.3) ثبات أداة الدراسة كرونباخ الفا.....
78	(8.3) تصميم الدراسة ومتغيراتها.....
78	(1.8.3) المتغيرات التصنيفية:.....
78	(9.3) اجراءات تنفيذ الدراسة :.....
79	(10.3) المعالجات الإحصائية.....
82	الفصل الرابع.....
82	عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.....
82	(1.4) مقدمة.....
82	(2.4) النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.....

121.....	(3.4) توصيات الدراسة.....
123.....	المراجع والمصادر.....
140.....	فهرس الجداول.....
144.....	فهرست المحتويات:.....